مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 89 - فبراير - 2012

آراء

حول الخليج

سياسة المحاور الجيوبولتيكية والاتحاد الخليجي في القرن 21

مستقبل العلاقات المصرية - الأمريكية بعد ثورة 25 يناير

الصراع على الغاز بين روسيا وأمريكا

ملف العدد:

العراق بعد الانسحاب الأمريكي.. إلى أين؟

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الادارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د.حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

التدخل الدولي قادم إلى سوريا وخريطة جديدة لمفهوم الأمن الإقليمي

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

مقـــالات

العرب بين النظامين «الرئاسي» و«البرلماني» 66

سياسة المحاور الجيوبولتيكية والاتحاد الخليجي في القرن 21 68

مستقبل العلاقات المصرية-الأمريكية بعد ثورة 25 يناير (1-2) 71

الفلسطينيون يغيّرون شروط اللعبة 75

مفهوم المسؤولية الجنائية الدولية 77

الصراع على الغاز بين روسيا وأمريكا (1-2) 80

تـرجمـــة 86

متى يكون الوقت مناسباً لشن الحرب؟ (3-3)

الاشتراك السنوي:

الدول العربيـــة : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية :

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

د. قاسم شاكر الفلاحي 16
د. عبدالواحد مشعل 19
د. عامر هاشم عواد 23
د.عبدالحفيظ محبوب 26
د. كوثر عباس الربيعي 30
د. رسول محمد رسول 34
أ.د. أحمد سليم البرصان 36
د. وليد محمد مصطفى 38
د. عيسى إسماعيل العبادي 41
محمد وائل القيسي 44
د. مفيد الزيدي 48
رائد فوزي أحمود 51
علاء عبدالرزاق 55
د. نعمة العبادي 58
د. خضير عباس النداوي 62

الغرب في حالة حرب

تأليف: برادلي سي. إس. واطسون

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص بعنوان «العراق بعد الانسحاب الأمريكي ..إلى أين؟» ليرصد أهم التطورات على الساحة السياسية العراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية، ويستشرف السيناريوهات المحتملة لمستقبل العراق ودوره الإقليمي في المنطقة.

وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج. يمكن الاطلاع على «آراء» عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملـف العدد المقبـل:

«قضايا البيئة في دول مجلس التعاون الخليجي»

١- البيئة في دول مجلس التعاون الخليجي: حقائق ومؤشرات.

٢- أهم التحديات التي تواجه البيئة في دول مجلس التعاون الخليجي.

٣- الجهود الحكومية الخليجية المبذولة في مجال المحافظة على البيئة.

٤- الأطر والتشريعات القانونية اللازمة لحماية البيئة في دول الخليج.

٥- مدى فاعلية الجهات والمؤسسات المعنية بحماية البيئة في دول الخليج.

٦- مشاريع التنمية في دول الخليج وآثارها المحتملة على البيئة.

٧- تجربة المدن الخضراء في دول الخليج.. تحليل وتقييم.

٨- التوجه نحو مشاريع الطاقة النظيفة في دول الخليج وآثاره على البيئة.

٩- وسائل تقليل انبعاثات الكربون واستهلاك الطاقة في دول الخليج.

١٠- قضايا إدارة موارد المياه والتصحر وتغير المناخ في دول الخليج.

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@grc.net
جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١
١٩ شارع راية الاتحاد
هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ ٩٦٦٢+ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ ٩٦٦٢+

التدخل الدولي قادم إلى سوريا وخريطة جديدة لمفهوم الأمن الإقليمي

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

المشهد في سوريا يبدو معقداً ومتداخلاً ونهايته ملتبسة أو غير واضحة للعيان، لكن الأمر في حقيقته قد يبدو مختلفاً، والسيناريو الأقرب هو أن الحل سيكون عبر البوابة الأجنبية، أي التدخل الدولي وباستخدام القوة العسكرية، بعد أن استنفدت كل الأوراق الإقليمية أغراضها، بل فشلها بسبب المواقف المتباعدة في سوريا بين طرفي الصراع «النظام والشارع أو المعارضة» جراء مراهنة كل جانب على رهان يراه هو الطريق إلى انتصاره، فالنظام يراهن على يأس المتظاهرين وضعف المعارضة أمام الآلة الأمنية والعسكرية، وتأييد روسيا والصين، إضافة إلى اقتناعه بعدم وجود مساندة إقليمية أو دولية فاعلة للمعارضة، كما يعتقد أن تقرير المراقبين العرب سيكون في صالحه، أو على الأقل لن يتبنى إدانة النظام بشكل حاسم، في حين تراهن المعارضة على زيادة رقعة الثورة الشعبية وانتشارها في كل أرجاء سوريا خاصة عندما تمتد بشكل أوسع إلى دمشق وحلب، إضافة إلى المناطق التي تشهد حشوداً من المتظاهرين حالياً وهي كثيرة، كما يمتد الرهان إلى توقع إنهاك قدرات الوحدات العسكرية والأمنية الموالية للنظام والتي يتم استخدامها بشكل مكثف، ثم احتمال تمرد وحدات الجيش وتفككه بزيادة الانشقاقات وخوف قادته من الإدانة بقتل الثوار وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية ومن ثم التخلي عن نظام بشار الأسد، ما يقود إلى انهياره وسقوطه.

لكن كيف سيتطور سيناريو تدخل القوى الدولية أو تدويل الأزمة السورية؟ الإجابة تكمن في نقاط عدة منها: عدم وجود خيار أمام النظام السوري إلا استخدام الحل الأمني، فهو يعلم أن التخلي عن هذا الحل يعني انهياره سريعاً، مع إدراكه من خلال التجارب التونسية والمصرية والليبية واليمنية أن هذا الحل هو مؤقت وترقيعي، بمعنى أنه يؤجل النهاية ولن يلغيها، كما أن هناك أزمة ثقة بين النظام السوري ومحيطه الإقليمي باستثناء إيران، ثم العراق تحت التأثير الإيراني أيضاً، ما يجعله أمام حقيقة عدم وجود حلفاء له من العرب بعد رفضه لكل النصائح العربية.

مراهنة النظام السوري على مواقف وتأييد روسيا والصين سوف تنتهي إلى الفشل أيضاً، ولن يستمر دور موسكو وبكين إلى ما لا نهاية، وبدأت التحركات الغربية تجدي مع موسكو التي تريد أن تقبض الثمن، وهذا عُرف مشروع في العلاقات الدولية بين القوى الكبرى أو ذات التأثير على مجريات الأحداث العالمية، وسبق تطبيقه في أكثر من حالة كانت موسكو أحد أطرافها. في حين يبدو الموقف الصيني متردداً وينتظر التحول في الموقف الروسي ليتبنى بدوره التحول ويقره بشكل صامت. فسوريا تعد آخر معقل للنفوذ الروسي في الشرق الأوسط وواحد من أكبر أسواق تجارة السلاح الروسي في المنطقة، ومن ثم لن تفرط موسكو في هذا المعقل أو تتخلى عنه إلا بثمن باهظ أو معقول على

araa@araa.net

أقل تقدير، وهذا الثمن بدأ يلوح في الأفق ويتمثل في انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية وهو ما فشلت موسكو في تحقيقه طيلة ١٦ عاماً من المفاوضات المضنية، كما أن هناك دعماً مالياً ضخماً من اليابان وكوريا الجنوبية لموسكو وهو ما يجري تحديد قيمته وتوقيت دفعه أو تسليمه الآن.

أما التدخل الإقليمي، فلن يحقق شيئاً في حل هذه الأزمة، فلا يوجد طرف يريد أو يستطيع أن يدخل في مواجهة عسكرية ويتورط في هذه الأزمة بعد أن باءت كل الجهود العربية بالفشل تقريباً باستثناء موقف جامعة الدول العربية الذي ينتظر تقرير المراقبين، والذي لن يجدي كثيراً على ما يبدو طبقاً للتقارير الواردة من دمشق والتناقض الذي يلوح في الأفق حول مضمون التقرير المرتقب، كما أن تركيا لن تستطيع التورط بمفردها لاعتبارات عديدة، وكل ما تستطيع القيام به هو عدم خسارة الشارع السوري بعد أن يئست من التعويل على النظام في دمشق، وفي الوقت نفسه عينها مفتوحة على مستقبل تعاطي أكراد سوريا مع الوضع السوري الداخلي ومع الأكراد في دول الجوار ومن بينهم أكراد تركيا بعد انفراط عقد الدولة السورية الحالية.

إذاً لن يتبقى إلا الدور الدولي الذي بدأ يأخذ منحى جديداً في مجلس الأمن الدولي من خلال مشروع القرار الذي تقدمت به فرنسا ويجد دعماً أمريكياً وغربياً، ما يفتح الباب للتدخل الأجنبي بذريعة استخدام القوة لدوافع إنسانية أو تحت غطاء«التدخل العسكري الإنساني» في المقام الأول، كما حدث في ليبيا في العام الماضي وحدث سابقاً في العراق، كوسوفو، راوندا، وتيمور الشرقية وغيرها، وهذا التدخل سوف يسبقه تمهيد داخل أروقة مجلس الأمن الدولي وعبر الاتصالات السرية واجتماعات الغرف المغلقة وبتدخل أطراف متعددة منها الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، ودول الاتحاد الأوروبي، سوف يتمخض عنها وفاق دولي على حساب مقايضات مالية ومصالح استراتيجية، تقود في مجملها إلى رسم خريطة جديدة لمفهوم الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط سوف يمتد تأثيرها إلى دول أخرى، وإلى فترات مستقبلية بعيدة أو متوسطة المدى على الأقل.

وفي مقدمة معالم مفهوم الأمن القومي في مرحلة ما بعد التدخل الدولي لإسقاط النظام السوري يأتي تحجيم الدور الإيراني ومحاصرته داخل إيران مستقبلاً والذي يمتد إلى العراق في المرحلة الحالية بناءً على واقع تركيبة النظام السياسي الحاكم في بغداد وعلاقته الخاصة بطهران لاعتبارات عديدة وهي معروفة على ألا يخرج هذا الدور أو التأثير إلى دول إقليمية أخرى، كما كانت تخطط وتسعى طهران منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، ثم بعد سقوط نظام صدام حسين في بغداد عام ٢٠٠٣ م.

بالتبعية سوف تشهد مرحلة ما بعد التدخل الدولي لإسقاط النظام السوري إضعاف حزب الله اللبناني، أو تضييق الخناق عليه بما يؤدي إلى تفككه على المدى البعيد أو على أقل تقدير تحجيمه والتسريع بتنفيذ مطالب الدولة اللبنانية بتسليم سلاح الحزب ودمج عناصره - في حالة قبولهم - في الجيش اللبناني.

إن مفهوم الأمن الإقليمي في المرحلة المقبلة غامض وملتبس وتشوبه صراعات غير معلنة بين قوى تقليدية وأخرى جديدة بين الدول الموجودة في الإقليم، خاصة مع غياب العمل العربي المشترك، وانشغال أو انكفاء العديد من الدول العربية على أوضاعها الداخلية، أو خروجها جزئياً أو مؤقتاً من منظومة الأمن الإقليمي والعمل المشترك، ما يلقي بمسؤولية كبيرة على كاهل دول مجلس التعاون الخليجي، ويجعلها تسارع إلى وضع استراتيجية أمنية بما يؤمن الوضع في منطقة الخليج أولاً وبشكل عاجل، ثم في المنطقة العربية ثانياً باعتبار أن الأمن الخليجي لا يبدأ أو ينتهي عند حدود دول الخليج فقط، بل مرتبط بأمن المنطقة بالكامل. ولذلك فإن الاستراتيجية الخليجية لأمن المنطقة لابد أن تبدأ بتفعيل وتعزيز قوة «درع الجزيرة»، وإعادة النظر في تسليح الجيوش الخليجية، وتطوير الآليات والتجهيزات العسكرية، والتركيز على الأسلحة المتطورة، حيث إن المرحلة المقبلة قلقة وغامضة المعالم، وإن لاعبيها يزدادون ومصالحهم تتشابك في ظل أفول نجم قوى إقليمية مهمة، وتزايد قوة ونفوذ دول غير عربية موجودة في المنطقة، وتمتلك أسلحة نووية أو متطورة جداً وذكية، إضافة إلى عدم استقرار الأوضاع في آسيا الوسطى وإفريقيا، ما يعني أن الدائرة الأمنية الأوسع والمحيطة بالدول العربية غير مستقرة أيضاً، ولذلك فالأمر يتطلب اتخاذ مبادرة الدفاع باعتبارها أفضل وسيلة للهجوم ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

العمل العسكري ليس الحل الوحيد لمشكلة إيران

حظيت التوترات الأخيرة في منطقة الخليج وتصاعد نبرة التهديد المتبادل بين الولايات المتحدة وطهران بالكثير من الاهتمام من الصحف العالمية في شهر يناير المنصرم، وبدأت بعض الصحف بالتحذير من مغبة استخدام القوة العسكرية لإنهاء الأزمة، ومذكرة بالتداعيات السلبية والخطيرة التي تسببت بها الحروب السابقة في المنطقة، مفضلةً اللجوء إلى أعمال الاستراتيجيات الدبلوماسية وتشجيع المحادثات المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران لتفادي أي صدام كارثي محتمل. كما تناولت الصحف العالمية في هذا الشهر العديد من قضايا المنطقة الساخنة الأخرى التي سنعرض لجانب منها في هذا التقرير.

نذر الحرب في الخليج

في الشأن الإيراني نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) مقالاً للكاتبين، ويليام لورز وتوماس بيكرنغ، بعنوان «العمل العسكري ليس الحل الوحيد لمشكلة إيران» استهلاه بقول الشاعر والكاتب الأمريكي أرشيبالد ماكليش في ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) :«لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام» يسمع الشعب الأمريكي من مسؤولي الحكومة ومن مرشحي الرئاسة كل يوم تقريباً عن ضرورة القيام بعمل عسكري ضد إيران، كما قال وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا مؤخراً: «إن الولايات المتحدة وإسرائيل لن يسمحا لإيران بالحصول على القنبلة النووية». هل هذه الكلمات عبارة عن تقليد متبع خلال سنة الانتخابات؟ أم أنها استراتيجية تهدف إلى ثني إسرائيل عن القيام بعمل أحادي ضد إيران؟ أم أن هذه التهديدات تدل على أن الحرب موجودة في عقول البشر؟

ويضيف الكاتبان، يشعر منظرو المحافظين بأن هناك إمكانية بأن يعود إلى البيت الأبيض رئيس جديد يمكنهم التأثير فيه. فقد تعهد رئيس الكونغرس السابق نيوت غينغريتش بتعيين نجم المحافظين الجدد جون بولتون وزيراً لخارجيته هذا إذا فاز في انتخابات الرئاسة طبعاً. هل من الغريب أو المفاجئ أن يكون غينغريتش الذي قال: «إنه يفضل التخطيط لعملية مشتركة مع إسرائيل ضد إيران عن قيام إسرائيل بالعملية بمفردها»، المرشح الأكثر التزاماً بالعمل العسكري؟

هل نسينا ما حدث في العراق والولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٢؟ فلولا تلك الحرب المشؤومة، ربما كان الآلاف من الأمريكيين والعراقيين مازالوا على قيد الحياة، وربما كانت الولايات المتحدة أكثر ثراء الآن بحوالي التريليون دولار التي أنفقت على تلك الحرب، ولكانت أمريكا أكثر فخراً واحتراماً، بل كانت أكثر دول العالم استقراراً من الناحية الاقتصادية.

لقد بنيت حصون السلام في العديد من العقول الأمريكية الشهيرة واللامعة منذ الحرب العالمية الثانية- لكن هذا لم يحدث إلا بعد أن تأثرت تلك العقول بالدمار الذي سببته قراراتهم السابقة - أدرك روبرت مكنامارا وماك جورج حجم

الكوارث التي نجمت عن ثقتهما بأمركة حرب فيتنام. أما دين أتشسون- المعروف بأنه أستاذ الحرب الباردة- فكان أكثر أعضاء فريق الحكماء تأثيراً في عهد ليندون جونسون. وكان أكثر من طالب الرئيس بوقف الحرب الفاشلة في فيتنام. ومؤخراً، أدرك عشرات ممن كانوا يشغلون مناصب قيادية في بداية حرب العراق حماقة ذلك القرار، والقصور الشديد في تنفيذه، لكن بعد فوات الأوان. وعند سؤاله في منتصف الخمسينات عما إذا كان يفكر في القيام بضربة استباقية ضد برنامج الأسلحة النووية للاتحاد السوفييتي، قال الرئيس دوايت أيزنهاور الذي كان خبيراً في ما يتعلق بحدود القوة العسكرية: «على ما أعتقد أن الحرب الاستباقية أمر مستحيل اليوم. فكيف يمكن القيام بحرب كهذه إذا كانت إحدى عواقبها تتمثل في تحويل المدن إلى أطلال، وقتل الآلاف من البشر، وجرح وتشويه آلاف آخرين؟ هذه ليست بالحرب الاستباقية، إنها حرب حقيقية».

ويضيف الكاتبان، لقد أصبح العمل العسكري الحل الفاشل الذي تستخدمه الولايات المتحدة في التعامل مع المشكلات الأمنية الحقيقية والمتخيلة. إذ إن الطرق الدبلوماسية غير المؤكدة التي تتطلب جهداً فكرياً كبيراً، باتت مملة وتتضمن تقديم تنازلات وربما قدراً من المهادنة. لقد بذل الرئيس باراك أوباما جهوداً كثيرة للتعامل مع القيادة الإيرانية في السنة الأولى من توليه السلطة، بيد أنه عندما جاء الرد سلبياً، تحول أوباما إلى اتجاه آخر. ومنذ ذلك الوقت، تركز الدبلوماسية الأمريكية تجاه إيران على تأمين الدعم العالمي لسلسلة العقوبات غير المسبوقة ضد طهران والعمل على مقاطعتها. إذ إن تشكل إيران تهديداً خطيراً لأمن الولايات المتحدة والأمن الإقليمي أيضاً، تهديد يمكن أن يزداد بشكل خطير إذا استطاعت إيران إنتاج الأسلحة النووية. لذلك ينبغي على الولايات المتحدة البدء في عملية بحث لا هوادة فيها عن طريقة جديدة للتعامل مع هذه القوة الإقليمية التي تبدو مجهولة. ومن دون ذلك البحث الدؤوب عن طرق أخرى للتعامل مع طهران، ستجد واشنطن نفسها مضطرة للجوء إلى سياسة لن تؤدي إلى تغيير ممارسات إيران أو نظامها، لكنها يمكن أن تؤدي إلى حرب كارثية.

إننا وزملاءنا الآخرين في «مشروع إيران» - وهي مبادرة اقترحنا فيها اللجوء إلى إعمال الاستراتيجيات الدبلوماسية وتشجيع المحادثات المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران منذ أكثر من عقد كامل - اقترحنا منذ ثلاث سنوات طرقاً لاحتواء البرنامج النووي الإيراني، وحمل طهران على عدم تطوير الأسلحة النووية، وإشراكها في حوار حول قضايا إقليمية أخرى. كما أننا نعتقد أن الأوان لم يفت بعد.

إن التاريخ يعلمنا أن الدبلوماسية والتعاون يؤتيان ثماراً لايمكن أن تتحقق مع التهديدات العسكرية. كما أن نشر القوات المسلحة يمكن أن يجلب وهماً آنياً بالنجاح، لكنه يسفر عن عواقب غير مرئية وأضرار إضافية تجعل من تحقيق الأهداف الأمريكية أمراً صعباً. إن نشر دبلوماسيين باستراتيجية واضحة، وممارسة بعض الضغط على إيران سوف يخففان من هرولة طهران إلى بناء القنبلة النووية ويقللان من خطر الصراع.

عودة العداوات القديمة إلى العراق

في الشأن العراقي ذكرت صحيفة (**واشنطن بوست**) في افتتاحيتها التي عنونتها «عودة العداوات القديمة إلى العراق» أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما اعتبر أن «المهمة قد انتهت» عندما التقى برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في البيت الأبيض، وأشاد بالمالكي، معلناً أنه يتولى قيادة الحكومة العراقية الأكثر شمولية حتى الآن. ولم تمر هذه الكلمات مرور الكرام. فبمجرد ما عاد المالكي إلى بغداد حتى أطلق ما هو أشبه بمحاولة انقلاب ضد القيادات السنية في الدولة. وعلى الرغم من أن نتيجة هذه المحاولة ما زالت محل شك، إلا أنه يبدو أن النظام السياسي الهش في العراق بات معرضاً لخطر الانهيار بعد أيام قليلة من رحيل القوات الأمريكية.

جاء هجوم المالكي على القيادات السنية في شكل توجيه تهم جنائية ضد نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي السني المعروف بمحاولاته الرامية إلى تحقيق الوفاق مع القيادة الشيعية. وقد عرض التلفزيون العراقي ثلاثة من حراس الهاشمي الأمنيين، الذين اعترفوا بأعمال إرهابية زاعمين أن الهاشمي هو الذي

وجههم إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، طالب المالكي البرلمان العراقي بإجراء اقتراع بالثقة ضد نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، وهو سني أيضاً. ورد نواب البرلمان السنة وعدد من الوزراء بتعليق أعمالهم، وهددوا بإسقاط الحكومة.

لم نر ما يكفي للحكم على الاتهامات الموجهة ضد الهاشمي، كما أن عدداً من القادة السنة أو الشيعة ليس لهم أي صلة بأعمال العنف التي دمرت العراق منذ عام ٢٠٠٣. لكن توقيت الاتهامات والنسخة التلفزيونية من الاتهامات التي وجهها المالكي إلى نائب الرئيس هي بلا شك إجراءات سياسية، لأنها أعقبت حملة شديدة قام بها رئيس الوزراء العراقي الشيعي الذي يتمتع بعلاقات وثيقة مع إيران ضد أعدائه السنة. كما تم خلال الأسابيع القليلة الماضية اعتقال مئات من أعضاء حزب البعث السابق. علاوة على ذلك، قامت قوات الأمن التابعة لنوري المالكي بمحاصرة مجمعات القيادات السنية في بغداد.

من جانبه اتهم نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، رئيس الوزراء نوري المالكي وإيران بالوقوف وراء الاتهامات بالإرهاب الموجه ضده التي وصفها بالمسيسة والمزورة وأنها تحمل أجندة طائفية، وسأل الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن أي ديمقراطية قال إنه تركها في العراق وأشار إلى استعداده للمثول أمام القضاء بحضور مراقبين محايدين، كما أشار إلى أن أجهزة أمنية متورطة باغتيالات الأسلحة الكاتمة.

وقال نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي في مؤتمر صحفي في أربيل عاصمة إقليم كردستان إن الاتهامات الموجهة إليه هي ضد محاولات توحيد الصفوف لتحقيق عراق مستقل متوجه إلى البناء في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي. وتساءل عن أسباب توجيه القضاء لكيل الاتهامات له وهو الذي سكت طيلة السنوات الماضية عن الكثير من الجرائم التي ارتكبت ولا تزال ضد العراق.

وأضاف أنه محاصر منذ شهرين بالدبابات التي تمركزت بأمر المالكي حول منزله ومكتبه في المنطقة الخضراء في بغداد، وأكد أن الاتهامات الموجهة إليه مفبركة ومسيسة ومحاولة لإسقاطه سياسياً رغم إخلاصه في خدمة البلد طيلة السنوات الثماني الماضية والتزامه وحرصه على العملية السياسية. وقال إنه مع القانون والقضاء في ملاحقة الإرهاب والقتلة وسيواصل هذا الدور، ولكن يجب عدم خلط الأوراق واعتقال الناس على الشبهات بشكل ألحق العار بالعراق ورعايته لحقوق الإنسان.

وقال الهاشمي إن هناك أجندة خارجية من دول تم معها تلفيق الاتهامات ضده في إشارة إلى إيران، وإن دولاً إقليمية هددته بأنه إذا لم يتعاون معها فإنها ستثير هذه الاتهامات. وأضاف أن هناك دولاً دفعت بهذا الاتجاه وأن استهدافه يحمل أجندة طائفية.

وفي الحقيقة، يبدو أن إدارة الرئيس أوباما لا تعرف شيئاً عن هذه الأزمة، لكن ينبغي عليها ألا تفاجأ بها. إنها خاطرت بحدوث مثل هذا الانهيار عندما تجاهلت توصية القيادة العسكرية بضرورة بقاء عدد من القوات الأمريكية في العراق للمساعدة على ضمان عدم عودة العنف الطائفي، كما أن زعماء السنة والأكراد ناشدوا المسؤولين الأمريكيين بالتوسط مع المالكي للإبقاء على عدد من القوات الأمريكية في العراق، ويقولون إنه يبدو أن مخاوفهم بدأت تتحقق. وقال إياد علاوي زعيم التكتل السياسي العلماني الذي يدعمه السنة، «لقد انسحب الأمريكيون من دون إكمال المهمة التي كان ينبغي عليهم إنهاؤها».

لقد جاء الانسحاب الأمريكي نتيجة لصفقة عقدتها إدارة الرئيس السابق جورج بوش بالإضافة إلى الضغوط المحلية التي تعرض إليها المالكي من زبائن إيران. بيد أن عدداً من المسؤولين في البيت الأبيض الذين قالوا إنه ليس هناك ضرورة للإبقاء على قوة أمريكية في العراق عرفوا الآن أنهم ربما كانوا مخطئين. ويحاول الدبلوماسيون الأمريكيون في بغداد مساعدة الرئيس الكردي العراقي ووزير الخارجية في إنهاء الصراع الحالي.

واقع المعارضة السورية

في الشأن السوري نشرت صحيفة (**الغارديان**) مقالاً للكاتب جيمس هاركن بعنوان «على المعارضة السورية توخي الحذر من المبالغة في قوتها» استهله بالقول لقد دعت المعارضة السورية بمختلف أطيافها إلى إضراب عام. ولا تزال المشاركة في هذا

araa@araa.net

الإضراب ضعيفة، لكنها قوية في المناطق الأكثر تمرداً، وهنا تكمن المشكلة في قراءة بقايا المعلومات التي تتسرب خارج الدولة الشرطية السورية. هل الشعب يدعم المعارضة بقوة، أم أنهم خائفون ويريدون مغادرة البيت؟

ففي مدينة حمص المحاصرة، ليست هناك حاجة إلى إضراب عام، فمعظم السكان يجلسون في بيوتهم. لقد قضيت منذ بضعة أسابيع يومين في حمص، على بعد ياردات قليلة من المسجد الكبير في المدينة وبرج الساعة، وكتبت لجريدة «الأوبزيرفر» و«النيوزيويك». ومنذ أن أطلق الجيش السوري النار على المتظاهرين، انتشر العنف في مختلف الأماكن في المدينة، حيث المظاهرات يعقبها إطلاق النار، ثم يعقبها القتل، ثم الجنازات ثم تجدد المظاهرات. كل من تحدثت إليهم كانوا من السنة، وجميعهم تحدثوا عن أعمال خطف تقوم بها قوات العلويين المؤيدة للحكومة، والذين غالباً تسقط ضحاياهم في الشوارع.

وفي أحد الأيام سرت الشائعات فيما بين جماعات المعارضة في المنفى مفادها أن الجيش العربي السوري استدعى المزيد من التعزيزات لمحاصرة مدينة حمص، وأنه يجهز للهجوم الأخير، وأنه أصدر إنذاراً نهائياً لسكان حمص قال فيه «أمامكم ٧٢ ساعة للعودة إلى منازلكم وتسليم أسلحتكم والمنشقين عن الجيش وإلا ستتعرضون لهجوم شامل».

ويضيف الكاتب، يشعر سكان حمص بالرعب والفزع، وليس هناك أي دليل على أنهم تراجعوا عما هم فيه. واتصلت بمحمد على الهاتف النقال، وهو ناشط معارض مختبئ في منطقة الشمس بالقرب من جامعة البعث، «وشأنه شأن كثيرين من الناشطين والثوريين، لم يكن هذا هاتفه، لكنه كان قد اقترضه من ناشط آخر كان قد قتل في السابق». واستطعت بمساعدة مترجم أن أستفسر منه عن الوضع في حمص، وكانت أجوبته مفاجئة بالنسبة لي.

قال إن فكرة أنه تم إصدار إنذار نهائي لسكان حمص «يوم الجمعة» وأن هناك حشداً عسكرياً ليست صحيحة على الإطلاق، بل إنها مفبركة. أضاف محمد إن حمص في معظمها ما زالت كما هي، إنها مدينة تكافح من أجل الإبقاء على وحدتها تحت وطأة احتلال الجيش. ذكرت الأمم المتحدة أن عدد القتلى الذين سقطوا على يد قوات الأمن في سوريا بلغ ٥٠٠٠ شخص. يستحيل التحقق من هذه الإحصائيات، بيد أن عبء إثباتها يمكن لدى الحكومة السورية التي ترفض دخول الصحفيين والمراقبين الأجانب. قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ناڤي بيلاي إن أصواتاً عديدة تحذر من هجوم شامل على حمص، وأن الجيش بدأ بالفعل في حشد القوات على تخوم المدينة.

بيد أن الشيء الواضح أيضاً هو أن بعض الناشطين وبخاصة جماعات المعارضة في المنفى، أكثر مهارة في شن الحرب الإعلامية من الحكومة السورية. ومما لا شك فيه أن الجيش سوف يتحرك في محاولة لإخماد الانتفاضة في حمص. لكن، إذا كان لنا أن نصدق الناشط الذي تحدثت إليه، فإن فكرة أن الجيش السوري أعطى إنذاراً مدته ٧٢ ساعة لسكان حمص لن تكون هي الحقيقة. على أي حال، حمص ليست سوريا كلها وبالتالي، فإن بقية مناطق سورية لن تشهد ما شهدته حمص أبداً. كما أن الدعوة إلى الإضراب العام تمثل خطوة هائلة إلى الأمام بالنسبة للمعارضة الوطنية. بيد أن المعارضة ذاتها بحاجة إلى أن تكون أكثر حذراً في عدم المبالغة في قوتها. فلأسباب عديدة ومفهومة، نجد أن كثيرين من أعضاء المعارضة السورية يعانون ويريدون من العالم أن يفعل شيئاً.

إن الأدوات التي يستخدمها الغرب لتحقيق النجاح في الصراعات الخارجية غالباً ما تكون مبسطة للغاية- إن ما يحدث يمكن أن يتحول إما إلى أعمال إبادة جماعية أو أن يكون كل شيء على ما يرام. بيد أن ما يحدث في سوريا في الوقت الحالي ليس عملية إبادة جماعية عمياء ومازال بعيداً عن أن يتحول إلى حرب أهلية، فهو قتال بين حركة شعبية مطالبة بالحرية مازال ينبغي عليها العمل لإقناع باقي المواطنين بالقفز من أجل تحقيق قدر أكبر من الحرية ●

الخليج في شهر يناير

الإمارات العربية المتحدة

❖ أعلنت الولايات المتحدة أنها قررت تزويد دولة الإمارات بشبكة للدفاع الجوي مضادة للصواريخ بقيمة ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار.

❖ بحث صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي مع رئيس رواندا الرئيس بول كاغامي العلاقات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية مع مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط توني بلير آخر التطورات في المنطقة والجهود المبذولة حول عملية السلام في الشرق الأوسط وتطورات القضية الفلسطينية.

❖ بحث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة مع ملكة هولندا بياتريكس التطورات والمستجدات الراهنة على المستويين الإقليمي والدولي والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ وصفت الكنيسة القبطية المصرية الأرثوذكسية السياسة الرصينة لدولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد بأنها رسالة محبة وسلام لكافة دول العالم جسدت روح المحبة والإخاء.

❖ أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان دعم دولة الإمارات لأمن واستقرار العراق، ودان الأعمال الإرهابية التي شهدها العراق في الآونة الأخيرة.

❖ بحث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مع رئيس الوزراء اليمني محمد سالم باسندوة العلاقات بين البلدين إضافة إلى آخر التطورات على الساحة اليمنية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ وجه القائد العام لشرطة دبي ضاحي خلفان تميم انتقادات شديدة للسياسة الأمريكية في المنطقة، وطالب الأمريكيين بأن يكونوا واضحين في سياستهم مع الدول الخليجية خصوصاً.

❖ دانت دولة الإمارات بشدة التفجيرات الإرهابية التي شهدتها عدد من المدن العراقية والتي راح ضحيتها عدد من الأرواح البريئة.

❖ أكد االفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أن دولة الإمارات ملتزمة بتحمل مسؤولياتها كمزود عالمي رئيسي للطاقة، مشدداً على أن الدولة تعكف على ترسيخ هذه المكانة من خلال إيجاد مزيج متنوع من المصادر.

❖ وجه وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الشكر لدولة الإمارات على قرارها بإلغاء ديون العراق التي تبلغ قيمتها ٥,٨ مليار دولار.

❖ أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي مرسوماً بشأن خفض قيمة الغرامات المفروضة على المنشآت الاقتصادية في إمارة دبي.

❖ كشف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لعام ٢٠١١ الذي ركز على معياري التنمية البشرية المستدامة والإنصاف أن دولة الإمارات احتلت المركز الأول عربياً و٣٠ عالمياً.

مملكة البحرين

❖ أكد عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى حرص البحرين الدائم على تعزيز العلاقات الثنائية مع المملكة العربية السعودية والارتقاء بها لكل ما فيه خير ومصلحة البلدين وشعبيهما.

❖ أعلنت مملكة البحرين تشكيل هيئة قضائية لمراجعة أحكام صدرت ولم يسمح فيها بالاستئناف، في وقت اصطدمت فيه الشرطة بمئات المتظاهرين في قرية جنوب المنامة كانوا يحتجون على مقتل صبي.

❖ أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني دعم مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي لإخراج اليمن من الأزمة الراهنة إلى بر الأمان.

❖ جددت حكومة مملكة البحرين التزامها التام بتنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، مؤكدة أنها ستواصل تعاونها الكامل والدائم مع اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

❖ أجمع نواب بحرينيون على غنى التجربة الديمقراطية الكويتية الممتدة منذ ما يقارب ٥٠ عاماً والتي أصبحت محط أنظار ومتابعة الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون بشكل خاص.

❖ بحث الملك حمد بن عيسى آل خليفة مع رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية اليمنية محمد سالم باسندوة العلاقات الثنائية والقضايا على الساحتين الإقليمية والعربية وسبل تعزيز وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

araa@araa.net

❖ بحث الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف بن راشد الزياني مع سفير المملكة المتحدة لدى المملكة العربية السعودية توم فيليبس العلاقات بين دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة، إضافة إلى تطورات الأوضاع السياسية في المنطقة والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ أحال مجلس الوزراء إلى السلطة التشريعية مشروع تعديل دستور مملكة البحرين الصادر عام ٢٠٠٢، وتتيح التعديلات الدستورية إعادة تنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

❖ أكد القنصل البحريني في جدة حمد بن خليل أن التقديرات الاقتصادية تبيّن أن الدول الخليجية إذا حققت مبادرة خادم الحرمين وانتقلت إلى مرحلة الاتحاد فإن نصيب الفرد الخليجي من إجمالي الناتج المحلي للدول سيتضاعف عما هو عليه الآن أربع مرات.

❖ أكد رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة على أهمية حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة لحيويتها ولإفساح المجال أمام دولها بأن تشق دربها في طريق التنمية.

❖ أشاد ملك البحرين الملك حمد بن عيسى بالدور الذي تقوم به الولايات المتحدة لتوثيق تعاونها مع البحرين وجهودها لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.

❖ أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد أهمية تغيير بعض الاستراتيجيات الدفاعية والأمنية الخليجية في ظل الظروف والتحديات الحالية، مشدداً على تلازم الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي.

❖ أكد وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله على حرص البحرين ووزارة الداخلية على احترام حقوق الإنسان وحرياته وترسيخها والاهتمام بها وتلمسها للمعايير الواجب اتخاذها.

المملكة العربية السعودية

❖ أعلن وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل خلال الجلسة الافتتاحية لاجتماع وزراء الخارجية العرب أن بلاده ستسحب مراقبيها من بعثة المراقبين العرب في سوريا.

❖ دعا وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل إلى ممارسة كل ضغط ممكن لدفع سوريا للالتزام بخطة السلام، مشدداً على أن القوى العالمية والدول الإسلامية يجب أن تتحمل مسؤوليتها.

❖ تم الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وليبيا على استئناف العلاقات الثنائية، وإعادة افتتاح سفارة المملكة في طرابلس وتبادل السفراء.

❖ بحث وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل مع وزير الخارجية بجمهورية مالطا تونيو بورج العلاقات الثنائية والمسائل ذات الاهتمام المشترك.

❖ أصدرت وزارة الداخلية السعودية قائمة بـ ٢٣ مطلوباً أمنياً، قاموا بأعمال شغب في إحدى محافظات المنطقة الشرقية.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود مع رئيس مجلس الوزراء اليمني محمد سالم باسندوة الأوضاع الراهنة في اليمن، إضافة إلى آفاق التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها في كافة المجالات.

❖ بحث الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل قضايا رئيسية تتعلق بالشرق الأوسط، والتطورات الأخيرة بشأن القضايا الإقليمية الرئيسية ذات الاهتمام المشترك.

❖ أشاد عاهل الأردن الملك عبدالله الثاني بالعلاقات الوثيقة التي تربط الأردن بالمملكة العربية السعودية حكومة وشعباً، مثمناً المواقف الكريمة التي يبديها خادم الحرمين الشريفين تجاه الأردن.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع رئيس وزراء اليونان لوكاس بابا ديموس العلاقات الثنائية بين البلدين والمواضيع ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى تطورات الأوضاع على المستويين الإقليمي والدولي.

❖ قالت وزيرة الخارجية الباكستانية حنا رباني كهر إن المملكة تؤدي دوراً رياديا مهماً على المستويين الإقليمي والدولي فضلاً عن قيادتها لقضايا الأمة الإسلامية في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة.

❖ شدد رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الأمير تركي الفيصل على أن دول الخليج ليست طرفاً في نزاع إيران مع المجتمع الدولي، مؤكداً أن أي تهديد لأمن ومصالح دول الخليج سيجبرها على اللجوء لكل الخيارات المتاحة للدفاع عن نفسها.

❖ دان مجلس الوزراء مواصلة السلطات الإسرائيلية ممارساتها العنصرية ضد أبناء الشعب الفلسطيني ومن ذلك ما يقوم به المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية من اعتداءات على المساجد.

❖ بحث خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون التطورات التي تشهدها المنطقة والساحتان الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى آفاق التعاون بين البلدين.

الخليج في شهر
يناير

❖ أعلنت المملكة أن بمقدورها تعزيز إنتاجها النفطي في الحال وذلك بعد تحذير إيران لمنتجي النفط الخليجيين من تعويض أي نقص في الإمدادات الإيرانية.

سلطنة عمان

❖ أصدر سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد مرسوماً بشأن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢، حيث بلغت الإيرادات ثمانية مليارات و٨٠٠ مليون ريال، فيما يقدر حجم الإنفاق بعشرة مليارات ريال.

❖ أكد رئيس جمعية الصحافيين العمانية عوض بن سعيد باقوير أن الحياة البرلمانية في دولة الكويت التي انطلقت منذ عام ١٩٦٢ تعد الأهم على صعيد التجارب البرلمانية العربية من خلال قوة مجلس الأمة وتفاعله مع القضايا التي تهم الرأي العام الكويتي.

❖ أعلنت عُمان أن حجم الإيرادات العامة لسلطنة عُمان للسنة المالية ٢٠١٢ يقدر بنحو ٨,٨ مليار ريال بزيادة قدرها ١,٥ مليار ريال وبنسبة ٢١ في المائة، ويقدر حجم الإنفاق بعشرة مليارات ريال.

❖ بحث وكيل وزارة الدفاع محمد بن ناصر الراسبي مع وكيل وزارة الدفاع البريطاني اللورد أستور وجهات النظر المشتركة، إضافة إلى عدد من الأمور ذات الاهتمام المشترك.

❖ بحث سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد مع الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي السبل الكفيلة بتفعيل العمل العربي المشترك في ضوء الأوضاع الراهنة على الساحة العربية والتحضيرات الجارية لعقد القمة العربية المقبلة.

❖ بلغ إنتاج سلطنة عمان من النفط الخام والمكثفات النفطية خلال شهر ديسمبر ٢٠١١م حوالي ٢٧ مليوناً و٧٣٤ ألفاً و٥٨٥ برميلاً بمعدل يومي قدره ٨٩٤ ألفاً و٦٦٤ برميلاً.

❖ قال رئيس البنك المركزي العماني حمود بن سنجور الزدجالي أن السلطنة ستزيد مساهمتها لدعم القدرات الإقراضية لصندوق النقد الدولي لمواجهة أزمة الديون في منطقة اليورو.

❖ تسلم السلطان قابوس بن سعيد رسالة خطية من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تتعلق بتعزيز العلاقات الأخوية الثنائية التي تربط بين البلدين الشقيقين وأوجه التعاون القائم بينهما في كافة المجالات.

❖ تسلّم رئيس مجلس الشورى خالد بن هلال المعولي رسالة خطية من رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية بولندا بوغدان بوروسيفيتش تتعلق بالعلاقات الثنائية بين المجلسين.

❖ قال الوزير المسؤول عن الشؤون المالية في السلطنة درويش بن إسماعيل البلوشي بمناسبة الميزانية الجديدة إن حجم الإنفاق يقدر بعشرة مليارات ريال، مشيراً إلى أن العجز المقدر في الميزانية يبلغ ملياراً و٨٠٠ مليون ريال عماني بنسبة تبلغ ٥ في المائة من الناتج المحلي.

❖ وقعت سلطنة عمان مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية على اتفاقية قرض بقيمة ثلاثين مليون دينار لتمويل جزء من تكلفة مشاريع طرق في السلطنة.

دولة قطر

❖ قال رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم أعتقد أن من مصلحتنا جميعاً عدم وجود صراعات في منطقة الخليج لما يتمتع به المكان من أهمية خاصة وحساسية فضلاً عن كونه منطقتنا.

❖ أشاد الأمين العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» عبدالعزيز التويجري بما تقوم به دولة قطر من جهود في خدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية، منوهاً بدور الشيخ حمد بن خليفة في دعمه لبرنامج نشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية.

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع الرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز عدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

❖ أكد رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور علي بن صميخ المري على الدور القطري المتواصل والداعم للثورة الليبية وحكومتها الانتقالية إلى أن ترسي قواعد الحرية والديمقراطية في ربوع ليبيا.

❖ قال رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني إن سوريا لا تنفذ اتفاقية أبرمت مع الجامعة العربية بهدف وقف العنف في البلاد وأضاف أن مراقبي الجامعة العربية لا يمكن أن يبقوا هناك «لإضاعة الوقت».

❖ تعهد مستشار الرئيس السوداني الشرتاي جعفر عبدالحكم بتنفيذ اتفاق الدوحة للسلام وبنوده وتحقيق الاستقرار في دارفور.

araa@araa.net

❖ أعلن متحدث باسم حميد قرضاي أن حركة طالبان طلبت نقلت معتقلي غوانتانامو إلى دولة قطر خلال مفاوضات ثنائية مع الولايات المتحدة، موضحاً أن الرئيس الأفغاني يعارض «بقوة» هذا الاحتمال.

❖ أكد رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني الحرص العربي على عدم تدويل الأزمة السورية.

❖ أكد أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أن قطر لا تملك نفوذاً على شعوب الثورات العربية التي تطالب بالعدالة، بل تدعمها.

❖ أكد عمرو موسى أن دور قطر في دعم القضايا العربية الذي «نشط جداً» أمر يقدره الكثيرون وهو فاعل في الكثير من القضايا العربية.

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع الرئيس التونسي محمد المنصف المرزوقي القضايا الإقليمية والدولية الراهنة إضافة إلى بحث العلاقات الأخوية بين البلدين.

❖ أعلن المبعوث الأمريكي لسلام دارفور، دان سميث أن المجتمع الدولي اقتنع بأن وثيقة سلام الدوحة هي أساس السلام في دارفور.

❖ بلغ حجم التبادل التجاري بين قطر والإمارات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١١ نحو ٥,٩١ مليار درهم بما يعادل ١٢,٥ في المائة من إجمالي التجارة الخارجية للإمارات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع رئيس أرتيريا أسياس أفورقي العلاقات الثنائية وعدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

دولـة الكويـت

❖ أكد خبيران سياسيان مصريان أن الديمقراطية في دولة الكويت تعد من أقدم وأعرق الديمقراطيات في منطقة الخليج والوطن العربي وأعربا عن أملهما في تحقيق نقلة جديدة لاستمرار هذا النهج الديمقراطي الفريد.

❖ اعتبر الباحث والإعلامي الكويتي سعد بن طفلة العجمي أن استعراض إيران لقوتها في مضيق هرمز أمر يحمل أكثر من رسالة، أولها وأهمها للخليجيين بأن طهران تستهدف منشآتها النفطية.

❖ أغلق باب التقدم بطلبات الترشح للانتخابات الكويتية المقررة في الثاني من فبراير ٢٠١٢ على ٣٨٩ مرشحاً منهم ٢٩ امرأة وتوزعوا على خمس دوائر.

❖ قال وزير الخارجية الأردني ناصر جودة إن اجتماعات لجان التعاون المشكلة بين الأردن والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ستنطلق خلال الشهر الجاري.

❖ أظهرت بيانات ان التضخم السنوي في دولة الكويت تباطأ إلى أدنى مستوياته في ١٦ شهر، مسجلاً في المائة ٤,٢ في نوفمبر إذ لم تتغير الأسعار عما كانت عليه في الشهر السابق.

❖ جددت دولة الكويت مساندتها للشعب اليمني وحقه في تحقيق مطالبه المشروعة وضرورة تنفيذ المبادرة الخليجية بما يحفظ لليمن وحدته واستقراره وأمنه.

❖ أكد محللون سياسيون جزائريون أن المسار الديمقراطي في دولة الكويت يشهد تطوراً كبيراً مقارنة بدول الخليج والدول العربية الأخرى.

❖ توقع بيت التمويل الكويتي أن ينمو الاقتصاد الكويتي بنسبة ٤,٥ في المائة خلال العام الحالي حتى إن تراجعت أسعار النفط مدعوماً بالفوائض المالية العالية وما تقدمه الأصول الخارجية من إيرادات.

❖ بحث أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد مع ملك المغرب الملك محمد السادس القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الكويت والمغرب وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ أكد رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي، أن مهمة بعثة الجامعة العربية في سوريا لا داعي لها، ولن تأتي بجديد، ولا دور لها إلا في إعطاء النظام السوري مزيداً من الوقت لمزيد من القتل، ومحاولة إخماد المطالب الشعبية.

❖ أشاد نائب بارز في البرلمان الأوروبي بالتقدم الذي أحرزته دولة الكويت في بناء مجتمع ديمقراطي في وقت شدد على ضرورة بذل المزيد من الجهد في مجال الاقتصاد.

❖ وجه بنك الكويت المركزي كافة البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات الصرافة برفع أسماء كل من البنك المركزي الليبي والبنك الأجنبي الليبي من القائمة المحظورة، التي تتضمن كافة الأرصدة المجمدة للجهات الحكومية والأفراد.

❖ أعلن وزير الداخلية أحمد الحمود الصباح أن بلاده ستبدأ في تجنيس عدد ممن يعرفون باسم «البدون» اعتباراً من أواخر شهر يناير الحالي، أو مطلع شهر فبراير ٢٠١٢.

❖ أكد مجلس الوزراء دعمه ومساندته للخطوات والإجراءات التي تقوم بها وزارة الداخلية من أجل المحافظة على أمن الكويت واستقرارها ومواجهة كل مظاهر الإثارة والشغب ●

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

تتضمن أوراقاً بحثية محكَّمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، وتهتم بتقييم وتحليل واستشراف التطورات التي تشهدها أو من المحتمل أن تشهدها الملفات البارزة على الصُعُد الخليجية الداخلية أو الخليجية البينية أو الخليجية.

للاطلاع والاشتراك

Tel: +971 4 3247770 Fax: +971 4 3247771 www.grc.ae sales@grc.ae

أوراق خليجية

ملف العدد:

العراق بعد الانسحاب الأمريكي.. إلى أين؟

- المشهد السياسي العراقي بعد الانسحاب الأمريكي
- ما بعد الانسحاب الأمريكي: حال العراق ودول مجلس التعاون الخليجي
- صراع إقليمي حول ملء الفراغ بعد مغادرة القوات الأمريكية
- الانسحاب الأمريكي من العراق والأمن الإقليمي والخليج العربي
- الاستراتيجية الأمريكية بعد الانسحاب من العراق
- الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي

العراق بعد الانسحاب الأمريكي: وحدة أم تقسيم؟

يبدأ العراق مرحلة جديدة بعد الانسحاب الأمريكي، حيث يستطيع بعدها أن يتمدد إقليمياً وعربياً. إذ إن نظرة متفحصة للمشهد العراقي تنبئ بمدى الإحباط الذي واجه إدارة الاحتلال الأمريكي في كيفية التملص من المستنقع العراقي الذي ظن الأمريكان للوهلة الأولى أنه سيكون نزهة، تتابع بعده سقوط أحجار (الدومينو) وإعادة هيكلة المنطقة وإدخال الكيان الصهيوني بوصفه لاعباً أساسياً وحيداً ممتلكاً للقوة النووية، وبذا يضمنون تقسيم المنطقة حسب رؤيتهم باعتمادهم أوراقاً جديدة تتمثل في الأدوات الجديدة التي انتدبوها تساندها مراكز القوة الجديدة باستبدال القديمة منها ذات البعد الأيديولوجي والكثافة السكانية بعد أن غيبوا الشارع العربي وحكموه بهراوة الحديد والنار.

د. قاسم شاكر الفلاحي *

لقد تركت أمريكا العراق ضعيفاً تنهشه الانقسامات الداخلية، والفساد، والمطامع الإقليمية، مكشوف الحدود ناقص السيادة لأنه لا يزال يرزح تحت ثقل البند السابع، مكشوف الأجواء، بلا طيران وقوة جوية، وبلا دفاع جوي ولاارادارات وبلا جيش مؤهل ومدرب ومجهز بما فيه الكفاية. انتهت الحرب الوقائية والاستباقية التي شنتها إدارة جورج دبليو بوش اليمينية ليلة ٢٠ ١٩ مارس ٢٠٠٣ بدعم من بريطانيا وبعض الدول الهامشية غير المهمة على رقعة الشطرنج الدولية، ومن دون موافقة أو تفويض أممي أو دولي صادر عن مجلس الأمن والأمم المتحدة، وانتهى الاحتلال رسمياً في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، قبل أن يستعيد العراق عافيته أو يعيد بناء نفسه بعد. في حين بلغت تكلفة الحرب أكثر من ٨٠٠ مليار دولار ونترك للجيوسياسيين مهمة استخلاص الدروس والعبر، ونرى بوضوح أن النتائج لا تصل إلى مستوى المخاطر ولا الوسائل التي وفرت لأن حكم التاريخ سوف لن يرحم الرئيس الأمريكي السابق وبطانته في كذبهم وغيهم وادعائهم بوجود أسلحة الدمار الشامل التي يعرفون مسبقاً أنها غير موجودة، والديمقراطية التي تركوها عرجاء متعثرة وآيلة للسقوط في أية لحظة. وقد اعترف جورج بوش نفسه بضحالة معلوماته الاستخباراتية بخصوص أسلحة الدمار الشامل في العراق والتي شن باسمها حملته العسكرية على العراق كما قال في مقابلة معه على قناة «آي بي سي» التلفزيونية في الأول من ديسمبر سنة ٢٠٠٨ ولم يعتذر أو يتأسف على ذلك. وقد سبق لوزير خارجية بوش كولن باول أن تهجم على وكالة المخابرات المركزية في مقابلة تلفزيونية بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٥ لأنها خدعته بخصوص أسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق ولم تخبره بالحقيقة قبل تورطه في خطابه المثير للسخرية في الأمم المتحدة.

إزاء هذه المعضلة ينقسم المحللون إلى قسمين الأول متفائل والآخر متشائم:

دول الخليج العربية تأتي في مقدمة المعنيين بالتأكيد على عروبة العراق وانتمائه القومي

جاء الانسحاب الأمريكي تطبيقاً لاتفاقية أمنية وقعت عام 2008 بين بغداد وواشنطن

الفريق الأول يرى بحسب تقرير لوكالة «أنباء الشرق الأوسط» إمكانية أن يتبوأ العراق مكانته في معادلة القوة الإقليمية من خلال مبادرة لدمج العراق في محيطه الخليجي ليكون بوابته إلى العرب وهو بالفعل ما اتجه إليه الخليجيون والعراقيون المعنيون وذلك بنسج شبكة من المشاريع والمصالح المتبادلة تتسع مع مرور الزمن لشتى مجالات التعاون الاقتصادي والمدني لتؤكد خيار التعايش الإقليمي.

كما يتمثل السبيل لتحقيق ذلك أيضاً في رأي هؤلاء، في دخول أقطار مجلس التعاون الخليجي منفردة ومجتمعة في شبكة مصالح متداخلة على نحو وثيق مع العراق لتؤكد خيار التعامل الإقليمي وتجعل الأمن والاستقرار في هذه المنطقة حقيقة قائمة. وتبدو دول الخليج العربية في مقدمة المعنيين بالتأكيد على عروبة العراق وانتمائه القومي لكونها الأكثر تداخلاً معه بالمعايير كافة، فإذا كسبت دول الخليج العراق فإنها تكون قد حفظت أمنها الإقليمي وعززت من ثقلها في المعادلة الإقليمية وفي الوقت ذاته سيصبح الخليج بوابة العراق إلى أشقائه العرب يؤكد من خلالها انتماءه وهويته.

إن العراق يعتبر قوة متوسطة في محيطه الإقليمي بدوائره الثلاث الخليجية والعربية والشرق أوسطية، فالمقاربة الكلية لمكانة العراق الجغرافية تشير إلى حالة متوسطة تقترب من كونها متقدمة وذلك بمعيار عدد ومكانة الدول المجاورة له وحساسية تخومه ذاتها في الحسابات الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية.

ويتضح هذا البعد في الكتلة الديموغرافية للعراق ذات الموقع المتوسط على مستوى محيطه الإقليمي خليجياً وعربياً وعلى مستوى الشرق الأوسط فيبلغ عدد سكانه وفقاً للمؤشرات المتاحة نحو ٢٩ مليون نسمة ويقع في الترتيب الـ ٤١ عالمياً والخامس عربياً والثاني خليجياً بعد إيران ذات الـ ٦٦ مليوناً والأربعمائة ألف نسمة ويفوق تعداد العراق السكاني تعداد سوريا والأردن مجتمعين، حيث يفوق سوريا بأكثر من ثمانية ملايين إلا أنه لا يصل سوى ٣٧ في المائة من عدد سكان تركيا البالغ نحو ٧٧ مليون نسمة.

كما يعد العراق قوة متوسطة على صعيد ثروته المادية في إطار بيئته الإقليمية، فهو صاحب رابع أكبر احتياطي نفطي عالمي بعد السعودية وكندا وإيران على التوالي، ويحتل أيضاً العراق المرتبة العاشرة عالمياً على صعيد مخزونه من الغاز الطبيعي وبعد كل من إيران وقطر والسعودية والإمارات على صعيد النظام الإقليمي الخليجي، بل يعد العراق قوة متوسطة في إطار بيئته الإقليمية فهو يمتلك ثاني أكبر عدد من القوات المسلحة في الخليج بعد إيران.

وفي هذا الصدد يسعى العراق للتوصل إلى اتفاق للدفاع الجوي المشترك مع دول الخليج العربية من أجل تأمين مجاله الجوي بعد انسحاب القوات الأمريكية. وذكر مكتب الرئيس العراقي جلال الطالباني أن العراق يعتمد على اقتراح توقيع اتفاق مشترك للدفاع الجوي مع دول الخليج لا يغطي المجال الجوى العراقي وحده وإنما المنطقة كلها.

ومما يؤكد النظرة المتفائلة للفريق الأول ما يظهر في الأفق من متغير إقليمي استراتيجي قد يعزز من فرص الأمن الإقليمي وقد يعمق غيابها المديد، فدمج العراق كما يقول هؤلاء في محيطه الإقليمي الخليجي يدعم فرص استقراره الداخلي ويزيد من منسوب التفاعلات المدنية مع هيئاته المختلفة مما يجعل من القوة العراقية عامل ترجيح لفرض الأمن في الخليج.

دمج العراق في محيطه الإقليمي الخليجي يدعم فرص استقراره الداخلي

ويأتي في هذا السياق انسحاب أمريكا من دون وضوح استراتيجي مع العراقيين، بل إن العدد المحدد للمدربين الأمريكيين يكاد يهدده غياب الحصانة التي يرفض العراقيون منحها لهم حتى الآن، ويمكن أن يسود المشهد العراقي طبقاً لذلك زيادة سطوة المركز بمعنى السيطرة على مفاصل مهمة في أغلب المحافظات إن لم تكن جميعها، وأغلب مجالس المحافظات وخصوصاً الوسط والجنوب بوضعها الحالي يكاد يكون تابعاً لنفس القائمة الانتخابية لرئيس الحكومة أو بعض الكتل المتحالفة معه وهو ما يمكّن الحكومة المركزية من إيجاد أكثر من منفذ لبسط نفوذها بشكل كبير.

تضاف إلى ذلك الترتيبات التي جرت بين حكومة المركز وحكومة الإقليم في كردستان وهدوء التوتر بشكل كبير وهذا يعني اتفاقاً ضمنياً على إيجاد جبهة موحدة في الأيام المقبلة ضد أي محاولة للتمرد سواء المسلح أو الانفصال بشكل غير قانوني.

أما الرأي الثاني المتشائم فهو يرى أن العراق سيظل لسنوات طويلة تابعاً لغيره لأن الاحتلال الأمريكي وفر قدراً كبيراً من المكاسب لإيران ولو بطريقة غير مباشرة جعل منها اللاعب الإقليمي الأكثر نفوذاً وتأثيراً في الساحة السياسية العراقية بعد أن قام بعملية تصعيد لعدد من القوى السياسية الداخلية التي لها ارتباطاتها الأيديولوجية الشيعية مع نظام ولاية الفقيه في إيران وإن اختلفت درجة الالتزام الأيديولوجي إلا أنهم جميعاً يشتركون في كونهم قوة شيعية تمثل غالبية البرلمان العراقي ترتبط بصورة أو أخرى بالموقف الإيراني.

ولذلك فإن إيران ستكون هي مفتاح تمديد بقاء القوات الأمريكية في العراق وعندئذ سيظل العراق لسنوات طويلة تابعاً لغيره من القوى ولأدوارها الإقليمية والدولية على حد سواء.

وعلى الرغم من إعلان الرئيس الأمريكي أوباما انتهاء الحرب في العراق وسحب كامل الجنود الأمريكيين إلا أن هناك من يشكك في حقيقة الانسحاب ويرى أنها نظرية مؤامرة، فالأمريكيون لا يريدون الانسحاب من البلاد وهم يختلقون الحجج للبقاء أو لإبقاء قواعد عسكرية ثابتة وهو ما يتضح مما سيبقى في العراق من هذه القوات بعد الانسحاب وهو ١٥٧ عسكرياً و٧٦٣ متعاقداً مدنياً على أرض العراق رغم تدريب القوات العراقية.

وقد أشارت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة تنوي الانخراط بالعمل عن قرب مع القطاعات العراقية غير العسكرية كالاقتصاد والفضاء والزراعة وغيرها.

والمعروف أن الانسحاب الأمريكي من العراق جاء بعد ثماني سنوات وتسعة أشهر من عبور القوات الأمريكية للحدود ذاتها في الاتجاه المعاكس في بداية الغزو الذي أطلق عليه «عملية تحرير العراق» وبدأت هذه العملية بقصف بغداد ثم تحولت إلى نزاع طويل قتل فيه عشرات الآلاف وأطاحت بنظام الرئيس العراقي صدام حسين. كما جاء بعد أن بلغ عدد الجنود الأمريكيين ذروته عام ٢٠٠٧ بانتشار ١٧٠ ألف جندي لاستتباب الأمن ومواجهة العمليات المسلحة بقي حوالي ٥٠ ألفاً منهم لدى انتهاء العمليات القتالية في أغسطس ٢٠١٠.

وجاء الانسحاب الأمريكي أيضاً تطبيقاً لاتفاقية أمنية وقعت عام ٢٠٠٨ بين بغداد وواشنطن علماً بأن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أكد في أكتوبر الماضي الانسحاب الكامل إثر رفض العراق منح آلاف الجنود الأمريكيين حصانة قانونية. وقد بلغت حصيلة الضحايا العراقيين منذ بداية الغزو الأمريكي في ٢٠٠٣ أكثر من ١٠٠ ألف قتيل بينما سقط من جانب الاحتلال الأمريكي ٤٥٠٠ قتيل و٣٢ ألف مصاب في حرب تكلفت مليارات الدولارات ●

*الجامعة المستنصرية - بغداد

المشهد السياسي العراقي بعد الانسحاب الأمريكي

يعد انسحاب القوات القتالية الأمريكية من العراق بداية مرحلة جديدة في تاريخ هذا المجتمع الذي عرف تاريخه الطويل أشكالاً شتى من حالات الغزو. ويفترض أن تكون هذه البداية منطلقاً لبناء وتكوين الدولة المدنية المعاصرة المتفاعلة مع المد الحضاري والثقافي الذي فرضته ثورتا المعلومات والاتصالات في عالم اليوم، إلا أن المشهد السياسي العراقي بعد الانسحاب الأمريكي يعيش بداية مرحلة جديدة من الصراع الاجتماعي والسياسي، قبل أن يتم اختيار الشكل الملائم للدولة والذي ينبغي أن يتفق عليه العراقيون جميعاً، وتبدو المسألة صعبة في المرحلة الحالية مع تنامي الخلافات بين الأطراف العراقية.

د. عبدالواحد مشعل *

يظهر أن الثقافة السائدة بعد احتلال العراق، أضحت تدور في فلك الثقافات الفرعية، أكثر ما تدور في فلك الثقافة الوطنية الجامعة، حتى أصبحت المعادلة السياسية القائمة اليوم، تفهم من خلال اتجاه القوى السياسية، نحو الاعتماد على الاصطفاف العرقي والطائفي والمناطقي لتحقيق مصالحها، في الوقت الذي يعطي لنا نبض الشارع شعوراً أو إحساساً، بتجاوز العراقيين بمختلف مكوناتهم الانقسامات الإثنية إلى درجة كبيرة عما ساد في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وخدمية متردية، يعيشها العراقيون في كل أجزاء البلاد. وعلى الرغم من هذا الإحساس السائد، لا تزال آثار الانقسامات الطائفية خلال الأعوام آنفة الذكر تذكي عوامل الفرقة، التي يستخدمها بعض السياسيين لمكاسب انتخابية وتحقيق مصالح شخصية ضيقة، لا سيما إثارتها في أوقات الأزمات التي تمر بها الأطراف السياسية نفسها لتظهر في الساحة شبح اصطفافات طائفية وعرقية محاولة إرجاع الحال إلى سابق عهده.

أولاً: المشهد السياسي العراقي بعد الانسحاب الأمريكي

عشية استكمال الانسحاب الأمريكي من العراق، شهدت الساحة السياسية العراقية تطورات سريعة، وقفزت على المسرح انقسامات جديدة، أدخلت البلاد في دوامة خطيرة من الحيرة والخوف من المستقبل، في الوقت الذي كان يفترض من الشركاء السياسيين تنظيم عقد جديد لبناء الدولة العراقية الحديثة التي تحتاج إلى نبذ كل مظاهر الانقسام والفرقة من أجل تضافر الجهود المشتركة لتحقيق ذلك، إلا أن ذلك لا يأتي عن طريق التمني لأن هناك ظروفاً موضوعية تحيط وتحكم المشهد السياسي العراقي منذ عام ٢٠٠٣، وبالتحديد بعد أول انتخابات برلمانية حيث سادت أجواء عدم الثقة بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية، كما أن الثقافة الفرعية بقيت مسيطرة على الموقف السياسي في البلاد. واليوم المشهد السياسي بقي كما هو، لم يتغير، مما يؤشر إلى توقع أزمات صعبة قد يمر بها العراقيون اليوم والمستقبل، فالمسألة لاتتعلق باتفاق مجموعة من الشخصيات، إنما تتصل ببناء الدولة وفرض القانون بما يؤمن للمجتمع الأمن والاستقرار، وهي مسألة لم تتحقق حتى اللحظة، فالمواطن العراقي يعيش حالة من القلق المستمر، ويتعرض كل لحظة إلى الأعمال الإرهابية التي تنال المناطق الرخوة في المجتمع، «المواطنين البسطاء»، من دون أن يكون هناك مخرج حقيقي للأزمات الأمنية والاقتصادية، مع تزايد المشكلات الاجتماعية وتفاقم البطالة ومظاهر الفساد المالي والإداري. وفي هذا الصدد يشير «الدكتور غيدو شتاينبرغ»، خبير شؤون الشرق الأوسط في المعهد الألماني للسياسات الدولية والأمنية في برلين، في تعليق منشور على موقع (www.dw-world) إلى أنه «على الرغم من ترك القوات الأمريكية العراق في حالة أكثر أماناً من قبل نحو أربع سنوات، إلا أن البلاد ليست مستقرة، لا سياسياً

ولا أمنياً، ورأينا ذلك في الأسابيع الماضية. والمشكلة أن كل المسائل السياسية الكبرى في البلاد لم تحل بعد». فالمشكلة الأساسية هي في المحاصصة الطائفية والعرقية التي تعرقل قيام نظام حكم رشيد قائم على أساس المعارضة «حكم الأغلبية»، بسبب انعدام الثقة بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية من جهة، وعدم وجود ثقافة ديمقراطية في الثقافة العراقية الحالية بعد سنين طويلة من الحكم الشمولي من جهة أخرى، ومع الانسحاب الأمريكي تفاعلت هذه المشكلات وأخذت تنحدر انحداراً خطيراً، يهدد أمن البلاد ووحدتها، إذا لم يع ويدرك السياسيون خطورة الموقف. فالمجتمع العراقي وبعد تسع سنوات من القلق وعدم الاستقرار يحتاج إلى قادة شديدي الشعور بالمسؤولية، وما يعانيه المجتمع في مرحلته الحالية من مشكلات متفاقمة على الصعد كافة. فالشعور السائد في الشارع العراقي يعبر عن ضعف الأداء المؤسسي للدولة العراقية بسبب تلك الانقسامات، وكل ذلك على حساب المواطن الذي يرنو في كل لحظة إلى الاستقرار والتخلص من الخلافات السياسية التي ترجع في الأصل إلى ما يدور في عقول السياسيين من أفكار خلافية تحركها الطائفية والعرقية. وفي هذا الصدد يؤكد الدكتور شتاينبرغ أيضاً على الموقع المذكور آنفاً، «أن أهم عقبة في وجه بناء حكومة فاعلة في العراق هي تباين وجهات النظر بين الحكومة المركزية في بغداد، وحكومات الأقاليم الأخرى، لا سيما أن بعض الأحزاب الكردية وقائمة العراقية تعمل كمعارضة داخل الحكومة ذاتها. والمشكلة برأيي هي تحقيق الاستقرار في البلاد في غياب إرادة ورؤية موحدة داخل الحكومة». إذ إن الأوضاع الحالية تحتاج إلى معالجة وطنية تتجاوز الخلافات السياسية، وتأخذ في الاعتبار مصلحة الناس الذين بدأوا يفقدون الثقة بكل ما يطرح على الساحة السياسية، حتى إن آراء الشارع باتت تعلن أنها لا تحتاج إلى مصالحة، فالمصالحة موجودة بيننا تقرها الوشائج الاجتماعية بين العراقيين تاريخياً، وأن المصالحة الحقيقية يجب أن تجري بين أصحاب المصالح المتقاطعة من السياسيين فقط، وهي قضية معقدة وتحتاج إلى إرادة شجاعة ونية صادقة، لإخراج المجتمع من أزماته المعقدة، إلا أن إشكالية ذلك لا تزال تكمن في عدم قدرة تلك الأطراف المختلفة، صاحبة المصالح المتقاطعة محلياً والمتأثرة إقليمياً، على الخروج من دائرة الثقافات الفرعية، مما يجعل فرص العمل الوطني العابر للإثنيات، ضعيفة تحت هذه الظروف، ما يعرض العراق إلى مخاطر كثيرة ويكون ساحة سهلة لتدخل إقليمي أو دولي إضافي في شؤونه الداخلية، الأمر الذي يعقد الموقف أكثر، لا سيما مع تزايد خطورة الوضع الإقليمي المحيط بالعراق في المرحلة الحالية.

الأوضاع الحالية في العراق تحتاج إلى معالجة وطنية تتجاوز الخلافات السياسية

ثانياً: التداعيات الإقليمية على العراق بعد الانسحاب الأمريكي

إن الإشكالية المتفاعلة في المنطقة العربية بشكل عام تتصل بأزمة إقامة الدولة العصرية التي تستطيع نقل الإنسان العربي إلى عصر متطور جديد قادر على التفاعل بإيجابية مع العالم، فالمرحلة الحضارية المعاصرة تتطلب من المجتمع العربي ونخبه السياسية الخروج من القوقعة الثقافية المحلية الضيقة من أجل بناء نظم عصرية تحقق للمواطن حياة كريمة وتحترم إرادته كإنسان بغض النظر عن جنسه ودينه وطائفته وعرقه، لأن حركة التطور الحضاري العالمي بشقيه الفكري والتكنولوجي فائق التطور لا تنتظر من يتصارع على أسس ثقافية وهو يكرس من حيث يدري أو لا يدري لمزيد من التأخر. وفي ندوة عن «أزمة الدولة في الوطن العربي» التي دعا إليها مركز دراسات الوحدة العربية ومركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية، والتي افتتحت أعمالها في ٢٠١١/١/١٠ «نشرت بعض تفاصيلها على موقع ومركز كارنيغي للشرق الأوسط»، يشير في مستهلها الدكتور محي الدين حسيب رئيس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية إلى أن «رسوخ المضمون التسلطي للدولة وتجذره وتمدده السرطاني في كامل الجسم الاجتماعي للبلدان العربية، فالدولة في الوطن العربي: تحصد اليوم الثمار المرة لثلاثة أطراف عربية محلية، النخب الحاكمة والنخب المعارضة من الأطياف السياسية كافة، والعصبيات المحلية والطائفية والمذهبية والعشائرية». وفي الندوة نفسها يشير الدكتور عمرو حمزاوي إلى أن أزمة الدولة في البلدان العربية «لا تقتصر أسبابها على غياب مسألتين رئيسيتين: غياب الديمقراطية، وما يسمى أزمة الحكم الرشيد، بل هي تعبر عن مشكلات عميقة في علاقة السلطة مع جميع فئات المجتمع، والمسؤولية ليست محصورة في السلطة، بل إن جميع قوى المجتمع تتحمل المسؤولية». وإزاء ذلك فإن العراق يمر بلحظة حرجة من تكوين دولته الجديدة بعد الانسحاب الأمريكي من أراضيه، إلا أن العقبات التي لا تزال تحول دون ذلك كثيرة ومعقدة بعضها داخلي يتصل بعدم وجود قدرة أو اتجاه حقيقي للحوار البناء، ولذلك أسباب عدة أبرزها انعدام الثقة بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية، وعدم تبلور ثقافة حوار في الشخصية العراقية الحالية بسبب تأثير العقلية أو الثقافة الجمعية في الأسرة العراقية الخاضعة لسلطة الجد في التراث الثقافي وانعكاس ذلك في شخصية الفرد العراقي، فضلاً عن تراجع المجتمع جراء الحروب والأزمات لفترة طويلة من الزمن، وعدم قدرة الدولة العراقية في تاريخها الحديث على إشباع حاجات الإنسان العراقي في الوقت الذي يشعر فيه المواطن بأن بلده من أغنى بلدان العالم مما أضعف ثقته بالدولة، فضلاً عما مارسته النظم الشمولية من ضغوط

الانسحاب الأمريكي يشكل بداية اختبار حقيقي لقدرة العراقيين على بناء دولتهم

كبيرة على الإنسان في مختلف الظروف، الأمر الذي جعل الكثير من الطوائف أو الأقليات تشعر بالحيف أو التهميش، فضلاً عن تأثير الأطراف الإقليمية في المشهد السياسي العراقي، نظراً لما يمثله موقع العراق بالنسبة لمصالحها الحيوية من أهمية. لذا فإن المشهد العراقي يزداد تعقيداً مع تفاقم الخلافات بين الشركاء السياسيين، وازدياد المخاطر وتداعياتها في محيطه الإقليمي، فهناك تداعيات الموقف في سوريا والمشكلات المتزايدة بين الغرب ودول الخليج العربية من جهة وإيران من جهة أخرى مع ازدياد مؤشرات إلى حضور تركي متزايد في المنطقة، مما يهدد أمن العراق ومستقبله، إذا لم يعمل السياسيون فريقاً واحداً ويستشعرون المخاطر المستقبلية التي تحف بالعراق من كل الاتجاهات، وعندئذ سيخسر الجميع، وأن إدراك ذلك يتطلب وعياً سياسياً عالياً من قبل الأطراف السياسية العراقية، فليس من مصلحة أي طرف من هذه الأطراف، أن تكون له تحالفات خارجية على حساب الطرف الآخر لأن الأطراف الإقليمية ستتدخل وفق فلسفة أمنها القومي كدول، وليس كطوائف أو أعراق، وبالتالي سيكون العراق الخاسر أيضاً. وفي هذا المجال يصف محمد أحمد الروسان في مقال بعنوان «الأزمة السياسية العراقية وتداعياته» منشور على موقع صحيفة «المستقبل العربي» على شبكة الإنترنت في ٢٠١٢/١/١٥، «هي في جلّها أزمة سياسية مركبة، وذات ازدواجات سياسية متعددة، وهي بعناوين داخلية مستعصية، لجهة الداخل العراقي الهش، وعناوين وذيول وتداعيات خارجية، لجهة الإقليمي والدولي على حد سواء»، مؤكداً أن هنالك محاور إقليمية لها امتداد دولي تجر المشهد السياسي العراقي إليها، وهو يطلق عليها محور «روابط محور الرياض - الدوحة - تركيا، مع الولايات المتحدة الأمريكية»، ويرى أن هناك ميل أطراف عراقية له، وحسب رأيه تتمثل في أطراف في القائمة العراقية مع القوى الكردستانية، ذات الصلة القوية بأمريكا. مع وجود محور آخر مقابل يتمثل «لجهة الحضور السوري - الإيراني القوي والفاعل، في مواجهة الحضور السعودي - القطري - الخليجي والتركي أيضاً»، والذي يجد له ميولاً من قبل أطراف في التحالف الوطني العراقي. ولذلك فإن العراق يقع بين تأثير الأطراف الإقليمية المختلفة، ولكل طرف إقليمي حساباته التي تصب في مصالح أمنه القومي، وكلما زادت حدة التوترات الإقليمية للعراق تعقدت الأزمة السياسية فيه. وإزاء هذا الواقع الشائك يتطلب رؤية عراقية خالصة لحل المشكلات القائمة بين أطرافه، لأن أطراف المشهد السياسي في العراق صارت لها تجربة لابأس بها في إدارة الدولة، وعليها السمو فوق تلك التداعيات، وإقامة علاقة متوازنة مع كل الأطراف الإقليمية، لأن المصلحة العراقية ينبغي أن تكون حاضرة، وفوق كل الاعتبارات وأيضاً فوق كل التحالفات مع أي محور، سواء كان إقليمياً أو دولياً، وهي قضية تحتاج إلى خروج التفكير السياسي العراقي من دائرة الثقافات الفرعية إلى مجال أرحب من الشعور بالشراكة والوطنية، مع بقاء التقدير الكامل لكل الثقافات الفرعية، وهي حالة متفاعلة في العراق خلال التاريخ، فليعمل الجميع على بقائها، وأن يترك السياسيون المجتمع يتفاعل

معها بإيجابية، من أجل تحقيق تطور اجتماعي واقتصادي مفصلي ينقل البلد إلى الأمام.

ثالثاً: آليات الخروج من الأزمة

يعطينا «الربيع العربي» فكرة ينبغي أن يتقبلها الجميع أن عصر الحكم الشمولي، والقائد الملهم الذي يعتقد أن اختفاءه لا يمكن أن يعوض، وأنه قيان الأمان في المجتمع قد انتهى. وبغض النظر عن فلسفة «الربيع العربي» وخيوطه المتشابكة في مفهوم العلاقات الدولية وتوازناتها المستقبلية، يبقى يمثل ثورة شعبية عارمة قادتها شعوب عانت الذل والهيمنة والفقر والسيطرة من قبل عائلات متنفذة اعتلت سلم السلطة تحت شعار خدمة الشعب والأمة وانتهت بالهيمنة والتوريث وأصبحت عالة على الشعب والأمة معاً. والشعب العراقي لا يقل عن تلك الشعوب عنفواناً وثورة عندما يجد أن مصالحه الحقيقية في خطر، وقد استطاع العراق أن يجد لنفسه تجربة جديدة في الممارسة الديمقراطية، وأن يجد أيضاً المواطن العراقي متسعاً مقدراً من الحرية، بغض النظر عن الآلية التي تحقق فيها التغيير في العراق. فالواقع المعاش يتطلب البناء المتوازن في كل شيء، العدالة بين أطيافه المختلفة، تحقيق تطور حضاري، وفكري وتكنولوجي ومعلوماتي يدخل كل مناحي الحياة الاجتماعية والخدمية وفي بناء نظام مؤسساتي عصري في المجالات المختلفة يخدم المواطن ويطوره ويشبع حاجاته المختلفة، وينبغي على السياسيين أن يعوا أن الأجيال القادمة سيكون تفكيرها عابراً للإثنيات، وقادرة على تجاوز عقلية الآباء في النظر إلى الثقافات الفرعية التي ما زالت تعدها العقلية الجمعية عنصر تخندق ضد الآخر، كأننا في زمن سيادة النظام القبلي القائم على الغزو مع غياب نظام الدولة في لحظة تاريخية ما، وكذلك على السياسيين في العراق أن يعوا أن المرحلة الحضارية في عالم اليوم تختلف عن كل المراحل في التاريخ من حيث التفاعل والإنتاج والفلسفة وسيادة العلم، وعليهم الاستفادة من وجود النفط الهائل في العراق، وتوظيف عائداته في التنمية البشرية. وليعلم الجميع سواء في العراق أو في الدول المنتجة للنفط، أن مراكز الأبحاث الأمريكية والغربية تعمل ليل نهار من أجل إيجاد بدائل للطاقة السائدة في عالم اليوم، بما فيها طاقة النفط، ويعتقد أن هذه المهمة لن تأخذ وقتاً طويلاً، وعندئذ تصحو الأطراف السياسية في العراق على واقع جديد، لا يجد فيه النفط سوقاً رائجة تلبي طموحات المجتمع، وتقع عندئذ أزمة لا مثيل لها في تاريخ المجتمع العراقي، مع تزايد عدد سكانه، لا سيما مع اعتماده على النفط كمصدر رئيسي للتجارة الخارجية. فاقتصاد العراق اقتصاد ريعي يعتمد على النفط فقط، لذلك فالأولى بالعراقيين اليوم الانصراف نحو البناء الحضاري، وأن ذلك كفيل بتحقيق العدالة تلقائياً، فالتطور الحضاري ينتج آليات جديدة من الديمقراطية واحترام حرية وكرامة الإنسان، وتحقيق مستوى عال من الإنتاج الصناعي والخدمي، لاسيما أن آليات ذلك متوافرة سواء على صعيد الإمكانات البشرية بما فيها الطاقات الفنية والعقول المخططة والقوى العاملة الوطنية أو على صعيد الإمكانات الاقتصادية والثروات الطبيعية، فضلاً عن ذلك يمكن صياغة بعض الآليات للخروج من الأزمة الحالية يمكن إيجازها بما يلي:

١- يمر العراق بمنعطف سياسي خطير يحتاج فكره السياسي إلى فهم متكامل يرتقي إلى مستوى توجهات السياسة الدولية في عصر الحداثة وما بعدها، عصر مؤسساتي لم تعد الأشياء فيه خافية على أحد، فكل السياسات ذات المصالح الحيوية للعالم الحديث شرقاً وغرباً تمر بعملية «فلترة» من قبل مئات بل الآلاف من مراكز الأبحاث المتخصصة، لتتحرك فيما بعد السياسة الدولية وفق مصالحها الاستراتيجية، وعلى مدى طويل. وينبغي علينا أن نكون جزءاً من هذا العالم أو على أقل تقدير فهم ما يجري حولنا، فقد آن الأوان لكي يخرج الفكر السياسي العراقي من محليته، وينظر إلى مصالحة الإقليمية والدولية وفق ذلك، وألا يكون أي طرف فيه أداة لأي طرف كان، فالعراق يمتلك شروط نهضته.

> **الشعور السائد في الشارع العراقي يعبر عن ضعف الأداء المؤسسي للدولة العراقية**

٢- ينبغي على السياسة العراقيين وهم يعيشون عصر العالمية أن يفهموا ثقافة بعضهم، ويدركوا أن التنوع الثقافي مصدر قوة لتحقيق النهضة في بلورة نموذج تنموي يقود إلى بناء دولة مدنية، تتكامل فيه الشخصية العراقية المنتجة.

٣- ينبغي أن يدرك الساسة العراقيون أن هذا العصر عصر الإنجاز ومن يتأخر عنه يبقى دائماً في المؤخرة، وهذا يتطلب الارتقاء بالمسؤولية الوطنية إلى مستوى هذا التصور.

٤- الانسحاب الأمريكي يشكل بداية اختبار حقيقي لقدرة العراقيين على بناء دولتهم، فإن نجحوا عبروا نحو الضفة الآمنة، وإن أخفقوا تعرض البلد إلى المزيد من التأخر والخسران، ولذلك ينبغي وضع هذه الحقيقة أمام أنظار السياسيين لنبذ خلافاتهم، فالكل في قارب واحد أي عطب فيه يلحق الضرر بالجميع.

٥- عدم انجرار أي طرف عراقي للتحالف مع أطراف إقليمية ضد الطرف الآخر، لأن ذلك لا يصب في مصلحة الأمن القومي العراقي بقدر ما يكون في مصلحة الأمن القومي لهذا الطرف أو ذاك ●

*أستاذ مساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

مقال araa@araa.net

الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الأمن الوطني بعد الانسحاب

يثير موضوع «الانسحاب العسكري الأمريكي» من العراق نقاشات كثيرة حول قضايا متعددة تتعلق جلها بمستقبل العراق، ومن أهم هذه القضايا ما يتعلق بالأمن الوطني. نقطة مهمة أود الانطلاق منها، أن الولايات المتحدة ما جاءت بجيوشها وأساطيلها عابرة المحيطات ومغامرة بسمعتها الدولية إلا لتؤدي مهمة في العراق، وهي لن تترك العراق إلا باكتمال إنجاز أهدافها، والعراق معروفة أهميته وقيمته بوصفه قلب منطقة الشرق الأوسط النابض. إذاً لماذا انسحبت وتركت العراق؟

د. عامر هاشم عواد *

إن عوامل متعددة، داخلية وخارجية كان لها تأثير كبير في أن يتخذ الرئيس أوباما قرار الانسحاب، فأوباما باتخاذه هذا القرار يكون قد أوفى بوعوده مما يدل على مصداقيته لدى الناخب الأمريكي في الانتخابات المقبلة، وهو أمر لا يحدث دائماً، لأن الرؤساء غالباً ما يتعذرون بالسياسة التي تحمل معها مدخلات جديدة قد تغير من المعادلة السابقة التي تحدثوا عنها في وعودهم الانتخابية. من ناحية أخرى فإن القوات الأمريكية ليست بعيدة عن العراق حتى إن انسحبت منه، فهي تركزت في الكويت، أي أن العراق على مرمى حجر منها وتستطيع في أي لحظة أن تدخل الأراضي العراقية، لأن الاتفاقية تتيح لها التدخل إذا ما «استشعرت» بوجود خطر يهدد أمن العراق والمصالح الأمريكية. من ناحية ثالثة فإن القوات الأمريكية بانسحابها هي في مأمن من ضربات إيرانية أو ضربات لقوات متعاونة مع إيران أو ضربات لأطراف معادية للولايات المتحدة إذا ما قررت الأخيرة مهاجمة إيران في زمن مقبل. فالقوات الآن في دول خليجية متعددة، بينما كانت سابقاً في قواعد معلومة المكان وإمكانية استهدافها وإصابتها واردة إلى حد كبير. والسبب الآخر والمهم للانسحاب هو أن الوجود العسكري الأمريكي ما عاد مرغوباً فيه شعبياً على الإطلاق، وأن تبعات وجوده وآثار عملياته أصبحت ذات مردود سلبي على المواطن العراقي وثقته بالمهمة الأمريكية، وكذلك الآثار على الجندي الأمريكي نفسه، الذي أوهمه قادته بأن المهمة في العراق ستكون أشبه بالنزهة، لكنها تحولت في الحقيقة إلى لعنة.

إذاً الانسحاب لا يعني ترك الولايات المتحدة للعراق من دون أن تراقبه وتراقب ما يحصل فيه. والمسؤولون الأمريكيون قالوها صراحة: نحن عيننا على العراق ونراقب ما يحصل فيه. وإذا كان الانسحاب العسكري قد حصل، فسيحل محله وجود كبير ولكن بلباس مدني، إذ إن الحجم الكبير للسفارة الأمريكية من حيث الأبنية والعنصر البشري يدل على أن الدور الأمريكي سيبقى موجوداً. وقد أشار إلى هذه القضية السفير الأمريكي السابق في العراق كريستوفر هيل في محاضرة له في المعهد الأمريكي للسلام بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٠ حين تحدث عن السفارة غير العادية للولايات المتحدة في العراق وحجم الوجود البشري فيها والمهمات التي ستقوم بها مستقبلاً، ونقتبس من هيل الآتي: «هي بحق سفارة غير عادية. وسنكون موجودين هناك، السفارة الأمريكية ستبقى هناك، للمدى الطويل. والذين يقيسون مصالحنا في العراق بمقياس حجم وجود قواتنا هناك، أود أن أقول إن رأيهم ليس صائباً. لأننا مهتمون بعلاقة طويلة الأمد. وسفارتنا هناك رمز أكيد لتلك العلاقة.. لدينا ناس يتعاملون كل يوم على المستوى المحلي.. وسيستمر جنودنا ودبلوماسيونا وخبراؤنا المدنيون في تطبيق القوة الأمريكية في أفضل حالاتها من الموصل إلى بغداد، ومن الأنبار إلى البصرة».

هل حققت الولايات المتحدة أهدافها في العراق؟ أعتقد أنها أنجزت الكثير من الأهداف الحقيقية للاحتلال، وهي أهداف غير معلنة: دمرت العراق كدولة، دمرت أمنه، دمرت جيشه، أتعبت بنيته الداخلية الزراعية والصناعية والخدماتية، أثرت سلباً في وحدة وتآلف مجتمعه. باختصار وكما قال مستشار الأمن القومي العراقي السابق موفق الربيعي «عاثت في الأرض فساداً». هذا ما كانت تريده الولايات المتحدة، أن تحول العراق إلى كيان هامشي في المنطقة، دولة متعبة ومنهكة. لكن هل حققت كل أهدافها؟ الجواب كلا، فذاكرة التاريخ تفضي بنا إلى استنتاج مؤداه أن في العراق شعباً قادراً على النهوض رغم كل الكبوات، ومن ثم فإن على الأمريكيين أن يستمروا بمخطط التمزيق أملاً في ألا تقوم للعراق قائمة، هذه المهمة سيوكل

بها إشرافاً وتنفيذاً إلى جهات عدة، أبرزها السفارة الأمريكية في العراق، العناصر الأمنية والمخابراتية التي قال الرئيس أوباما إنها ستملأ الفراغ بعد سحب القوات العسكرية، والقوات العسكرية الموجودة قريباً من حدوده لاسيما الجنوبية. لكن إذا كانت القوات خارج العراق، كيف يمكن لها أن تعود لتتدخل؟ هنا تأتي أهمية حديثنا، إذ ستكون الحجة إعادة الحفاظ على أمنه الذي اهتز بعد الانسحاب. وكيف اهتز الأمن؟ وكيف يحق للولايات المتحدة أن تتدخل؟ أعتقد أن الأمريكيين لن يعجزوا عن إيجاد الحجة لتبرير تدخلهم للحفاظ على الأمن وسيكون حق التدخل الدولي مكفولاً لأن العراق لا يزال تحت وصاية الفصل السابع وهو الذي يبيح التدخل الدولي في الشأن العراقي «إذا ما شكل العراق أو الوضع فيه تهديداً للأمن الإقليمي والدولي».!

إذاً الأمر يتطلب وضعاً أمنياً غير مستقر، فالاستقرار يعطل المشاريع الأمريكية، وهنا الكارثة، فنحن نبحث عن الأمن، بينما معادلة الأمن لا نراها تخدم المشروع الأمريكي.

لقد عانى الوضع الأمني في العراق بعد الاحتلال ترديا واضحاً، ورغم المحاولات الجاهدة لقوات الأمن للسيطرة على الوضع الأمني، إلا أن تلك المحاولات كانت تتعثر دوماً بعمليات مسلحة تهدد الاستقرار في العراق. السؤال هنا: ماذا كان دور القوات الأمريكية في الملف الأمني الذي ظلت ممسكة به مدة طويلة؟

في هذا الصدد رأيان يشار إليهما: الأول يرى أن القوات الأمريكية كانت مساهمة بدرجة كبيرة في حالة عدم الاستقرار الأمني في العراق، وهي مسؤولة عن عمليات التفجير اليومية على اعتبار أن عدم الاستقرار سيتيح لها البقاء في العراق، بالتالي رحيلها سيترك الملف الأمني بيد العراقيين وقد يفضي ذلك لتحسن الأمن تدريجياً. وقد أشارت «المجموعة الدولية للأزمات» وهي منظمة دولية محايدة، إلى أن «الولايات المتحدة قد أشعلت شرارة العنف وهي التي تمده بالوقود وتحتويه في الوقت نفسه على حد سواء». لقد كان من المفترض أن وجود أعداد كبيرة من القوات الدولية المسلحة والمدربة يتناقض مع حالة الفراغ الأمني التي سادت البلاد في البداية ومن ثم حالة الفوضى الأمنية التي انتشرت في أكثر من محافظة، هذا الاستنتاج يدعم فرضية التعمد الأمريكي في إبقاء الأعمال المسلحة ضمن حدود مسيطر عليها كوسيلة ضغط على الفرقاء السياسيين ولإبقاء الدولة العراقية والمجتمع في حاجة إلى بقاء الوجود العسكري الأجنبي، وهذه الفكرة تنسجم مع الطروحات التي اعتبرت الوجود العسكري الأمريكي «أساس المشكلة في العراق» و«أن الانسحاب الأمريكي سيساعد على حل المشكلة.. وإذا غادر المحتلون فإن المسألة الطائفية ستتراجع إلى درجة يمكن السيطرة عليها».

الرأي الثاني، يرى أن القوات الأمريكية كانت في أحايين كثيرة صمام أمان لصالح حفظ الأمن في كثير من المناطق العراقية لاسيما عندما قامت بمنع قوات عراقية من سوء استغلال سلطاتها، كما وقفت بوجه الجماعات المسلحة على اختلاف انتماءاتها أثناء هجماتها على مناطق معينة بعد أحداث سامراء ٢٠٠٦ ومنعت بذلك أعمال إبادة جماعية كان يمكن أن تحدث في مناطق متعددة من بغداد.

وبين هذين الاحتمالين للدور الأمريكي في قضية حفظ الأمن في العراق أو الإسهام في تدهوره، يبرز السؤال الآتي: لو انسحبت القوات الأمريكية وتركت الساحة الداخلية العراقية كما هي الآن، ساحة متعبة، صراعات سياسية واضحة، شركاء أو مشاركون في العملية السياسية لا يثق أحدهم بالآخر، صراعات حول من يستحوذ على الحصة الأكبر في المناصب، غياب الشعور بضرورة الكسب الوطني إلى حد كبير مع بروز البحث عن المكاسب لصالح القومية والطائفة والدين، وضع أمني صعب، فساد إداري وسياسي، في ظل هذه الأوضاع القاتمة وفي ظل عراق يعيش ضمن بيئة إقليمية مظطربة، قوى إقليمية تتنافس ليكون لها الدور الأكبر في التأثير عليه، وهو لا يمكن إلا أن يكون ساحة لتنافس تلك القوى التي جعلت منه ساحة لتصفية حساباتها، في ظل كل ذلك، هل ستكون القوى الأمنية جاهزة لحماية حدود العراق وتأمين أمنه الداخلي وهما أساس معادلة الأمن الوطني؟

> لا يزال الجيش العراقي غير قادر على حماية حدوده لضعف في قدراته

لا يزال الجيش العراقي غير قادر على حماية الحدود العراقية لضعف في قدراته التدريبية والتسليحية، فالجيش بسبب نشره في المدن أصبح أشبه بالشرطة المحلية التي تحفظ الأمن، وليس الجيش الذي يعبأ لصد عدوان خارجي، وأن احتكاكه المستمر بالمواطن أثر في دوره الحقيقي سلباً. كما أن ضعف الجانب التسليحي كان مقصوداً من الجانب الأمريكي الذي لم يسمح للجيش العراقي بأن يتسلح بالأسلحة الثقيلة الحديثة، سبيلاً لإبقائه ضعيفاً وبحاجة إلى دعم القوات الأمريكية. وفي مجال الأمن الداخلي لا يزال الجيش العراقي وقوات الأمن غير قادرين بشكل كامل على حفظ الأمن، رغم أن الوضع الأمني في تحسن ملحوظ، إلا أننا كثيراً ما نشهد اختراقات أمنية تقلل من إمكانية الاعتماد على الجيش في حفظ الأمن.

إذاً مهمة الجيش العراقي والشرطة العراقية لن تكون سهلة أبداً، ومادام الشعور بالانتماء إلى جيش عراقي واحد لايزال ضعيفاً، والروح المعنوية لا تزال بحاجة لمزيد من الانصهار في بوتقة العراق الواحد، وليس بوتقة الانتماءات الضيقة، فإننا نشك في قدرة الجيش العراقي وقوات الأمن المحلية على إحكام السيطرة على الملف الأمني، وقد أشار إلى ذلك صراحة رئيس الأركان العراقي بابكر زيباري الذي قال إن الجيش العراقي لن يكون جاهزاً تماماً حتى عام ٢٠٢٠. إذاً هو جاهز

بشكل جزئي، ولكن ما نواجهه من تحديات لا تفعل الجزئيات فيه فعلها، فنحن بحاجة إلى قوات مدربة، مجهزة بأحدث الأسلحة، جهد استخباري فاعل، روح وطنية عالية، شعور كبير بالمسؤولية، علاقة حميمية بين الشعب والجيش، ناهيك عن حاجتنا إلى دول جوار تحترم سيادة العراق ولا تنقل معاركها إليه، عندها يمكن أن نتحدث عن قدرة الجيش العراقي وقوات الأمن على حفظ الاستقرار، وعندها يمكن أن نقول إن الانسحاب لن تكون له آثار سلبية على الجانب الأمني، ولكن من دون كل ذلك، فإن الانسحاب من وجهة نظرنا سيؤثر سلباً في واقعنا الأمني.

قضية أخرى مهمة لها علاقة بمعادلة الأمن الوطني العراقي والدور الأمريكي المرتقب، ألا وهي قضية الدعوات المتزايدة لإنشاء الأقاليم وما يمكن أن تفضي إليه من تأثير واضح على مستقبل العراق كدولة واحدة موحدة أن أسيء التعامل معها.

ومنذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ والولايات المتحدة تطرح مشاريع لتقسيم العراق على أسس مختلفة، لايهم لديها إن كانت طائفية أو قومية أو عرقية. إذ تتفق معظم آراء صناع الرأي والقرار الأمريكيين على أن العودة إلى نظام مركزي كما كان وضع العراق قبل الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ أمر لا يمكن حدوثه أو القبول به لأسباب عديدة. وعندما طرح جوزيف بايدن مشروعه لتقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام على أساس القومية والمذهب، فإنه والمحللين الأمريكيين عنوا واحداً من شيئين: إما أنهم غير عارفين بالتداخلات في المجتمع العراقي وتصوروا أنه من السهولة الفصل على أساس المذهب والقومية وهو أمر غير دقيق بالمرة وله تداعيات خطيرة، أو أنهم عارفون تماماً ما يمكن أن يؤول إليه هكذا تقسيم وما يجره من مخاطر على العراق، وأنهم ميالون إلى جر العراق لتلك المخاطر من أجل إضعافه. بالمناسبة هذا الطرح هو استنساخ طبق الأصل لمشروع برنارد لويس لتقسيم المنطقة العربية الذي طرحه ثمانينات القرن الماضي والذي قسم العراق إلى ثلاثة أقسام، على أساس القومية والمذهب. بالتالي في كلتا الحالتين أن أي تقسيم على أساس مذهبي أو قومي لن يخرج العراق إلى بر الأمان، بل سينشئ إمارات الطوائف التي ستبقى متحاربة ومتصارعة زمناً طويلاً.

كتبنا قبل نحو عام في هذه المجلة، مقالاً بحثياً حول تأثير الانسحاب الأمريكي على الوضع في العراق، وتحدثنا فيه عن وجود أطراف خارجية تحاول أن تدفع أحد المكونات العراقية الرافضة لفدرلة العراق دفعاً إلى القبول بالأقاليم على أساس أنه سيكون الخيار الأنسب بالنسبة لهم. ومما ورد في المقال «أن العديد من أبناء الشعب العراقي من مختلف المذاهب والقوميات يرفضون فكرة تقسيم العراق، وأن عنصراً واحداً كبيراً –على الأقل– من بين العناصر الثلاثة الرئيسية في العراق يعارض تقسيم العراق بأي شكل من الأشكال. ولكن وما دام المطلوب أن يوافق أعضاء هذا العنصر على إنشاء الأقاليم التي لا تعني بالضرورة تقسيماً، يجب إجبارهم أو جعلهم يقتنعون من تلقاء ذاتهم أن الفيدرالية هي الخيار الأحسن بالنسبة لهم، إذ لم تحقق الخيارات الأخرى لهم شيئاً مهماً، وهم يطرحون دوماً صواباً أو خطأ رؤية أن الإبعاد عن المشاركة الفاعلة لا يزال جارياً، والإقصاء لايزال يمارس وبحجج شتى، إلخ. بالتالي الخيار الأحسن أن يستلموا السلطة في إقليمهم/ أقاليمهم».

إذاً الأمر فيه دفع من جانب خارجي كما نعتقد، وقد تفاعلت سياسات دولية وإقليمية مع شعور داخلي من بعض الأطراف بالغبن، وأن السلطة المركزية لا تمنح لهم الصلاحيات التي كفلها الدستور، الأمر الذي أبقاهم مهمشين. ولكن وكما قال السيد إبراهيم الجعفري، أليس من العجب أن أطرافاً كانت بالأمس ترفض أي حديث عن الأقاليم، أصبحت بين ليلة وضحاها تطالب بأن يقسم العراق إلى أقاليم؟ ولماذا هذا التوقيت بالذات مع الانسحاب الأمريكي؟ هل إن تلك الأطراف المطالبة تخاف من المستقبل مع انسحاب القوات الأمريكية، أم كما يقول البعض هم يريدون عدم الاستقرار كي تعود القوات الأمريكية من جديد؟

الانسحاب لا يعني ترك أمريكا للعراق من دون أن تراقب ما يحصل فيه

أياً كانت الإجابات، فإن قضية الأقاليم في العراق إن لم تعالج بروية وبحكمة، فإنها لن تمر على العراق بسلام، ويجب على العقلاء في العراق داخل السلطة وخارجها وهم كثر أن يغلبوا المصلحة الوطنية على المصالح الضيقة.

إن موضوع إنشاء الأقاليم أمر دستوري، وأننا نرى أن العراق عبر الأقاليم سيكون أفضل حالاً من حاله اليوم، وإننا نتفق مع كثير من الأسباب التي دعت بعض المحافظات لتقديم طلبات بشأن إعلان الأقاليم، لكننا نخشى من أن تؤدي هذه الخطوات إن لم تعالج بالشكل العقلاني إلى نتائج لا تحمد عقباها على استقرار العراق.

بالنتيجة، أخلص للآتي: المهمة الأمريكية لم تنته في العراق، العودة الأمريكية تتطلب عراقاً غير مستقر أمنياً لتكون لها الحجة بموجب الفصل السابع الذي يرزح العراق تحت وطأته. ومادامت المهمة تتطلب هكذا، لن يتوانى الأمريكيون عن التأثير لصالح عدم الاستقرار. وقد نشهد أطرافاً عراقية ستطالب بالحماية الدولية والتدخل الدولي، وهو ما يعني عودة أمريكية بدعاوى جديدة، ليس بالاحتلال، بل تلبية لنداءات عراقية و«لمهمات إنسانية» على أساس الحفاظ على الداخل العراقي والأمنين الإقليمي والدولي ●

*مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد

صراع إقليمي حول ملء الفراغ بعد مغادرة القوات الأمريكية للعراق

لا تزال حكومة نوري المالكي في العراق واقعة تحت تأثير كبير للسياسات الإيرانية التي تحاول توسيع نفوذها في العراق تخوفاً من فقد نفوذها في سوريا الحليف القوي لإيران، وأن ينعكس هذا الفقد على العراق، لذلك دخلت إيران اليوم إلى العراق عبر المشاريع الاقتصادية، واتفقت مع بغداد على زيادة التبادل التجاري إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً وهي في الوقت نفسه تخفف من آثار العقوبات الدولية عليها.

د.عبدالحفيظ محبوب *

بعد الثورات العربية وخصوصاً الثورة السورية هناك حراك سياسي لتصحيح البوصلة بعيداً عن التصريحات السياسية التي أخذت في الفترة الماضية طابع الضغط هنا أو هناك، وبدأ هناك تركيز على الاستحقاق الانتخابي كي تكتمل حلقات الشراكة وللخروج من مأزق تعثر البرنامج الحكومي الذي مر عليه أكثر من سنة على تشكيل الحكومة بعد أن تم ربط نجاحها بعملية الإصلاح السياسي والحكومي معاً.

وبدأت بعض الكتل السياسية تبحث عن شرعية الحكومة الحالية ودستوريتها بسبب أنها تعاني مأزقاً دستورياً بسبب غياب أهم الحقائب الأمنية وهي الدفاع والداخلية والأمن الوطني والتي تتعارض مع تطبيق المادة ٧٦ من الدستور العراقي التي تنص على أن رئيس الحكومة المكلف يجب أن يقدم حكومته كاملة وغير منقوصة.

فإذا كانت الحكومة الشيعية في العراق إذا ما تمت تسميتها تجاوزاً حزب الدعوة نجحت في ترؤس الحكومة ثلاث حكومات متعاقبة، وكذلك مجموع الأحزاب الشيعية الأخرى قد نجحت في وضع الدستور والانتخابات، لكنها لم تنجح في أداء الحكومة وتقديم أفضل الخدمات للشعب العراقي، وفشلت في إقامة علاقات وطنية شاملة وحتى الخارجية لأنها كانت أسيرة للهيمنة الإيرانية.

فعادل عبدالمهدي نائب الرئيس استقال من منصبه احتجاجاً على أداء الحكومة، ويرى أن من مصلحة العراق أن تكون له أفضل العلاقات مع السعودية وبقية دول الخليج الأخرى أسوة بالعلاقة مع إيران.

ورغم أن الغزو الأمريكي للعراق أعاد رسم الخريطة السياسية وسمح للشيعة بالسيطرة على الحكم على حساب تراجع السنة وتسبب بالاستقلال الكردي في الشمال، وأيضاً رغم شعور إيران بأنها المرجع الشيعي وعودة زعامتها التي فقدتها منذ فترة طويلة جداً، إلا أنها قلقة من تذبذب الزعماء العراقيين الشيعة في التعامل معها، والخلافات والفرقة الشديدة بين الفرق والجماعات الشيعية تجاه إيران لأن بعض الفرق ترى أن العراق ذو سيادة وهو ند كامل لإيران وترفض أن يكون تابعاً لإيران، وترفض كذلك ولاية الفقيه التي تريد أن تجعل من العراق والمناطق الشيعية الأخرى تحت نظر

إيران قلقة من تذبذب الزعماء العراقيين الشيعة في التعامل معها رغم نفوذها في العراق

لا تزال حكومة نوري المالكي واقعة تحت تأثير كبير للسياسات الإيرانية

إيران ومنفذة لأوامر الولي الفقيه في طهران، فهي ليست ولاية مذهبية فقط بل سياسية كذلك.

ودخلت تركيا إلى الساحة العراقية بقوة وإصرارها على تحقيق تعاون اقتصادي، وأصبحت البضائع التركية تنافس البضائع الإيرانية، ويجمع الخبراء على أن الدور التركي سيتعاظم في العراق بقوة وسيتنافس بضراوة مع إيران وهو ما يقلق إيران رغم ما تملكه إيران من مراوغة سياسية بارعة، وتلعب على وتر التشرذم الداخلي والسخط الشعبي من المالكي، وتكون في كل مرة المنقذ الرئيسي للمالكي فيصبح أسيراً لها دون غيرها في ظل غياب عربي كامل، وسبق أن هاجم مقتدى الصدر إيران بسبب التدخل في العراق، وأنه لن يسمح لأي بلد بممارسة السيادة على العراقيين، لكنه لم يجد من العرب من يدعمه، قد يكون بسبب عدائه لأمريكا، فاحتضنته إيران.

إن إيران هي أشد قلقاً الآن من عودة العلاقات العراقية-السعودية الخليجية التي تمثل هروب الكتل السياسية العراقية من الأهداف المشتركة ما بين إيران وأمريكا التي تسهم في إفشال أي شراكة وطنية حقيقية بين العراقيين كي تستمر هيمنة كل منهما على العراق وقد يؤدي هذا في النهاية إلى تقسيم العراق.

فإيران متيقنة من سقوط نظام بشار الأسد ولهذا لم يتبق لديها سوى الورقة العراقية، رغم أن في الورقة العراقية العرب الشيعة لديهم مصالح مشتركة مع إيران ومن مصلحتهم تعزيز هيمنتهم على السلطة، ومن مصلحة إيران أيضاً تعزيز وجودها في العراق، وأن العرب الشيعة هم الورقة الأخيرة الرابحة لإيران، وتخشى إيران أن تنتهي هذه الورقة بمجرد الوصول إلى تفاهمات سياسية تحدث في العراق بين الفرقاء وهو ما تحاول إعاقته، لأنها تدرك أن العرب الشيعة في العراق يرفضون ولاية الفقيه، ويدركون حقيقة المشروع الإيراني بأنه قومي وليس شيعياً، لكن حتى الآن من مصلحتهم السياسية مواجهة هيمنة السنة الإقليمية، وهذا يجعلهم يستخدمون ورقة إيران للضغط الإقليمي.

وتستخدم إيران الآن الدبلوماسية الناعمة مع دول الخليج، وأرسلت رئيس الاستخبارات إلى السعودية للتفاوض من أجل تحييد دول الخليج في الاشتراك في العقوبات الأمريكية-الأوروبية ضد إيران.

وأراد سعود الفيصل وزير الخارجية اختبار الموقف العراقي في مقايضة له للموقف الإيراني حتى لا تلوم إيران دول الخليج على مواقفها المستقبلية بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، فبعد اختتام القمة الخليجية طالب سعود الفيصل العراق بأن يحدد موقفه تجاه دول المنطقة بالسرعة الممكنة حتى تستطيع دول المنطقة التجاوب معه بالشكل المطلوب، طبعاً كان رد المالكي على خطاب سعود الفيصل بخطاب عنتري في زمن انتهت فيه الخطابات العنترية وحلت محلها الخطابات الدبلوماسية ولم يدرك حقيقة مغزى مطالب سعود الفيصل.

وكان المالكي أراد أن يرد على سعود الفيصل بعدم قبول العراق

بالاندماج مع الشعب الخليجي، وأن يجدد تأييده الكامل للدعم الإيراني من أجل أن تستمر الهيمنة الشيعية في العراق على السلطة، واضطر إلى تقديم ضحية سنية وهي اتهام طارق الهاشمي نائب الرئيس بأنه مشترك في التستر على عمليات إرهابية ومطالبته بالخضوع للمحاكمة القضائية، مع تحريك دعوى أخرى ضد الهاشمي في قضية تعود لعام ٢٠٠٧ بتهمة تضليل القضاء والتستر تجاه أسعد الهاشمي وزير الثقافة السابق في قضية مقتل نجلي الآلوسي عام ٢٠٠٥.

ومن جانب آخر أثبتت القوة السنية الجناح العسكري في العراق - أياً كانت تسميتها- قدرتها مقابل تهديد المالكي باللجوء إلى الأكثرية وفض الشراكة السياسية التي رعتها أمريكا على غرار الشراكة السياسية في لبنان بأن يكون رئيس الدولة كردياً ورئيس الوزراء شيعياً ورئيس البرلمان سنياً، وقامت بعمليات تفجير في أنحاء متفرقة من بغداد بـ ١٦ تفجيراً خلال ساعة الذروة الصباحية، واستمرت الهجمات في اليوم الذي يعقبه أيضاً، فرجعت بغداد إلى سابق عهدها في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وهو ما يهدد بعودة الحرب الأهلية في العراق نتيجة لفشل الشراكة السياسية.

فمشكلة المالكي أنه يريد إفهام العراقيين بأن السنة هم أقلية لم تعد تتمتع بالنفوذ كما كان زمن صدام حسين، ويصر على تنفيذ مبادرته في سوريا رغم أنه يدرك أن هناك مبادرة عربية، وأن كلتا المبادرتين لن تفيدا شيئاً لأن النظام السوري غير قادر على تنفيذ المبادرات لأن الوقت قد أزف.

ومع تشكيل حكومة المالكي الأخيرة عام ٢٠١٠ تولى مسؤوليات وزارتي الدفاع والداخلية ووزير الدولة لشؤون الأمن القومي أي أنه يحتكر السلطات الأمنية ويثبت ما قاله صالح المطلك بأن المالكي دكتاتور أسوأ من صدام حسين، وترى «العراقية» التي يتولى قيادتها إياد علاوي أن القرار في العراق لا يزال أمنياً بالدرجة الأولى وفي يد المالكي، أما المناصب الأخرى فهي بلا صلاحيات.

واليوم الجناح العسكري للسنة يثبت للمالكي أن الشراكة السياسية هي الحل رغم أنهم يتهمون الجناح العسكري للقاعدة، أياً تكن تلك الجهة المنفذة، فإن العراق يتجه نحو مستقبل مجهول المستفيد الوحيد من تردي الأوضاع فيه هي إيران وذلك لبث الفوضى في المنطقة وصعود الإرهاب الانفصالي نتيجة لفشل الاتفاق السياسي بين الفرقاء فيه، وألا يعود العراق إلى عراق موحد، بل إلى بلد يهدد الاستقرار في المنطقة ويصبح ورقة رابحة في يد إيران تفاوض به الغرب متى شاءت.

وبعد تحول مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد، فإن إيران تخشى أن تعود اليوم الكرة إلى ملعب دول الخليج وتخسر إيران كل ما كسبته من الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان، والشيء نفسه يحصل اليوم، فإن دول الخليج وتركيا تحقق مكاسب على حساب إيران وتستفيد من تراجع القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، وأصبحت الولايات المتحدة بحاجة إلى وكلاء لها في المنطقة وهم السعودية وتركيا وإسرائيل ومصر، بعدما تعود أوضاعها إلى الاستقرار نتيجة لتغير الاستراتيجية الأمريكية وتحولها إلى المحيط الهادي لتنشيط تجارتها ومواجهة الصين.

فالعراق دفع ثمناً باهظاً نتيجة لهذا الصراع، وتحول من حصن واق من إيران إلى تابع يدور في فلكه، نتيجة ميليشيات مدعومة من إيران ولديها ارتباطات بالحرس الثوري وهي الوحيدة التي تحمي المالكي، لذلك فهو أسير لتنفيذ رغبات إيران ولا يستطيع التحرر منها.

انسحاب القوات الأمريكية أحدث فجوة وقلقاً على من يملأ الفراغ في العراق

إن الدعوة إلى الفيدرالية التي برزت في الآونة الأخيرة في بعض المحافظات في العراق والتي هي في الأصل تعني الاتحاد الاختياري من أجل التعايش المشترك بين الشعوب والأقليات، أي أنه اتحاد بين أقاليم تجمعهم أهداف واحدة ومشتركة ومصير مشترك يسمى في القانون «الاتحاد المركزي أو الدولة الاتحادية» وطبقت في ألمانيا، وفي أمريكا عام ١٧٨٧ وفي أستراليا عام ١٩٠١ والمكسيك عام ١٩١٧ وسويسرا عام ١٩٤٨، ويوجد في العالم أكثر من ٣٠ دولة اتحادية تخضع لدستور فيدرالي، وهو لايتحقق إلا في نظام ديمقراطي تعددي برلماني وهناك اليوم مناطق فيدرالية في إسبانيا تستنجد بالمركز وهي أقاليم لديها إمكانات كبيرة فكيف الحال في أقاليم العراق؟

وعندما تسلم الشيعة السلطة كانت هناك دعوة إلى الفيدرالية، وفي المقابل كانت هناك معارضات من قبل المحافظات السنية خصوصاً في محافظات صلاح الدين والموصل والأنبار، بينما اليوم يحدث العكس هناك تراجع من قبل الجانب الشيعي المهيمن على السلطة بينما تطالب هذه المحافظات السنية الثلاث بالفيدرالية.

إن الشيعة هم الذين صاغوا الدستور الذي يقبل بالفيدرالية، واليوم هم الذين تراجعوا عن مثل هذه المطالب، لكن المحافظات السنية تطالب اليوم بالفيدرالية نتيجة لاستبداد شيعي، فأصبحت الفيدرالية قضية سلطة وليست قضية من أجل الاتحاد، أي أنها تستهدف تحقيق الضغط السياسي على المركز قبل اقتراب موعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق.

ويشعر السنة اليوم بالتهميش والإقصاء من قبل الأغلبية الشيعية، ويدعو رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي إلى الفيدرالية باعتبارها مطالب يكفلها الدستور، وهناك خمس مواد

دستورية نصت على الأقاليم بشكل واضح وليس من حق مجلس الوزراء الاعتراض على إقامة إقليم صلاح الدين. كما يدعو النجيفي إلى إلغاء بعض الوزارات الاتحادية مثل العمل والشؤون الاجتماعية والإسكان والإعمار والبلديات مما يعني أن النجيفي لا يميل إلى الفيدرالية بقدر ما يميل إلى اللامركزية الإدارية في المقابل منح مجالس المحافظات صلاحيات.

بينما محافظات الوسط والجنوب ترى أن ذلك مؤشر خطير إلى انقسام المواقف تجاه الفيدرالية في العراق بعد أن كانت تدعو إليه بعد احتلال أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣، بل إن الشيعة هددوا باستخدام سلاح المرجعية ويعتبرون مثل تلك المواد في الدستور فخاخاً أريد لها تفجير الوضع في العراق وإدامة الصراع بين أبنائه.

بينما النجيفي يرى وجوب الاحتكام إلى الدستور وأي تفسير مرفوض وليست له قيمة قانونية أو دستورية ما يسمح للبعض بمحاولة تأسيس إرادات تسمو على الدستور الذي هو الحاضنة الفيصلية على الدوام. فالقائمة العراقية تؤيد النجيفي ضد دولة القانون في دعم الفيدرالية وخصوصاً الهاشمي القيادي البارز في القائمة العراقية ونائب رئيس الجمهورية انضم إلى النجيفي في دعم مطالب صلاح الدين بالفيدرالية.

إن انسحاب القوات الأمريكية أحدث فجوة وقلقاً على من يملأ الفراغ في العراق، وأصبح كل طرف يطالب بحقوقه حتى لا تستأثر الطائفة الشيعية بالسلطة بمساندة إيران، بينما الفيدرالية تمنع التوغل وتحد من النفوذ الإيراني وتحد في الوقت نفسه من الهيمنة الشيعية مستقبلاً.

في مقابل ذلك على الحكومة أن تقود توافقاً ما بين الأقاليم والطوائف من أجل طمأنتهم على مستقبل العراق ما بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق وألا تصبح الساحة العراقية ساحة مفتوحة لإيران وتقديم ضمانات لهم على ذلك.

ويدخل العراق اليوم حراكاً سياسياً مؤجلاً يتماشى مع حراك الثورات في العالم العربي، ويعيش العراق ديمقراطية غير مستقرة، ويتساءل أهل العراق هل سيظل العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية كياناً واحداً أم سينقسم على نفسه؟

وبعد سنوات من الغضب المتراكم والحرمان من التصويت دفعت بعض المناطق التي تسكنها أغلبية سنية إلى السعي نحو السيطرة على أمنها ومواردها بمنأى عن السيطرة الشيعية في بغداد وهو ما يزيد من الانقسامات الطائفية.

ولا تزال المنطقة الخضراء في بغداد تعاني من الإرهاب ويحتمي القادة فيها بوساطة الجدران الخرسانية والأسلاك الشائكة بسبب عدم وجود يقين سياسي سائد بين الأطراف السياسية في العراق من جهة وما بين المواطنين والقادة من جهة أخرى.

ويعد الانقسام جزءاً من سلسلة معارك ما بين المالكي وسياسيين من المعارضة السنية ما جعل عدداً كبيراً من القوى السياسية من السنة والعلمانيين يقاطع البرلمان ويرفض حضور الجلسات، وهدد الوزراء والنواب المنتمون إلى تلك القوى بالاستقالة الجماعية إذا استمر الوضع على ما هو عليه من التهميش واحتكار السلطة مما يهدد الشراكة السياسية التي وقع عليها الائتلاف.

إن الحكومة الائتلافية التي تضم الأغلبية الشيعية والسنة والأكراد على وشك الانهيار اليوم بسبب انتقاد المالكي لمحافظات الأنبار وديالى وصلاح الدين على التصويت لاختيار المجالس المحلية لأن الدستور العراقي يمنحها هذا الحق، بينما يرى المالكي أن الإقدام على مثل هذه الخطوة بأنها تهدد استقرار الحكومة المركزية، بينما في الحقيقة يريد المالكي في المقابل تعزيز النفوذ الشيعي على حساب المكونات الأخرى في العراق لأنها تلقى دعماً إيرانياً لتنصيب المالكي وبموافقة أمريكية وسورية على هذا الاختيار، وعارضت إيران تنصيب علاوي الذي فاز في الانتخابات بسبب تأييده من قبل الدول السنية في المنطقة. بالمقابل فإن الأقاليم السنية لا تريد الانفصال بقدر ما تريد تحقيق الأمن وشيء من الرخاء النسبي على غرار الرخاء والأمن المتحقق في إقليم كردستان بسبب استمرار الأزمة السياسية في العراق التي لم تجد مخرجاً منذ تنصيب المالكي رئيساً للحكومة حتى اليوم.

الدور التركي سيتعاظم في العراق بقوة وسيتنافس بضراوة مع الدور الإيراني

فالعراق ليس بحاجة إلى معالجات أمنية بقدر حاجته إلى معالجات سياسية، وأن يأتي التحالف الشيعي برئيس وزراء يقبله الجميع ويعمل لصالح بلده ويحافظ على سيادة القرار العراقي بعيداً عن أي اصطفافات إقليمية، ويستبدلها بالتعاون الإقليمي المشترك المبني على المصالح المشتركة، وينقل العراق من أزمته السياسية والأمنية التي يعاني منها طوال الفترة الماضية التي وضعت العراق في أعلى قائمة الدول التي يعشعش فيها الفساد، مما يدل على أن العراق يعاني هيمنة قوى متنفذة على القرار العراقي توجهه الوجهة التي تريدها وهي في غير مصلحة العراق، وهذه مؤشرات إلى ضرورة تغيير رئيس الوزراء الحالي واستبداله برئيس آخر، إما عبر الائتلاف الشيعي أو عبر انتخابات جديدة وهو ما اقترحه علاوي لإخراج العراق من أزمته الحالية ●

*أستاذ في جامعة أم القرى بمكة

بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق: تداعيات البعد الإسرائيلي

اعتادت القوى الاستعمارية أن تبحث في كل بلد يخضع لسيطرتها عن منطلقات لضمان مصالحها حتى بعد خروجها منه، فحرصت بريطانيا على استخدام مبدأ «فرق تسد»، وقرارات الانتداب كي تتغلغل في شؤون الدول الخاضعة لاستعمارها، بل إنها أوجدت تنظيماً يجمع الدول المحتلة حتى بعد استقلالها عنها، بينما كان شعار فرنسا تغيير الثقافة وفرنسة المستعمرات، وهو أمر ما زال يثير المشكلات في المستعمرات الفرنسية السابقة. والولايات المتحدة ليست شذوذاً عن القاعدة، بل إنها عندما احتلت العراق، تأست بتجارب الدول المستعمرة وزادت عليها الكثير، حتى أصبح العراق مصدر قلق لدول الإقليم من دون استثناء، وهو تحت الاحتلال عندما أصبحت الولايات المتحدة جزءاً من الإقليم، تملأ بجيوشها وأساطيلها المنطقة، وتحكم البلد مباشرة، ومع الانسحاب الأمريكي المعلن من العراق لم تصبح تلك الدول في حالة اطمئنان.

د. كوثر عباس الربيعي *

لقد قلب الاحتلال الأمريكي للعراق موازين القوى، ففي الداخل أثار الفتنة الطائفية والعرقية، وأحضر أمراء القاعدة ومقاتليها ليصفي حساباته مع العراقيين بعيداً عن الأرض الأمريكية، وليقاتل القاعدة حتى آخر مواطن عراقي، كما كان الإنكليز يقاتلون بالجنود القادمين من الهند، مع الاختلاف بين الحالتين، ورغم أن «القاعدة» باتت لكثرة الخدمات التي قدمتها للأمريكيين توصف بأنها «العدو الكنز».

ومع ما يقال عن مغادرة آخر جندي أمريكي من العراق «رغم أن عدد الباقين المعلن عنه بالآلاف» فقد ترك المحتل الأمريكي في العراق صراعاً إقليمياً بل دولياً، حتى بات كل من في المنطقة يرسم مشاهد لمستقبل العراق بما يتفق ورؤاه، ومن هؤلاء الكيان الصهيوني الذي وجد في احتلال العراق الفرصة السانحة لتحقيق الكثير من أحلامه في الأرض الموعودة.

وعلى الرغم من أن موضوع التغلغل الصهيوني في العراق اتخذ أشكالاً وأبعاداً وتسويغات عدّة، إلا أن لكل طرف معني بما يجري في العراق تصوراته ورؤاه لما يمكن أن يحدث في المستقبل، وفي مقدمة هؤلاء دول الجوار العراقي، التي تبحث في عراق المستقبل عن حصة من النفوذ والقرار والثروة. والكيان الصهيوني مؤيد بالموقف الأمريكي، الذي لم يكتف بما تحقق له بل بات يسعى إلى رسم مشاهد للمستقبل ترتبط بجذور تاريخية أحياناً، وتنطلق من الواقع في أحيان أخرى وصولاً إلى تحقيق أهداف استراتيجية، حيث يلتقي في ذلك مع الجانب الأمريكي الذي يرى في الكيان الصهيوني الطرف الأقرب والأعرف بخبايا المنطقة والأكثر قدرة على الوصول للأهداف المطلوبة.

وفي الجانب الآخر يقف المواطن العراقي الرافض للوجود الصهيوني، والذي يرسم مشاهد مستقبلية لعراق رافض للاحتلال والساعي لإخراج المحتل مع أكبر قدر من الخسائر في صفوفه، وإنهاء المغامرة الأمريكية وإحباط المخطط الرامي إلى تطبيع العلاقات بين العراق والكيان الصهيوني.

ولا بأس من الإقرار مقدماً بأن المشاهد الصهيونية تبدو أكثر وضوحاً وتنظيماً وفيها تفاصيل وافية، ربما لأن الجانب الإسرائيلي خطط للأمر منذ زمن طويل، بل إنه رفع شعار «أرضك يا إسرائيل

دول الجوار انغمست كثيراً في الشأن العراقي لكنها لم تحصل على دعم أمريكي كاف

إعادة انتشار القوات الأمريكية بعد الانسحاب تمركزت في الكويت والأردن

من الفرات إلى النيل» في وقت مبكر سبق حتى قيام كيانه في فلسطين المحتلة، كما أنه يسعى إلى استخدام العراق ضمن أوراقه التفاوضية بشأن القضية الفلسطينية.

أما المحتل الأمريكي فهو أيضاً يرسم مشاهد عديدة ولكن القاسم الأكبر بينها هو كيفية الخروج من العراق، بأقل قدر من الخسائر في الهيبة والنفوذ، مع الإبقاء على ما يؤمن المصالح الاستراتيجية.

وقد تنوعت المشاهد الإقليمية بشأن مستقبل العراق، فكان بينها ما ارتبط بطموحات دول الجوار وأخرى ارتبطت بالمخطط الصهيوني الأمريكي.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن دول الجوار العراقي الست، معنية كثيراً بالمستقبل العراقي في حال انسحاب القوات الأمريكية ولكن بدرجات مختلفة، وأن أربعاً منها هي «إيران، تركيا، السعودية وسوريا» تحاول أن تكون ذات دور فاعل في هذا الشأن، بينما الدولتان الأخريان وهما الأردن والكويت، تبدوان أكثر انسجاماً مع المشروع الأمريكي ؟ الإسرائيلي في العراق، حيث تمتلك جميع تلك الدول الحوافز والرغبة في التدخل في الشأن العراقي لما للتطورات العراقية من تأثير مباشر على مصالحها القومية والاستراتيجية.

وعموماً ورغم أن دول الجوار انغمست كثيراً في الشأن العراقي، إلا أنها لم تحصل على دعم أمريكي كاف لمشاريعها، فاكتفت بالعمل على الحصول على بعض المكاسب والعقود والاستثمارات في ميادين ثانوية، مثل قطاع التشييد أو التصدير أو القطاع الزراعي، مع الأمل في أداء دور أكبر، لكنها لم تستطع منافسة الغريم الصهيوني، لتناغم مشاريعه مع المشروع الأمريكي وتكامله بشكل كبير مما أتاح للجانب الإسرائيلي وضع الكثير من المشاهد التي رسمها موضع التطبيق.

أما الكيان الصهيوني فرغم أنه لا يجاور العراق جغرافياً فقد كان الأكثر انشغالاً بالشأن العراقي، وعبّر عن الرغبة في بقاء الاحتلال الأمريكي، حيث تحدثت وثيقة إسرائيلية في تقديرها لموقف ما بعد «الانسحاب الأمريكي من العراق»، عما تصفه بمكامن الخطر التي ستنجم عنه، وهي باختصار، الآتي[1]:

١- سينظر إلى الانسحاب الأمريكي عربياً وإسلامياً على أنه هزيمة للولايات المتحدة الأمريكية، مما يعزز طاقة الحركات الإسلامية الجهادية، حيث ستعمل هذه الحركات على زعزعة أنظمة الحكم العربية «المعتدلة» في المنطقة. إلى جانب تعزيز الأنظمة التي تناصب أمريكا العداء.

٢- إن الضرر الاستراتيجي الأكبر الذي سيهدد «إسرائيل» سيكون المسّ باستقرار نظام الحكم في الأردن الذي تصفه الوثيقة بأنه أهم ذخر استراتيجي «لإسرائيل» في المنطقة، لأنه يمثل الحزام الفاصل بين «إسرائيل» و«الهلال الشيعي» الذي سيتبلور بعد الانسحاب، إلى جانب موقف النظام الأردني الصارم ضد الحركات الإسلامية.

٣- سيكون الانسحاب عنصراً مشجعاً لقوى المقاومة الفلسطينية وحزب الله على توجيه ضربات «لإسرائيل»، وقد يعود العراق ليصبح نقطة انطلاق لتنفيذ عمليات إطلاق الصواريخ باتجاهها.

٤- إن الانسحاب من العراق سيحرر إيران من الضغوط الممارسة عليها حالياً، وسيسمح لها بتطوير برنامجها النووي وصولاً إلى إنتاج القنبلة النووية.

وفي ضوء ما تقدم فإن الجانبين الأمريكي والإسرائيلي حرصا على بناء مشاهد مستقبلية تخدم بقاء نفوذهما في العراق والمنطقة.

مشاهد مستقبلية «أمريكية - إسرائيلية»

لقد حرص الإسرائيليون على تقييم مغامرتهم في العراق والإفادة من مجريات المشهد العراقي غير المستقر، وفي رصد لوزير الأمن الداخلي الإسرائيلي الأسبق «آفي اختر» في عام ٢٠٠٨ يطرح الحالة العراقية بعد سنوات الاحتلال وفق مشاهد عدة[٢]

١- العراق منقسم على أرض الواقع إلى ثلاثة كيانات أو أقاليم رغم وجود حكومة مركزية.

٢- العراق ما زال عرضة لاندلاع جولات جديدة من الحروب والاقتتال الداخلي بين الشيعة والسنة وبين العرب والأكراد.

٣- العراق باختلالاته الأمنية والسياسية والاقتصادية لن يسترد وضعه ما قبل ٢٠٠٣.

هذه المشاهد الثلاثة هي بالفعل ما سعى الجانبان الأمريكي والصهيوني لإخراجه إلى أرض الواقع.

❖ المشهد الأول:حكومة مركزية ضعيفة، وعراق مقسم واقعياً إلى كيانات ثلاثة، «فالعراق تحت الاحتلال الأمريكي لم يعد لاعباً مستقلاً وطالما سيبقى كذلك فهو ليس ذا كيان[٣]» ولا يخفي الإسرائيليون الرغبة في تفكيك العراق إلى ما يسمى وحدات إثنية أو دينية، وهو ما قد يكون أحد الخيارات الأساسية المطروحة في التخطيط السياسي الأمريكي لمستقبل العراق. وقد سعت عناصر متنفذة في إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش إلى هذا الحل في وقت مبكر، وعمل الصهاينة في «البنتاغون» ودونالد رامسفيلد وديك تشيني على تفكيك الدولة العراقية وتحويلها إلى مجموعة «متقلقلة من ثلاث دويلات قبلية تابعة، في الأقل، تقوم على الإثنيات والولاءات القبلية الدينية، وغير قادرة على مواجهة التوسع الصهيوني ولاسيما في شمال العراق[٤]». ومن أبرز الأمثلة على ذلك المسعى، المشروع الذي عرضه السيناتور جوزيف بايدن في ٢٠٠٧/٩/٢٦ «قبل أن يصبح نائباً للرئيس الأمريكي باراك أوباما» والذي أعقبه تصويت للكونغرس الأمريكي، وإصدار قرار غير ملزم، وفيه تأكيد على أنه لا حل لمشكلة العراق إذا ما أراد الجيش الأمريكي الانسحاب سوى تقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات إحداها كردية والثانية شيعية والثالثة سنية. أما دور الحكومة المركزية في هذا المشروع فتكون مسؤولة عن المصالح العامة.

وقال جاي باخور الباحث في «مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات» وهو أشهر مراكز البحث الإسرائيلية، إنه في حال لم يسفر الاحتلال الأمريكي للعراق عن تقسيم هذا البلد، فإنه يمكن اعتبار الحرب الأمريكية عليه فاشلة من أساسها ولم تحقق أهدافها[٥].

أما الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عاموس مالكا فرأى أن غياب العراق عن خريطة المنطقة بمساحته الحالية ووحدة أقاليمه سيكون أحد العوامل المهمة في تقليص المخاطر الاستراتيجية على إسرائيل، منوهاً بحقيقة مشاركة العراق في الكثير من الحروب التي خاضتها الدول العربية ضد إسرائيل. وأكد عاموس أن تقسيم العراق يقلص من إمكانية الاستفادة من الطاقات البشرية والمادية التي يتمتع بها هذا البلد، مضيفاً أن العالم العربي من دون العراق الموحد هو أفضل لإسرائيل من العالم العربي بوجود العراق الموحد[٦].

موضوع التغلغل الصهيوني في العراق اتخذ أشكالاً وأبعاداً عدة

ولكن يبدو أن الخشية من اتهام الولايات المتحدة بأنها حولت العراق إلى دولة فاشلة ربما كان وراء التأني في تنفيذ مثل هذا المخطط بانتظار الوقت المناسب، ويبدو أن ذلك الوقت يرتبط بعملية الانسحاب التي فرضت على الجانب الأمريكي لأسباب داخلية تتعلق بالوضع داخل الولايات المتحدة وازدياد الخسائر في صفوف قواتها إلى جانب ما يستلزمه البقاء في العراق من أموال، في وقت تواجه فيه الإدارة الأمريكية أزمة مالية حادة وعجزاً تجاوز التريليون دولار في ميزانيتها لعام ٢٠١١. وبالمقابل فإن حالة الرفض لبقاء القوات الأمريكية في الداخل العراقي معبراً عنها باشتداد المقاومة الشعبية للاحتلال، ورفض التمديد لوجود القوات الأمريكية، بالإضافة إلى رغبة دول الجوار العراقي في التخلص من جيرة العسكر الأمريكي، تعد كلها أسباباً دعت الإدارة الأمريكية إلى تأجيل ذلك التقسيم إلى ما بعد الانسحاب الشكلي لقواتها رغم أنها أعدت للتقسيم بالكثير من المقدمات واستخدمت في ذلك ما تطلق عليه إدارة الرئيس أوباما القوة الذكية، وما يجري على الأرض حالياً من تحركات لإنشاء الأقاليم ربما يكون الصدى الواضح لهذا المشهد.

❖ المشهد الثاني: استمرار الحرب الطائفية بين الشيعة والسنة مع إمكانية وقوع جولات اقتتال بين العرب والأكراد. من أجل تقاسم النفوذ وملء الفراغ الذي يمكن أن يتركه الانسحاب الأمريكي. ففي الساحة العراقية كيان بناه الاحتلال مع الدوائر الصهيونية بجد،

استعداداً لاضطراره للانسحاب ويتمثل في استقدام عشرات الشركات الأمنية الخاصة والمستثمرين من مختلف الجنسيات، بالإضافة إلى جالية كبيرة تتخفى وراء قناع الدبلوماسية، مع أنظمة اتصالات وأسلحة متطورة كدستها قوات الاحتلال، وهؤلاء لم يأتوا بناء على حاجة العراق للأمن أو للاستثمار«رغم وجود هذه الحاجة على أرض الواقع ضمن تداعيات الاحتلال» بل في إطار مخطط سعى الجانبان الأمريكي والإسرائيلي لترسيخه ووضعه موضع التنفيذ، وتحتمي هذه الجماعات بالاتفاقيات الأمنية التي حرص الجانب الأمريكي على إقرارها وإبرامها مع الجانب العراقي، وفي مقدمتها الاتفاقية الأمنية واتفاقية الإطار الاستراتيجي، التي تضمن الكثير من الضمانات للجانب الأمريكي ولمن يستعين بهم من مستخدمين وشركات تعمل في العراق. ومعنى ذلك أن الانسحاب الأمريكي المنظور، سوف يستبقي جيشاً أكثر عدداً وعدّة من جيش الاحتلال الأصلي، بعد أن تعاقدت وزارة الدفاع الأمريكية مع آلاف المرتزقة والخبراء الأمنيين لحماية مجمع السفارة الأمريكية في بغداد والقنصليات التابعة لها في ست من المحافظات الرئيسية.

والواقع أن عملية احتلال العراق شغلت الاستراتيجيين الأمريكيين طويلاً، ويعدّه الأمريكيون إنجازاً ينبغي عدم التفريط فيه. إن الاحتلال الأمريكي للعراق لم يستكمل أهدافه، أما انسحاب بعض القوات أو كلها فليس سوى فرصة لإعادة ترتيب الأمور في داخل العراق والمنطقة بما يضمن المصالح الأمريكية في المستقبل، أو كما حدث من إعادة انتشار للقوات الأمريكية في المنطقة «تمركزت أغلب القوات المنسحبة في الكويت والأردن».

❖ المشهد الثالث: استمرار العراق على حالته الراهنة من التراجع الأمني والسياسي والاقتصادي. وعدم إمكان استرجاع الأوضاع لما قبل عام ٢٠٠٣. ولا يبتعد هذا المشهد عما سبقه كثيراً فهو يدور في الحلقة المفرغة نفسها ببقاء الأمور والفوضى التي أوجدها الاحتلال، لكنه يتجاهل كيف تمكن العراقيون من إيقاف الفتنة الطائفية التي أشعلتها قوات الاحتلال الأمريكي- الصهيوني، لتأكل كل شيء وتدمر النسيج الاجتماعي الحي للعراق، وتخلق الثأرات والأحقاد بين المواطنين.

تلك المشاهد وهي سلبية في مجملها تعبر عن الرغبة الأمريكية-الإسرائيلية في عراق منشغل بمشكلاته غير قادر على أداء دور عربي أو إقليمي فاعل، مع بقاء الاحتلال لأطول فترة ممكنة، وإيجاد وقائع على الأرض وبناء علاقات مع النخب السياسية المرتبطة بالاحتلال لإيجاد ضمانات لبقاء العراق خارج نطاق الدول التي لم تعقد اتفاقات تسوية مع «إسرائيل» والعمل على استمرار الوضع الحالي في العراق ودعم الأكراد في شمال العراق ككيان سياسي قائم بذاته، وتطوير شراكة أمنية واستراتيجية مع القيادة الكردية، بهدف إعطاء ضمانات قوية ومهمة للأمن القومي الإسرائيلي على المدى المنظور في الأقل. مما تقدم نتوصل إلى دول الإقليم وفي مقدمتها دول الخليج التي عانت كغيرها من تداعيات احتلال العراق، مطالبة بالنظر بجد إلى المخطط الصهيوني - الأمريكي الذي ينفذ في العراق تحت غطاء الانسحاب ●

*رئيس قسم الدراسات الأمريكية
- مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد

الهوامش

١- ليلى نقولا الرحباني، مستقبل العلاقات الإقليمية بعد انتهاء العمليات القتالية في العراق، دراسة قدمت في مؤتمر عقد حول العراق في بيروت في أغسطس ٢٠١٠ منشورة على الرابط:
http://leilanrahbany.wordpress.com/2010/08/31

٢- نقلاً عن محمد سيف الدولة، المشروع الصهيوني في العراق، شبكة البصرة، ٢٤ مايو ٢٠٠٩، على الرابط:
http://www.albasrah.net/ar_articles_2009/0509/sayfdawla_240509.htm

٣- مجموعة مؤلفين إسرائيليين، (إسرائيل والحرب الأمريكية على العراق)، مركز الدراسات الفلسطينية، دمشق ٢٠٠٥، ص١٦٢.

٤- جايمس بتراس، سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠٠٧، ص ٩٥.

٥- جنرالات وباحثون إسرائيليون يدعون إلى تقسيم العراق، على موقع الجزيرة نت، في ٢٠٠٦/١١/١٣. على الرابط
: http://www.aljazeera.net/News/archive/archiveArchiveId=368155

٦- المصدر نفسه.

ما بعد الانسحاب الأمريكي:
حال العراق ودول مجلس التعاون الخليجي

في الوقت الذي كانت جلسات قمة مجلس التعاون الخليجي للدورة ٣٢ في الرياض تنعقد، كانت أجهزة الأمن والاستخبارات في بغداد تلاحق بعض المطلوبين العاملين بحماية نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي. وفي الوقت الذي كان بيان القمة يُقرأ على المجتمعين في العاصمة السعودية، كان القضاء العراقي يعلن عن قرار توجيه تهمة للنائب الهاشمي بالقتل والإرهاب العمد بعد اعترافات أفراد من حمايته بأن الرجل كان يوجّه بقتل الآخرين، ويكافئ المنفذين، لكن النائب فرَّ إلى شمال العراق للقاء رئيس الجمهورية جلال الطالباني بحجة اجتماع رئاسي، وظل لا يريد الاستجابة لإرادة القضاء.

د. رسول محمد رسول *

إنه مشهد يشي بالتوتر السياسي، ولا يختلف عن المشهد السياسي والأمني الذي يسم منطقة الخليج العربي، لكن في أشكال أخرى، وهذا ما أشارت إليه (كلمة) الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عندما تحدَّث لنظرائه القادة عن حجم المخاطر التي تدعو أعضاء المجلس إلى الانتقال من مجرد «التعاون» إلى «الاتحاد» لمواجهة الحال المأزومة بالمنطقة والذي لا يمكن نسيان أثر العراق الجديد فيه. لقد خلص البيان، قدر تعلق الأمر بالعراق الجديد، إلى الآتي: «أكد المجلس الأعلى دعمه لموقف دولة الكويت بشأن إنشاء «ميناء مبارك الكبير» باعتباره يقام على أرض كويتية وضمن مياهها الإقليمية، وعلى حدود مرسومة وفق قرارات الأمم المتحدة، وعبر المجلس عن ثقته بأن تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية تجاه الكويت سيُعزز الثقة بين البلدين، ويوطد العلاقات بينهما. وجدد المجلس الأعلى تأكيد مواقفه الثابتة تجاه العراق الشقيق، المتمثلة في احترام استقلاله ووحدة أراضيه، وسلامته الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية تجنباً لتقسيم العراق، والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، آملاً بأن يراعي العراق العلاقات الأخوية التي تربطه بدول المجلس، وذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدوله ووقف الحملات الإعلامية التي لا تخدم تطور العلاقات وتقدمها بين الجانبين، داعياً كافة الأطراف والمكونات السياسية في العراق إلى تحمل مسؤولياتهم لبناء عراق آمن موحد مستقر ومزدهر بعد الانسحاب الأمريكي من العراق. وشدد المجلس الأعلى على ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ومنها الانتهاء من مسألة صيانة العلامات الحدودية تنفيذاً للقرار ٨٣٣، والانتهاء من مسألة تعويضات المزارعين العراقيين تنفيذاً للقرار ٨٩٩، ويدعو المجلس الأعلى العراق للإسراع في ذلك، والتعرف إلى من تبقى من الأسرى والمفقودين من مواطني دولة الكويت وغيرهم من مواطني الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات والأرشيف الوطني لدولة الكويت. وحث الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات العلاقة على الاستمرار في جهودها القيمة لإنهاء تلك الالتزامات».

مجلس التعاون يرى أن تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية تجاه الكويت سيُعزز الثقة بين البلدين

قد يكون هذا الكلام تقليدياً لولا الإشارة إلى عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي التي جاء فيها: «داعياً كافة الأطراف والمكونات السياسية في العراق إلى تحمّل مسؤولياتهم لبناء عراق آمن موحد مستقر ومزدهر بعد الانسحاب الأمريكي من العراق».

وبالطبع، لن تلقى هذه الدعوة أي صدى لسببين؛ الأول: إنها غير مدعومة بحراك خليجي حقيقي وعملي تجاه العراق، فما زالت أطراف عراقية مدعومة من بعض دول المجلس مالياً مقابل دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية لأطراف أخرى مشاركة في المشهد السياسي العراقي. والثاني: إن أغلب الأطراف والمكونات العراقية لم تعد تؤمن بأي دور خليجي يمكن أن ينقذ الحال في العراق من أزماته المتتالية بعد تجارب السنوات الثماني من عام ٢٠٠٣ حتى الآن.

الدعوات الخليجية تجاه العراق غير مدعومة بحراك خليجي حقيقي وعملي

هذا يعني أن القصور في العلاقة العراقية-الخليجية هو قصور مزدوج؛ قصور دول مجلس التعاون الخليجي في الدخول الحقيقي والصادق إلى الفضاء العراقي، مقابل قصور العراق المماثل تجاه دول المجلس. ما يعني أن الأزمة مركبة، بل غير واضحة من الجانب الخليجي، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود فيصل الذي طالب العراق بالوضوح في مواقفه من دول مجلس التعاون الخليجي.

إن أزمة بناء «ميناء مبارك الكبير» سارعت إلى تكبير الفجوة بين العراق والكويت، كما أن مناصرة بعض وسائل الإعلام العراقي للشعب البحريني المنتفض على الحكم الملكي فيه، كانت من مؤشرات نفور قادة دول المجلس من النظام السياسي الحاكم في العراق، لكنه النفور المتوارث من العراق منذ غزو نظام صدام حسين للكويت، وحتى اللحظة لم تعمل، لا دول المجلس، ولا حكومة العراق الجديد، على إذابة ترسبات تلك المأساة، ولذلك ستبقى حالات الجفاء بين الطرفين قائمة حتى بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق.

ولو أردنا العودة إلى فقرات البيان الختامي للقمة ٣٢، لوجدنا أن الدعوة للانتقال من «التعاون» إلى «الاتحاد» تتضمن فجوة مسكوتاً عنها لا بد من فتحها واستثمار ممكناتها قدر تعلق الأمر بالعراق الجديد بعد الانسحاب الأمريكي منه؛ فأمن دول مجلس التعاون الخليجي لا يمكن تصوره من دون الأمن الإقليمي، وتلك حقيقة بات يؤمن بها كل القادة الخليجيين، ناهيك عن إيمان الشعوب الخليجية بها.

من هنا أعتقد أن القمة ٣٢ أغفلت استثمار تفعيل نظرية التلازم بين أمن الخليج والأمن الإقليمي؛ إذ كان يمكن تفعيل الانفتاح على عراق ما بعد انسحاب القوات الأمريكية، واعتباره الجزء الحيوي في المعادلة الأمنية الخليجية-العراقية في ظل استقواء الجمهورية الإسلامية الإيرانية بسبب تطورات المفاعل النووي، وتطورات الحلم العثماني التوسعي الذي تتزعمه تركيا المعاصرة خلال السنتين الماضيتين.

لقد تسربت أنباء عن مشروع تقدَّمت به «القائمة العراقية»[1] إلى اجتماعات قادة مجلس التعاون الخليجي ٣٢ تطلب فيها دعمها في مشروعات تقسيم العراق من خلال نظرية الأقاليم. لكن هذه الدعوة لم تلق الدعم الكامل، ولا حتى الجزئي، وهذا مؤشر يستبطن احتراماً لوحدة العراق، وهو ما أشار إليه البيان الختامي وهو المؤشر الذي يمكن أن يُبنى عليه بعد انتهاء القمة، فالمأمول أن تبادر دول مجلس التعاون إلى الأخذ بزمام المبادرة الحقيقية لاعتبار عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي الجزء الحيوي في المعادلة الأمنية الخليجية في ثوبها الاتحادي الذي دعت إليه القمة الأخيرة، ما سيستدعي إعادة استراتيجية دول المجلس تجاه العراق الجديد المتحرِّر من الوجود الأمريكي على أراضيه، خصوصاً أن العراق الذي يغرق في مشكلات أمنية وسياسية بينية حادة، سيكون مستعداً لإرادة الشراكة الأمنية الخليجية-العراقية إذا ما وجد تعاملاً خليجياً شفافاً يدعم تقدم العراق بعيداً عن المبادرات الجزئية التي ترمي إلى الاتصال بكتلة دون غيرها من الكتل السياسية العراقية ●

*كاتب وأستاذ جامعي

الهوامش

١- كشف راديو «أوستن» النرويجي في نشرته الخبرية يوم الأحد ٢٠١١/١٢/١٨، نقلاً عن دبلوماسي خليجي يعمل في السويد، عن تقديم قائمة «العراقية» تقريراً إلى «قادة دول مجلس التعاون الخليجي» الذي عقد يوم الاثنين ٢٠١١/١٢/١٩ في الرياض تناولت تطورات الشأن العراقي، وخاصة مناشدة مجلس التعاون تبني موقف مشترك لدعم قائمة «العراقية» في مواجهتها للتحالف الشيعي في العراق والمقصود به «التحالف الوطني». نقلاً عن موقع «جريدة الأضواء» الإلكتروني، (www.aladwaa.ni).

الانسحاب الأمريكي من العراق والأمن الإقليمي والخليج العربي

أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الرابع عشر من ديسمبر ٢٠١١ عن نهاية «أغرب الحروب» في التاريخ الأمريكي بانسحاب القوات الأمريكية من العراق، وأضاف أن الجيش الأمريكي خلف وراءه بلداً مستقراً، وفي واقع الحال كانت السيارات المفخخة وعشرات القتلى والجرحى تكذب استقرار العراق.

أ.د. أحمد سليم البرصان *

يظهر أن الانسحاب الأمريكي من العراق كانت دوافعه انتخابية لتأكيد وعد أوباما عند انتخابه بأنه سيخرج القوات الأمريكية من المستنقع العراقي الذي تورط فيه بوش الابن، ولم تكن حرباً بالضرورة، تركت الولايات المتحدة العراق بلداً ممزقاً طائفياً وعرقياً ومقسماً على أرض الواقع وأخلت بتوازن القوى التقليدي في المنطقة وتركت لإيران أن تتغلغل في العراق، ما يوحي بأنها صفقة إيرانية - أمريكية رغم الحرب الإعلامية بين البلدين.

الوجود أمريكي: تحول من العلني إلى السري

لكن رغم الانسحاب الأمريكي الذي هو في الواقع لأهداف سياسية أمريكية داخلية وحتى تسويق الانسحاب في داخل العراق، أي إزالة الوجود العلني للقوات الأمريكية وإعلان الانسحاب رسمياً، ففي واقع الحال، وكما أعلن وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا في خطابه في مركز سابان في الثاني من ديسمبر الماضي أن الولايات المتحدة سيكون لها ٤٠ ألف جندي في المنطقة بما فيها ٢٣ ألفاً في الكويت، وأنه سيبقي في العراق تحت شعار التعاون العسكري ما بين ٣-٤ آلاف جندي أمريكي، وقواعد عسكرية، وأن سفارة الولايات المتحدة يصل طاقمها في العراق إلى ١٦ ألف موظف وهو أعلى طاقم لسفارة أمريكية في العالم، وقد علق إياد علاوي رئيس القائمة العراقية على كثرة عدد الوجود الأمريكي رغم إعلان الانسحاب بقوله إن ذلك «سيسمح لجهات خارجية بتعزيز تدخلها ويجعل الحكومة رهينة للرغبات والإرادات الأمريكية».

إن الرئيس أوباما يسوق في ظل الحملة الانتخابية المقبلة للخروج العسكري الأمريكي من العراق، وتحاول من جهتها الحكومة الطائفية في العراق أن تسوق للداخل العراقي أن الولايات المتحدة قد انسحبت من العراق، لكن يبقى نشاط الاستخبارات الأمريكية السري في العراق بديلاً عن الوجود العسكري العلني، ما يجعل العراق محتلاً للاستخبارات الأمريكية بدلاً من الاحتلال العسكري. وحسب ما ورد في تقرير إيلي ليك في صحيفة (THE DAILY BEAT) في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي وحسب مصادر الاستخبارات الأمريكية، فإن الاستخبارات الأمريكية (CIA) تعزز وجودها لمعرفة ما يجري في العراق والتجسس على جيران العراق خاصة مدير الاستخبارات الأمريكي (CIA)، ديفيد بيترايوس، كان قائد القوات الأمريكية في العراق إبان الاحتلال وقبل أن يصبح قائداً للقوات في أفغانستان ثم ليصبح مديراً للاستخبارات الأمريكية. وقد أكد وزير الدفاع ليون بانيتا قيام التعاون الأمني القوي بين العراق والولايات المتحدة مع بداية يناير ٢٠١٢، وبناء منظومة أمن إقليمية لمحاربة الإرهاب والانتشار النووي والصواريخ البالستية، والأمن البحري من خلال العلاقات الثنائية أو ترتيب الأمن الجماعي.

العودة إلى مبدأ نيكسون

يظهر من الحديث عن ترتيبات الأمن الإقليمي مع الانسحاب العسكري المبطن بالوجود السري للاستخبارات وشركات الأمن الخاصة «كما فعلت بلاكووتر» وطاقم السفارة فإن الولايات المتحدة تتجه من خلال التصريحات للعودة إلى مبدأ نيكسون المشهور، الحرب بالوكالة من خلال التعاون مع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط وخاصة مع تركيا التي تلعب دوراً بارزاً في ظل التطورات السياسية في المنطقة، وهذا يظهر من التحرك التركي في ظل « العربي»، والموقف التركي الواضح بما يحدث في داخل سوريا من استقطابها للمعارضة السورية وبتأييد ضمني من الولايات المتحدة، وبما تقوم به واشنطن من التوسط بين تركيا وإسرائيل في محاولة لإحياء المحور الإسرائيلي -التركي -الأمريكي الذي كان يؤيده العسكر في تركيا عندما عقدت

اتفاقية التعاون التركية الإسرائيلية عام ١٩٩٦. وفي ظل الفراغ الاستراتيجي الذي تركه الاحتلال الأمريكي للعراق وحل الجيش العراقي، تحاول الولايات المتحدة التعاون مع تركيا، الدولة السنية في إيجاد توازن قوى إقليمي في المنطقة.

إن الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة وتخفيض ميزانية الدفاع الأمريكية وما واجهته من مقاومة عراقية ومستنقع أفغانستان، جعلت الولايات المتحدة تتراجع عن التدخل العسكري المباشر، وهذا ما صرح به وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيتس في تحذيره من التورط العسكري الأمريكي المباشر في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا.

إيران في منظومة الأمن الإقليمي

رغم الحرب الإعلامية بين الولايات المتحدة وإيران، فإن المصالح التركية- الإيرانية الإقليمية والتعاون التجاري وفي مجال الطاقة، لا تدفع إلى تصادم بين البلدين، وهذا ما أعلنه وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي عند زيارته لأنقرة في ديسمبر الماضي بقوله إن «الغربيين يحاولون تصوير تركيا وإيران على أنهما خصمان، نحن لسنا خصمين بل يكمل بعضنا بعضاً»، ورغم الخلاف بين البلدين حول الأوضاع في سوريا، فإن ضرورة الأمن القومي للبلدين يفرض عليهما التعاون، ويظهر أن الولايات المتحدة تحاول إشراك إيران في الترتيبات الإقليمية، فإيران أسهمت في الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، كما أنها ساعدت وأسهمت في الاحتلال الأمريكي للعراق وإسقاط النظام فيه.

وترى الولايات المتحدة رغم «شيطنتها» إيران أنها بحاجة إليها في عقد صفقات سياسية كما حدث من قبل في (إيران غيت ١٩٨٥)، وما تبعها من تعاون في كل من العراق وأفغانستان، وضغط الولايات المتحدة المتكرر على إسرائيل في عدم توريطها في مواجهة مع إيران، بل هناك من يمهد لقبول إيران نووية في المنطقة على اعتبار أنها ضرورية للتوازن الإقليمي في ظل الانتشار النووي في جنوب آسيا والصين وروسيا الاتحادية، فقد صرح روبرت غيتس وزير الدفاع السابق، بأن إيران دولة محاطة بقوى نووية، وبالتالي فإن سلاحها النووي ليس بالضرورة موجهاً نحو الولايات المتحدة.

وحتى بالنسبة لإسرائيل التي تعتبر الدولة الأولى التي تحرض على إيران ومفاعلها النووي، فقد أثارت تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي في نوفمبر لمحطة (PBS) أثناء زيارته إلى كندا في جواب لسؤال صحفي، بأنه لو كان إيرانياً لحاول امتلاك السلاح النووي، مما أثار زوبعة صحفية في إسرائيل بسبب هذه التصريحات، وهي في الواقع تعبر عن أن السلاح النووي الإيراني ليس بالضرورة موجهاً ضد إسرائيل. وهذا ما أكده إيهود باراك، كما أن مدير الموساد السابق مائير داغان صرح بأن ضرب إيران عملية غبية، وستكون طويلة في حالة حدوثها. إن مهاجمة إيران تعتبر عملية انتحار سياسي وأمني في المنطقة والعالم بسبب أهمية المنطقة الاستراتيجية، وإن إشعال حرب في المنطقة تهديد للأمن الدولي وليس الإقليمي فقط، وهذا ما أكده مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبيغنيو بريجنسكي في ١٣ ديسمبر بقوله «إذا دخلنا في نزاع مفتوح مع إيران تحت أي شكل، فإن العواقب علينا ستكون كارثية، كارثية بشكل مكثف وعلى مستوى شامل».

وهذا يتأكد من أن الولايات المتحدة تتجه للعقوبات الاقتصادية والعمليات الاستخباراتية لزعزعة إيران من الداخل سواء بتشجيع المعارضة الداخلية أو تصفية علماء المفاعل النووي وهذا يظهر من إلقاء القبض على شبكات التجسس الأمريكية والإسرائيلية في داخل إيران، فليست هناك مواجهة مباشرة لأنها كارثية كما قال بريجنسكي، وتبقي واشنطن الباب مفتوحاً لعقد صفقات مع إيران كما عقدتها سابقاً في ظل من التكتم والسرية بسبب مصالحهما المتشابكة في المنطقة، فالولايات المتحدة سلمت الحكم للمعارضة التي كانت في إيران، نوري المالكي وأعوانه وهمشت السنة في العراق، كما أنهما أسقطت نظاماً معادياً لإيران في أفغانستان، كما أنها مستفيدة من تهويل الخطر الإيراني بوجودها العسكري وتبرير القواعد العسكرية في المنطقة وعقد صفقات الأسلحة بمليارات الدولارات تستفيد منها شركات الأسلحة الأمريكية.

> **إشعال حرب جديدة في المنطقة يعد تهديداً للأمن الدولي وليس الإقليمي فقط**

الدول العربية في المنظمة الإقليمية الجديدة

إن العالم العربي مشغول حالياً بـ«الربيع العربي»، وثورات أسقطت أنظمة حليفة للولايات المتحدة، وكانت معادية لإيران، وإن مشهد الانتخابات قد أدى إلى صعود التيار الإسلامي السني في المنطقة العربية، وواشنطن تراقب الوضع عن كثب، وليس غريباً أن تلعب على ورقة التحالفات المذهبية، فيما أعلن عن هلال شيعي وآخر هلال سني. وفي ظل التطورات الجديدة، فإن العالم العربي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في احتواء إيران التي هي بحاجة للعمق العربي والتقارب مع تركيا وبناء منظومة أمنية عربية تلتقي مع كل من تركيا وإيران وتهمش الدور الإسرائيلي وحتى الأمريكي، هذا ما قد يظهر في المستقبل إذا نظرنا إلى أمن أقليمي يحقق المصالح العربية والإسلامية قبل أن تقفز واشنطن في صفقات جديدة تهمش العرب كما فعلت سابقاً عندما أدخلت كلاً من العراق وإيران في حرب الثماني سنوات وكانت واشنطن وإسرائيل هما المستفيدتان من ذلك واستنزفت عائدات النفط في شراء السلاح من الشركات الغربية ●

*أستاذ العلاقات الدولية - جامعة الحسين بن طلال

البعد الأمني في العلاقات العراقية-الخليجية بعد الانسحاب الأمريكي

في الحادي والعشرين من أكتوبر الماضي أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من العراق سينتهي نهاية عام ٢٠١١. ويحمل هذا الإعلان في ظل الوضع العراقي المأساوي والانفلات الأمني بين طياته حقيقة بازغة، مفادها أن الاحتلال الأمريكي للعراق على مدار السنوات السبع الماضية فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق الاستقرار وإقرار الأمن وبناء نموذج ديمقراطي في العراق، مما ينبئ بأن ما بشرت به الإدارة الأمريكية السابقة غير المأسوف عليها لم يكن سوى ميراث مأساوي بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

د. وليد محمد مصطفى *

ها هو العراق يئن من وطأة تدني كافة أوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، ويدور في حلقة مفرغة، في ظل استمرار الصراع بين الكتل والقوائم السياسية، مما يعيق تشكيل حكومة الإجماع الوطني، ويزيد من تفاقم النزاع والتناقض بين القوى السياسية، بما ينعكس بشكل جلي على أمن واستقرار ليس العراق فحسب بل المنطقة برمتها.

ومن ثم فإن ما يجري على الساحة العراقية من تطورات سياسية وعسكرية غداة الإعلان الأمريكي عن الانسحاب، له انعكاساته وتداعياته الواضحة على الساحة الخليجية، فهي دوماً أكثر عرضة للتأثر والتأثير لما يجري في العراق، وخاصة في ما يتعلق بالوضع الأمني، وتبدو أهمية مناقشة هذا الملف مع احتدام الجدل حول التداعيات الأمنية المستقبلية لانسحاب القوات الأمريكية من العراق وتأثيرات هذا الانسحاب على الأمن الخليجي، أمراً غاية في الحيوية. فتداعيات هذا الملف لا شك في أنها تتجاوز الحدود الجغرافية للعراق إلى دول الجوار الخليجي، وقد حذر عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي السابق، من استمرار تردي الوضع الأمني في العراق غداة الانسحاب الأمريكي من العراق، لأن ذلك من شأنه أن يهدد استقرار العراق من جهة، والاستقرار الإقليمي من جهة أخرى، موضحاً ومشدداً على أن استتباب الأمن في العراق يحظى بأولوية قصوى لدى دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن الثابت تاريخياً أن الولايات المتحدة الأمريكية قد آثرت عدم إسقاط نظام صدام حسين عشية حرب الخليج الثانية «حرب تحرير الكويت» يناير ١٩٩١ خشيةً من تعقد الوضع السياسي في العراق، وشيوع الفوضى في المنطقة على أثر ذلك، وهو الأمر الذي بدا واضحاً من خلال رفض الرئيس بوش طلب الجنرال شوارزكوف- قائد قوات التحالف خلال حرب الخليج الثانية - بالتدخل في العمق العراقي، حيث رفض هذا الأمر قائلاً: «من يتحمل مسؤولية الفوضى التي ستحصل في العراق والمنطقة إذا قمنا بقلب نظام الحكم في بغداد؟» فقد تخوفت واشنطن من تعرض خريطة العراق للتقسيم مما قد يسهم في زعزعة كاملة لأمن المنطقة واستقرارها. لقد نأى بوش الأب بنفسه عقب حرب الخليج الثانية من إقحام قواته في معترك المستنقع العراقي لتخوفه من تداعيات الفوضى التي ستحدث في العراق والمنطقة إذا ما أسقط

الاحتلال الأمريكي للعراق على مدار السنوات السبع الماضية فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق الاستقرار

بانتهاء الانسحاب الأمريكي تطوى صفحة مريرة من صفحات التاريخ العراقي

النظام العراقي وتعرضت خريطته للتقسيم، وخشيته أن يؤدي ذلك إلى تعاظم النفوذ الإيراني في العراق. ويبدو المشهد العراقي الآن تجسيداً لهذين العاملين، فبوش الابن لم يتعلم الدرس ولم يقرأ التاريخ جيداً، واحتل العراق مدفوعاً بأحلام القرن الأمريكي وغريزة الهيمنة على مقدرات العالم.

لقد اعترف المحللون والخبراء بأن غزو العراق في عام ٢٠٠٣ يعد من أكبر الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية، بل عدها البعض خطأ استراتيجياً من أجل حرب تصفير مقومات القدرة العربية الشاملة، ومنها القدرة العسكرية العراقية التي نتج عنها خلل استراتيجي واضح لصالح النفوذين الإيراني والإسرائيلي، وبدا الانفلات الأمني في العراق هو القاعدة والاستقرار هو الاستثناء، ويبقى الهاجس الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل هذا الوضع قائماً وبقوة، وخاصة في ظل حالة عدم الاستقرار والعنف والفوضى والتنافس الطائفي الذي يضرب بجذوره في العراق.

لقد جاءت مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لتشمل مخاوف متزايدة لدى دول مجلس التعاون الخليجي في ظل أوضاع عراقية أضحت تموج بمظاهر ومؤشرات عديدة لعدم الاستقرار والعنف الطائفي وتنذر بحرب أهلية، وظهور أغلبية حاكمة شيعية، فالعنف المتصاعد بين القوى المتنافسة في العراق أربك المشهد الخليجي، وتحولت حالة الارتياح بالتخلص من نظام صدام حسين إلى صداع أمني وسياسي، وأضحت الأمور أكثر توتراً مع تنامي النفوذ الإيراني في العراق، وتزايد حجم القلق وعدم الاستقرار في العراق مع غياب الرؤية لمستقبله السياسي، وبدت هناك مخاوف قوية من تهميش السنة العرب في العراق طوال السنوات السبع الماضية، والتقارب بين ساسة العراق وإيران على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، وابتعاد العراق الذي يعتبر قلب الأمة العربية والبوابة الشرقية للوطن العربي.

ومع الانسحاب الأمريكي من العراق تطوى صفحة مريرة من صفحات التاريخ العراقي، وتبدأ مرحلة جديدة يشوبها الغموض والحذر من عراق ما بعد الانسحاب، ومن ثم فإن دول مجلس التعاون الخليجي أضحت مطالبة في ظل هذه المرحلة الحرجة بدور فاعل ومؤثر لضمان أمن واستقرار العراق، والخروج من النفق المظلم الذي بات يخيم على كافة جوانب المشهد العراقي. فوفقاً للبعد الجغرافي والتاريخي وروابط العروبة والإسلام فإن دول مجلس التعاون الخليجي مهيأة للعب دور إيجابي أكثر تأثيراً إزاء التطورات التي من المحتمل أن يشهدها عراق ما بعد الانسحاب، فيمكن لدول المجلس أن توظف إمكاناتها السياسية والاقتصادية بشكل يسهم في ترتيب الساحة العراقية، من خلال استغلال تلك المقومات في الإسهام بدور إيجابي لإنضاج العلاقة بين الكتل السياسية، وعدم تهميش أية كتلة سياسية داخل العراق، مما يسهم في تشكيل حكومة إجماع وطني من شأنها بلورة وتكريس الأسس الدستورية التي ارتضاها الشعب العراقي، مما يوفر قدراً من الأمن والاستقرار ويعيد للعراق مكانته

الإقليمية والدولية الطبيعية. كذلك يمكن لدول المجلس أن تسهم بدور فاعل ومؤثر في القضاء على العنف في العراق من خلال مساعدة العراق على عبور محنته السياسية والاقتصادية، وعدم تحميل الشعب العراقي أوجاعاً أخرى من خلال تحميله للتعويضات الاقتصادية بحجة أنها قرارات دولية، فوضع العراق الاقتصادي المهلهل لا يتحمل في هذه المرحلة أي ضغوط أو التزامات اقتصادية أخرى.

وينبغي على دول المجلس أن تتخلى عن الموقف الصامت غير المدرك لمخاطر تطورات الساحة العراقية، لأن ما يجري في العراق من تطورات قد يقفز إلى غيرها من دول المجلس، فلهيب الأوضاع المضطربة في العراق قد يمتد إلى داخل العمق الخليجي، فالثابت أن عراقاً آمناً وموحداً يصب في مصلحة دول الخليج. وهذا مدعاة لتبني دول مجلس التعاون الخليجي سياسة خارجية أكثر فاعلية تجاه العراق، الأمر الذي أكده هانز بليكس الدبلوماسي السويدي، ومفتش الأسلحة السابق في الأمم المتحدة، حيث أعرب عن أمله في تساعد دول الخليج على استقرار العراق عقب انسحاب القوات الأمريكية وضرورة التعاون المثمر مع دول الخليج لأنه يمكنها دعم استقرار العراق وبالتبعية استقرار المنطقة برمتها.

ينبغي على دول المجلس أن تتخلى عن الموقف الصامت إزاء ما يحدث في العراق

وتجدر الإشارة إلى ضرورة أن تتعاطى دول مجلس التعاون الخليجي مع مسألة الوجود الأمريكي في الخليج بعد الانسحاب الأمريكي من العراق بشيء من الحذر والحيطة، حتى لا يثير هذا الأمر مخاوف الجانب العراقي، ويشعل فتيل الريبة والشك في الأوساط العراقية مما قد ينعكس على طبيعة العلاقات العراقية-الخليجية في المستقبل القريب، وخاصة مع تواتر العديد من التقارير التي تبرز تخطيط الإدارة الأمريكية لتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج بعد انسحاب القوات المتبقية في العراق، وتوسيع العلاقات العسكرية مع الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. فكل ذلك من شأنه إثارة الحساسيات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، وتلك القضية غاية في الأهمية وخاصة بعد أن صرح وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة في مقابلة مع «نيويورك في إشارة له إلى دول الخليج» بأنهم قلقون من أن الانسحاب الأمريكي «من العراق» سيترك فراغاً. وأضاف أن اقتراح الإدارة الأمريكية تعزيز علاقتها الأمنية مع دول الخليج لن يشكل بديلاً عما يحدث في العراق، لكنه ضروري في ظل الانسحاب لإظهار دفاع موحّد في منطقة خطيرة.

ولمعالجة هذا الفراغ الأمني المحتمل غداة الانسحاب الأمريكي من العراق تتراءى لي ضرورة الاتجاه صوب وضع ترتيبات أمنية مشتركة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي من شأنه تخفيف حدة القلق لدى دول المجلس من حجم الفراغ الأمني الذي سيترتب جراء الانسحاب الأمريكي من الخليج من جانب، ويوفر قدراً من الأمن للعراق ما بعد الانسحاب، وقد بدأ هذا الاتجاه يتبلور فعلياً حيث ذكر أحد المسؤولين العراقيين أن العراق يسعى للتوصل إلى اتفاق للدفاع الجوي المشترك مع دول الخليج العربية، من أجل تأمين مجاله الجوي بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وفي شأن آخر صرّح مدير مكتب الرئيس العراقي جلال الطالباني نصير العاني خلال مؤتمر صحفي في الرياض، بأن العراق يقترح توقيع اتفاق مشترك للدفاع الجوي مع دول الخليج، لا يغطي المجال الجوي العراقي وحده وإنما المنطقة كلها، موضحاً أن العراق يفتقر إلى الموارد اللازمة لتأمين مجاله الجوي، وأكد أن القدرات العراقية محدودة في هذا القطاع، مضيفاً أن بلاده تأمل بأن تكون الأيام التي يتعرض فيها مجاله الجوي للانتهاك من جانب قوة معادية قد ولت.

أخيراً وليس آخراً إن الفوضى التي أحدثها المحتل بسياساته وأدواته التي مارسها طيلة فترة الاحتلال أثبتت التجربة فشلها، وتنصل المحتل من كل طروحاته من جعل العراق بلداً يحتذى به بالديمقراطية والحريات وهو ما تماثله تصريحات أوباما نفسه حين قال «سنترك العراق للعراقيين»، وأنه سينسحب انسحاباً مسؤولاً. إن عراق ما بعد الانسحاب سيكون للعراقيين بجميع انتماءاتهم، فهم الذين أجبروا المحتل على خروجه بهذه الصورة المذلة، وأنهم قادرون على بناء صرح العراق من جديد بعون الله وبدعم من دول الجوار الخليجي، التي لا شك في أنها ستعمل على استعادة العراق إلى محيطه العربي وعودته إلى الحاضنة العربية بغية تعزيز الأمن العربي وتقليص النفوذ الإيراني المتغلغل في الشأن العراقي، وبالتالي ترميم التصدع الاستراتيجي الذي انتاب منظومة الأمن الإقليمي والعربي وإعادة ديمومة معادلة التوازن العربي. ونخلص إلى أن إعادة الأمن والاستقرار إلى العراق تشكل بما لا يدع مجالاً للشك سداً منيعاً تجاه التحديات والأطماع الإقليمية والدولية الطامحة إلى فرض نفوذها وهيمنتها على مقدرات وثروات منطقة الخليج العربي، ومن ثم بات التنسيق والتعاون بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة والأمني بشكل خاص أمر لا انفصام فيه وغاية حيوية أضحت من مقتضيات مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق ●

*باحث في الشؤون الخليجية

الاستراتيجية الأمريكية بعد الانسحاب من العراق

بصرف النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سحبت قواتها كلياً من العراق كما تقول أو كما تقوله الحكومة العراقية عنها، أو أنها لم تنسحب كلياً ولا تزال تحتفظ بوجود عسكري مؤثر في العراق كما تقول تقارير وجهات أخرى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تجيش الجيوش وتخوض حرب احتلال العراق وتسيطر على منابع النفط وتدمر أكبر قوة عربية لتسحب قواتها بعد ثماني سنوات هكذا وإن تكبدت خسائر كبيرة، من دون أن يكون لها وجود طويل الأمد في العراق وفي محيطه الإقليمي.

د. عيسى إسماعيل العبادي *

لابد أن نشير إلى أن الاستراتيجية الأمريكية تقوم على أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل: أن تتسامح حيال عدد من القضايا الأساسية أبرزها:

أولاً: سيطرتها على منابع النفط وإمداداته والسعي إلى الهيمنة على مصادر الطاقة الأخرى.

ثانياً: أمن «إسرائيل» وبقاؤها.

ثالثاً: امتلاك بعض الدول لا سيما الإسلامية لأسلحة الدمار الشامل أو نظم صاروخية متقدمة. وعلى وفق الاستراتيجية الأمريكية فإن أخطر عدو تواجهه الولايات المتحدة وأمنها القومي هو التحالف بين الأصولية والتكنولوجيا، مما يمكّن من احتمال التهديد ووقوعه في أي لحظة، الأمر الذي يجعل من الضروري الانتقال من سياسة الردع والاحتواء إلى سياسة الضربة الوقائية، التي تمنع حصول التدمير.

رابعاً: قيام أنظمة راديكالية «يسارية أو قومية أو أصولية» على أنقاض نظم موالية لها.

خامساً: اضطلاع أية دولة عربية بمشروع تنموي طموح مستقل عن سياق العولمة المؤمركة.

سادساً: قيام تكتل عربي يكون قوة إقليمية مؤثرة تنتهج سياسة تتقاطع مع السياسة الأمريكية في المنطقة والعالم.

أما القضايا الدولية والسياسية الأخرى مثل قضايا الديمقراطية والانقلاب عليها وحقوق الإنسان ومعاداة السامية والأرمن ومسلمي الشيشان وسواهم والمخدرات وغيرها، فهي وإن اتخذت ذرائع للتدخل في شؤون الدول الأخرى، فإنها تقع في وارد الأخذ والرد ولاتعد قضايا حاسمة للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن المعايير المزدوجة التي تستخدمها الولايات المتحدة إزاء القضايا المتماثلة.

هذه ثوابت في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة ولاسيما استراتيجيتها تجاه المناطق الجيواستراتيجية الحيوية وفي مقدمتها الوطن العربي والعالم الإسلامي، حيث تتركز مصادر الطاقة الرئيسية النفط والغاز، وتوجد قضية ما يسمى «أمن إسرائيل» والحركات السياسية والدينية المتهمة بالإرهاب أمريكياً.

هذا التركز الاستراتيجي والجيواستراتيجي في المنطقة وقلبها العراق الذي يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، يجعل أي حديث عن انسحاب أمريكي تام من العراق، أمراً لا يتسق والمطامح والمصالح الاستراتيجية الأمريكية.

ولهذا، فالولايات المتحدة الأمريكية وعلى وفق استراتيجيتها، لابد أن تحتفظ بوجود قوي في العراق، فضلاً عن الوجود العسكري الكثيف والمتعدد الأشكال في منطقة الخليج العربي، قد تختلف أشكاله، موظفون مدنيون، شركات أمنية، مدربون، وجود قوات قرب الحدود، طيران، تحالفات سياسية مع قوى محلية، شركات نفط، استثمارات، وجود استخباري، قد تختلف أشكال هذا الوجود،

الولايات المتحدة الأمريكية لم تجيش الجيوش وتخوض حرب احتلال العراق لتنسحب دون فائدة

لكن وظائفه تبقى واحدة لا تخرج عن إطار خدمة الوجود الأمريكي طويل الأمد في المنطقة. بيد أن هذا الوجود الأمريكي يواجه تحديات مختلفة تتعلق بالداخل العراقي والإقليمي وبالوضع الداخلي الأمريكي.

وقدر تعلق الأمر بالعراق فإن الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ الذي دمر البنية التحتية وحل الجيش والأجهزة الأمنية، لم يعمد إلى إعادة بناء الجيش والقوات المسلحة على أسس مهنية ووطنية وإنما أمر بريمر الحاكم المدني الأمريكي في حينه بتكوين قوات عمادها الميليشيات المسلحة للأحزاب التي تولت السلطة بعد الاحتلال. ولما كان ذلك قد استمر في ظل دستور تم وضعه ليكرس المحاصصة الطائفية والعرقية، فالخلل ظل قائماً منذ الاحتلال حتى عشية الحديث عن الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام ٢٠١١.

إن بقاء العراق من دون قوات مسلحة وطنية مبنية على أسس مهنية يهدد أمن البلاد ووحدتها واستقرارها، ومن ثم فإن العراق والحالة هذه يبقى منطقة فراغات استراتيجية تسعى القوى المجاورة إلى ملئها. وفي هذا الصدد، يجري الحديث عن نفوذ هذه الدولة أو تلك لاسيما إيران وتركيا. وهنا يبرز سؤال يتعلق بالاستراتيجية الأمريكية مفاده: هل الولايات المتحدة معنية ببناء عراق قوي؟ أم أنها تريده أن يبقى واهناً توجهه كما تشاء وتؤثر في وضعه الداخلي؟ وكيف يمكن أن يكون شكل الشراكة التي يتحدث عنها الطرفان الأمريكي والعراقي إذا كان أحدهما قوة عظمى والآخر بلد ضعيف ويجلس على محيط من النفط؟

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تظهر عزماً من أي نوع على بناء عراق قوي على أنقاض ما دمرته هي أثناء الغزو والاحتلال على مدى السنوات الماضية، في الوقت الذي كان فيه الدستور مبنياً على المحاصصة الطائفية والعرقية والحكومات المتعاقبة التي تشكلت على هذا الأساس غير قادرة على إنجاز مهمات البناء الوطني المطلوب، فضاعت أموال البلاد في ظل اتهامات واسعة بالفساد المالي والإداري لموظفين بدرجات وظيفية عالية، الأمر الذي يدفع إلى المزيد من التساؤل حول طبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ولماذا تريده أن يبقى واهناً؟ ومن هنا تتكشف حقيقة أن ذلك يخدم رغبتها في البقاء طويل الأمد في العراق والمنطقة ويقع في إطار سياسة التخادم بينها وبين القوى الإقليمية الساعية إلى مد نفوذها إلى العراق، فضلاً عن أن إبقاء البلد ضعيفاً من شأنه أن يخدم مشاريع الفيدرالية التي طرحها نائب الرئيس الأمريكي بايدن، والتي بدأت طلائعها تترى نتيجة الشعور المعلن عنه بالإقصاء والتهميش وغياب التوزيع العادل للثروات الوطنية الذي تعاني منه أغلب المحافظات. وهناك تحديات تتعلق بالانقسامات السياسية وغياب المصالحة الوطنية الحقيقية التي تحتاج إليها البلاد لإيجاد بناء داخلي متماسك ولمواجهة المخاطر الخارجية.

أما الاستراتيجية الأمريكية تجاه محيط العراق الإقليمي فلا تخرج عن الثوابت الستة التي أشرنا إليها آنفاً والمتصلة بالدرجة الأساسية بالبقاء الأمريكي طويل الأمد والسيطرة على مصادر الطاقة وقوس النفط الممتد من الخليج العربي حتى بحر قزوين، وما يعنيه ذلك من التحكم في مصادر الطاقة وحاجات الدول الكبرى من النفط والغاز وما يتبع ذلك من تأثير في استراتيجياتها الدولية، والمحافظة على أمن «إسرائيل» ومنع أي قوة عربية أو إسلامية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

الولايات المتحدة وفق استراتيجيتها لابد أن تحتفظ بوجود قوي في العراق

لذلك فإن الولايات المتحدة تتعامل مع القوى الإقليمية والدول الكبرى المتصلة بها وفق سياسات تحد من تهديدها للاستراتيجية الأمريكية ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة، بل إنها تسعى إلى وضع سياسات القوى الإقليمية والدولية في خدمة استراتيجيتها الشاملة. أما كيف يحدث ذلك، فإنه يتم عبر سياسة الترغيب والترهيب. ففي الوقت الذي تسمح فيه الولايات المتحدة للقوى الإقليمية بمد نفوذها في العراق والمنطقة، وتسمح أيضاً لها بالحصول على مصادر القوة بحدود تكفي لإخافة دول الخليج العربية لابتزاز هذه الدول كما فعلت دائماً، فإن الولايات المتحدة تثير قضايا أخرى للضغط على القوى الإقليمية مثل ملف المفاعل النووي الإيراني وفرض أشكال متعددة من الحصار على إيران والتهديد بتشديد الحصار على إيران وتحريك الداخل ضد حكومته، وتملك الولايات المتحدة ملفات عديدة للضغط على تركيا مثل إعطائها دوراً إقليمياً في المنطقة، ووجود تركيا في حلف شمال الأطلسي ودورها المحتمل في امتداده ليصل عبر العراق إلى منطقة الخليج العربي. كما أن هناك ملفات أخرى تتعلق بطلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والدور الأمريكي الممكن في هذا الشأن لاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها التأثير في مواقف العديد من الدول الأوروبية لمساندة الطلب التركي من عدمها. وهناك ملفات اقتصادية تتعلق بمرور أنابيب النفط والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين وغير ذلك.

أما تحديات الداخل الأمريكي فإنها تمثلت في تصاعد المطالبة بالانسحاب من العراق خلال ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن حيث تراجعت شعبيته تراجعاً كبيراً نتيجة الخسائر البشرية التي تكبدتها قوات الاحتلال الأمريكي في العراق نتيجة مقاومة الشعب العراقي لقوات الاحتلال إذ بلغت خسائر الولايات المتحدة حسب إحصاءات وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» (٤٤٨٧) قتيلاً منذ

الحديث عن انسحاب أمريكي تام من العراق أمر لا يتسق والمصالح الاستراتيجية الأمريكية

غزو العراق واحتلاله في التاسع عشر من شهر مارس عام ٢٠٠٣، وكان عدد القتلى حسب الإحصاءات الرسمية الأمريكية، قد بلغ حتى ٣١ أغسطس من عام ٢٠١٠، أي مع انسحاب آخر دفعة من القوات الأمريكية القتالية من العراق حسب البيانات الرسمية، ٤٤٢١ عسكرياً، قضى ٣٤٩٢ منهم خلال مشاركتهم في الأعمال القتالية، بينما بلغ عدد الذين أُصيبوا جرَّاء العمليات (٣٢٠٠٠) جريح.

أما الخسائر المادية، فقد قدَّرت وحدة البحوث في الكونغرس الأمريكي، وهي هيئة بحثية مرموقة وتتجاوز الأحزاب، أن تكون الولايات المتحدة قد أنفقت مع نهاية العام المالي ٢٠١١ مبلغاً قدره ٨٠٢ مليار دولار على تمويل الحرب، وقد جرى بالفعل تخصيص ٧٤٧,٦ مليار دولار منها. وهناك تقديرات أمريكية وغير أمريكية لخسائر الولايات المتحدة تبلغ أضعاف هذه الأرقام.

ونريد أن نقول إن الاستراتيجية الأمريكية الشاملة والتي اندفع المحافظون الجدد لاستثمار توجهاتها واحتلال العراق بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ واحتلال افغانستان «إذ احتل العراق عام ٢٠٠٣ لإحكام سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الطاقة»، واجهت مقاومة شديدة في العراق وتكبدت الولايات المتحدة خسائر مؤثرة، الأمر الذي استثمره الديمقراطيون ومرشحهم الرئيس أوباما للفوز بالانتخابات بعد أن تصاعدت النقمة الشعبية على استمرار الحرب في العراق حيث وعد أوباما ناخبيه بسحب القوات الأمريكية من العراق.

بيد أن الأزمة الاقتصادية العالمية والمشكلات الاقتصادية داخل الولايات المتحدة استثمرت من قبل الجمهوريين الذين سيطروا على مجلس النواب في انتخابات ديسمبر ٢٠١٠ في الوقت الذي احتفظ فيه الديمقراطيون بأغلبية في مجلس الشيوخ.

وفي مواجهة الحملات المستمرة للجمهوريين ضد الرئيس أوباما، لابد له أن يقدم ما يعده إنجازاً وهو سحب القوات الأمريكية من العراق حسبما وعد به الأمريكيين وناخبيه إبان حملته الانتخابية.

إذاً، كان لابد لأوباما أن يعلن الانسحاب الكامل لقواته لصرف الأنظار عن ثلاث قضايا أساسية وهي:

أولاً: إيفاءً بوعده لناخبيه واستعداداً للانتخابات المقبلة.

ثانياً: لتجنب أي حديث عن بقاء القوات الأمريكية بعد توقيع الاتفاقية الأمنية مع العراق والتي تسمى اتفاقية الانسحاب.

ثالثاً: لتجنب طلب الحصانة للقوات المتبقية في حال وجودها والذي يواجه رفضاً عراقياً.

رابعاً: إن فكرة الإعلان عن الانسحاب مع الإبقاء على وجود طويل الأمد، تستجيب لقوى الضغط داخل الولايات المتحدة لأنها تنسجم مع الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة ●

*قسم الدراسات الاستراتيجية
– مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد

الانسحاب الأمريكي من العراق وأثره في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات السياسية الإقليمية والدولية من حيث المدلول الاستراتيجي السياسي والاقتصادي، لذا فليس من قبيل المنطق القول إن الولايات المتحدة الأمريكية أتت إلى العراق لتغيير نظام سياسي فيه ثم تنسحب بعد ذلك من دون ترسيخ أهدافها الاستراتيجية «طويلة المدى»، أو على أقل تقدير من دون أن تخلف من يؤمن لها ما ترنو إليه، أو من دون وضع إطار استراتيجي يمنحها ما تريد، لذا فهناك أهداف على درجة كبيرة من الأهمية جاءت الولايات المتحدة من أجلها.

محمد وائل القيسي *

إن أي حديث عن انسحاب شامل يبقى محكوماً بالمرتكزات الاستراتيجية التي قدِمت الولايات المتحدة من أجل تحقيقها، ليس على صعيد العراق فحسب بل تمتد لتشمل ما وراء العراق وفق التخطيط الاستراتيجي لدوائر الفكر الأمريكي ونظرتهم للتغيير في المنطقة برمتها.

أولاً: العراق ما بعد الانسحاب «رؤية من الداخل»:

لا غضاضة في القول إن العراق دولة محورية في المنطقة، والكثير من الدول سواء المجاورة منها أو غير المجاورة لها مصالح حيوية في هذا البلد وبالتالي تتدخل من أجل ضمان مصالحها فيه، بالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح حيوية في العراق مثلما هو الحال مع الدول الأخرى وربما أكثر من الدول الأخرى لأن مشروع احتلال العراق لايقتصر على العراق فقط، وإنما يمتد ليشمل المنطقة المتمثلة في النفط والممتدة من الخليج إلى المحيط. وإذا ما أمعنا النظر وفق رؤية تحليلية للداخل العراقي سنجد أن الولايات المتحدة ذاتها عملت ومنذ الأيام الأولى للاحتلال على إرجاع الهوية العراقية إلى مكوناتها الضيقة بشكل ما أو آخر سواء القومية منها أو حتى المذهبية، الأمر الذي ترك أثره الواضح على هشاشة مركزية الحكم في الدولة العراقية وركاكة بناء الثقة المتبادلة بين مختلف القوى السياسية، الأمر الذي انعكس بدوره على مجمل العملية السياسية ومكوناتها، وهو ما أثار تساؤلات مشروعة عن ماهية الضمانات الواجب توفرها لاستقامة العملية السياسية في العراق في ظل غياب قوى الاحتلال عسكرياً وفي ظل الانعدام النسبي للثقة المتبادلة بين الكتل السياسية، لاسيما أن المشهد السياسي العراقي تعرض إلى أزمات سياسية تزامن ظهورها مع توقيت إعلان الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق، الأمر الذي يدفعنا وبإلحاح إلى القول إن المشهد العراقي ربما يتجه نحو الانحدار السياسي في ظل تعثره الحقيقي بين مد وجزر لمدة ثماني سنوات منذ الاحتلال ومن ثم فإن هناك احتمالية كبيرة لتدخلات أطراف إقليمية كلٌ حسب اتجاهه في التأثير على

العراق الجديد ربما سيلعب دور الداعم للمخططات الأمريكية في الخليج العربي وليس الكابح لها

المشهد السياسي العراقي تعرض لأزمات سياسية تزامن ظهورها مع توقيت الانسحاب الأمريكي

الوضع السياسي الداخلي والقرار السياسي للعراق، لذا ليس هناك اطمئنان استخباراتي للولايات المتحدة لانسحابها العسكري من العراق.

وبالمقابل فإن ذلك المشهد لا يغيّب الولايات المتحدة الأمريكية عن الساحة السياسية العراقية، لاسيما أنها كانت قد استبدلت وجودها العسكري بوجود سياسي غير مسبوق في العراق، إذ تشير بعض التقارير إلى أن السفارة الأمريكية في العاصمة بغداد تضم ما يقارب (١٥) ألف عنصر بين خبير ومتخصص في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاستخباراتية، الأمر الذي يدفعنا إلى القول باحتمالية جعلها مركز القيادة للعمليات والتخطيط في المنطقة انطلاقاً من بغداد، أما بالنسبة للاقتصاد العراقي فإنه يتجه نحو الارتباط بالاقتصاد الأمريكي عبر أطر وآليات معينة سواء اتفاقات وجولات تراخيص واستثمارات وشركات نفطية عاملة، الأمر الذي يتيح للولايات المتحدة الأمريكية استخدام الأداة الاقتصادية سبيلاً للتأثير في صناعة القرار السياسي الداخلي والخارجي للعراق، ناهيك عن الأدوات الأخرى المسماة أكاديمياً بـ «الأدوات الخفية» أي الأساليب الاستخباراتية والمخابراتية. كل ذلك يدفع بنا إلى التشكيك المشروع باستقلالية القرار والدور الإقليمي المتوقع أو الموظف للعراق لاسيما أن هناك اتفاقية الإطار الاستراتيجي ما بين العراق والولايات المتحدة التي تنتظر دورها في مرحلة ما بعد الانسحاب لتأخذ طريقها في التطبيق العملي لما سطر في ثناياها من بنود تحكم العلاقة المستقبلية بين الطرفين. لكن كل ذلك لايمنعنا من القول إن هناك ثوابت ينبغي أخذها في الاعتبار في زمن ما بعد الانسحاب:

١- إن قمة الثوابت الوطنية العليا هي وحدة العراق شعباً وأرضاً.

٢- إن أمن العراق «الأمن الوطني» من أمن وسلامة واستقرار العراقيين ورفاهيتهم.

٣- العمل المكثف لبناء العراق بوصفه دولة مؤسسات، أي دولة من أجل الدولة العراقية.

٤- إدراك القوى السياسية أن مرحلة الصراع يجب أن تنتهي لصالح التعاون بينهم من أجل الصالح العام للدولة العراقية.

٥- انطلاقاً من أهمية العراق وخاصةً على المستوى الإقليمي ينبغي أن تكون العلاقة مبنية على حسن الجوار، ليؤسس له دور جديد إيجابي.

٦- العمل على خروج العراق من الفصل السابع لانتفاء الأسباب الموجبة لذلك.

ثانياً: الانسحاب الأمريكي وبيئة الأمن الخليجي

يثير موضوع الانسحاب الأمريكي من العراق تساؤلات عن الأبعاد الاستراتيجية للانسحاب في نهاية ٢٠١١ ودوافعه، وهل هو

انسحاب بالمعنى المعروف، أم هو إعادة انتشار وانفتاح استعداداً لعمل عسكري مقبل محتمل.

فالقوات الأمريكية خرجت من العراق وتمركزت في الكويت ودول الخليج العربية، وباستطاعة هذه القوات العودة إلى العراق وبسرعة كبيرة بسبب القرب الجغرافي وقابلية الحركة العالية التي تمكنها من ذلك وخلال فترة قصيرة. ويلاحظ المراقب للأحداث أن هذه العملية جاءت في مرحلة تصاعدت فيها الضغوط على إيران بشكل متدرج بدءاً بالإعلام، ثم العقوبات الاقتصادية، واتهام إيران باغتيال رفيق الحريري، وإدارة تجارة المخدرات التي تهرب من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لصالح إيران، ثم الإعلان عن اكتشاف مؤامرة تدبرها إيران لاغتيال السفير السعودي في واشنطن، إذ وصفت الولايات المتحدة هذه الأعمال بأنها تهديد للأمن القومي الأمريكي وعلى الأرض الأمريكية، يضاف إلى ذلك اتهام إيران بدعم وتمويل وتدريب الجماعات المسلحة التي تستهدف القوات الأمريكية، ويشير ربط هذه الأحداث بالبرنامج النووي الإيراني والتقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية المثير للشكوك حول هذا البرنامج واحتمالات استخدامه في المجالات العسكرية وحالة الغليان الشعبي في العديد من دول الإقليم إلى احتمال إقدام الولايات المتحدة على القيام بعمل عسكري يستهدف ضرب أهداف داخل إيران يفضي تدميرها إلى إحداث تغييرات جذرية في الموقفين السياسي والعسكري لوضع حد لطموحات وتطلعات إيران النووية والإقليمية والتي تتعارض مع سياسات وأهداف الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، لاسيما بعد التهديد الإيراني الأخير في ما يتعلق بإمدادات النفط والذي جاء على لسان قائد البحرية الإيرانية حبيب الله سياري في ٢٠١١/١٢/٣٠ بالقول «إن قضية إغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات النفط سيكون أسهل من شرب كأس ماء إذا ما استدعت الضرورة ذلك» وهو تهديد واضح وصريح دفع الولايات المتحدة إلى القول إن ردها هذه المرة سيتجاوز العقوبات الاقتصادية في حالة إقدام إيران على مثل هكذا إجراء لما ينطوي عليه من خطورة تهدد ناقلات النفط العالمية. لذا نلاحظ أن هناك بوادر أزمة تلوح في الأفق وتتصاعد حدتها، وفي الوقت ذاته يضيق الطوق على إيران المحاصرة بالعقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية والوجود العسكري الأمريكي، ويتزامن هذا الفعل مع تشديد الضغوط على سوريا وعزلها، وتكثيف الخطاب السياسي الأمريكي الداعي للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان لإحداث تصدع وانفصال في العلاقة بين الشعب الإيراني وقيادته السياسية، لذا تضعنا هذه الأحداث المتفاعلة في البيئتين الإقليمية والدولية أمام احتمالين:

١- الضغط على إيران لإجبارها على الدخول في مفاوضات حول برنامجها النووي مقابل وعود وحوافز للتخلي عن طموحاتها النووية.

٢- اللجوء إلى استخدام القوة في حال فشل المسعى الأول، فالولايات المتحدة لا تسمح لأي طرف بتهديد مصالحها، أو الإخلال بالتوازن في الشرق الأوسط.

وفي كلتا الحالتين فإن العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ستتعرض إلى مخاطر أمنية، لاسيما إذا ما أخذنا في الاعتبار طبيعة الأهداف التي قد تتعرض للهجوم داخل إيران، وهل هي منشآت نووية، كيماوية، أم بيولوجية، وموقعها أو مدى قربها أو بعدها عن الحدود العراقية وحدود دول مجلس التعاون الخليجي؟ كذلك من الأمور التي يجب أخذها في الاعتبار هو طبيعة الرد الإيراني والأهداف المحتمل استهدافها داخل العراق أو دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في الأهداف والمصالح الأمريكية.

ليس هناك اطمئنان استخباراتي للولايات المتحدة لانسحابها العسكري من العراق

ثالثاً: مستقبل الدور المتوقع للعراق إقليمياً

لا جدال في أن المستهدف من عملية احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ هو ليس العراق بحد ذاته بل هي خطوة أولى لاستهداف إقليم الشرق الأوسط عموماً وإحكام القبضة على إقليم الخليج العربي بصورة خاصة، لذا فما إن احتل العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حتى بدأت رياح التغيير في الخريطة الجيواستراتيجية تلوح في الأفق. وهذا ليس بالأمر الغريب لطالما أن كل شيء كان مخططاً له مسبقاً في دوائر الفكر الاستراتيجي والمؤسسات الاستخباراتية الأمريكية. إذ إن احتلال العراق مثّلَ نهاية وبداية في الوقت ذاته، فهو نهاية لنظام سياسي لم يحسن التصرف مع الولايات المتحدة الأمريكية مظهراً العداء لها ومهدد لمصالحها في الخليج العربي «لطالما اعتبرته الولايات المتحدة منطقة نفوذ وجزءاً من أمن قومي أمريكي» بأفعال لم تنطو على التهديد فقط، بل وضعت موضع التنفيذ الميداني كما هو الحال مع حرب الخليج الثانية وأسبابها، فضلاً عن نهاية لفلسفة حكم ودولة دامت ثلاثة عقود. وفي الوقت ذاته هو بداية لدولة جديدة تحمل عقيدة جديدة وفلسفة حكم جديدة لتكون حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والتي قد تكلف بدور مستقبلي «من المؤمل أن يكون على المدى المتوسط القريب»، أي أن العراق الجديد ربما سيلعب دور الداعم للمخططات الأمريكية في الخليج العربي

وليس الكابح لها في ظل مؤهلاته الداعمة لذلك من مقومات المكانة والموارد لتأدية هذا الدور المنوط به إقليمياً، وبذا من المحتمل أن يغدو العراق أداة للمواجهة والتغيير السياسي والاقتصادي الإقليميين وبدوافع جلها من قبل الطرف المتحكم في نمط التغيير المطلوب. لذا تهدف الولايات المتحدة إلى جعل العراق نموذجاً لدولة ديمقراطية - ليبرالية للتأثير في منطقة الخليج العربي خاصة، ومن ثم محيط الشرق الأوسط عامة، لتغيير العقلية والثقافة وبما يلائم الأنموذج الأمريكي وعلى جميع الصعد.

إذ إن الولايات المتحدة تريد من العراق بعد استقراره بشكل كامل أن يكون حليفاً وليس عبئاً، والحليف يجب أن يكون له دور مؤثر على صعيد الإقليم بالدرجة الأولى ومن ثم التوسع لخدمة مصالح الحليف على الصعيد الدولي بالدرجة الثانية. من هنا بدأت عملية ترويج السياسة الأمريكية عبر إقامة النموذج الديمقراطي الممثل في العراق الجديد، فالولايات المتحدة تريد تقديم العراق على أنه النموذج الديمقراطي الأمثل الذي يمكن أن يساهم بنشر الديمقراطية في المنطقة.

كل ما تقدم يقودنا إلى إبراز احتمالية عودة فكرة الدعائم أو إقامة المرتكزات لدعم وتحقيق الأهداف الأمريكية في إقليم الشرق الأوسط عبر محور ثلاثي «العراق - تركيا - إسرائيل»، فمن غير المستبعد أن يوظف العراق للقيام بدور إقليمي على المدى المنظور وفق توجيه أمريكي باعتباره النموذج الجديد المطروح على وفق النمط الأمريكي في الشرق الأوسط. إذ أرادت الولايات المتحدة من العراق أن يكون نقطة انطلاق نحو تحقيق أهداف أخرى وفق نظرية «الدومينو» ومن ثم إمكانية إيجاد قيم جديدة معززة للوجود الأمريكي بدل القيم التي أسقطت مع سقوط حجر (الدومينو)، لاسيما أن الإدارة الأمريكية السابقة كانت قد أفصحت علناً عن ذلك بالقول «إن القيم الأمريكية السياسية قد باتت قيماً كونية ولهذا يجب أن تنقل إلى المجتمعات والأنظمة السياسية في العالم»، من هنا أريد للعراق مكانة جديدة تختلف عن مكانته السابقة لتؤمن نقل هذه القيم الأمريكية الممثلة في النظم الديمقراطية والليبرالية لدول منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام، ومن ثم جعل العراق النموذج الرائد والمروج والداعم للمخططات والسياسات الأمريكية في الخليج العربي. أما تركيا فقد رمت بنفسها في العمق الأمريكي للقيام بأدوار كفيلة بوضع مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة نصب أعينها، فهي الدولة التي دخلت وبقوة في مجمل قضايا الشرق الأوسط بما ينسجم والرؤى الغربية الأمريكية - الأوروبية، كما أنها الدولة التي تدعم حركات التغيير ضد النظم السياسية في دول المنطقة سياسياً على أقل تقدير، ولعل خير دليل ذلك الانقلاب المفاجئ في التعامل مع النظام السوري على أثر الأزمة التي تشهدها سوريا، متجاهلة بذلك العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية المعقودة بين الطرفين واحترام سيادة الدولتين وحسن الجوار، لا بل أحياناً تلوح بتحريك قطعات من الجيش التركي على الحدود السورية كورقة ضغط على النظام السوري، فضلاً عن احتضان التيارات المعارضة للنظام السوري وتوفير ملاذ آمن لها، كل ذلك لا يثير الحساسية في التعاطي مع الموقف لطالما كانت المسألة تهم الجانب الأمريكي ولطالما ليس هناك أدنى وجه مقارنة بين المصالح التي تربط تركيا بالولايات المتحدة على الصعيد الاستراتيجي عن تلك المصالح التي تربطها بسوريا، وكذلك هي الدولة التي تغازل من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إيران في بعض المسائل الحساسة والتي قد تدفعها للجلوس مرغمة أحياناً على طاولة المفاوضات. أما إسرائيل فكل تغيير تشهده المنطقة يصب في مصلحتها لطالما أنه يخدم الجهة القائمة به والتي تربطها بها علاقة تحالف استراتيجي طويل المدى ●

السفارة الأمريكية في العاصمة بغداد تضم ما يقارب (15) ألف عنصر

*ماجستير في العلوم السياسية الاستراتيجية
- جامعة النهرين - بغداد

الهوامش

❖ أ.م.د سرمد زكي الجادر، علي حسين العكيدي، ندوة علمية بعنوان: «الأبعاد الاستراتيجية للانسحاب الأمريكي من العراق» أقامها قسم الاستراتيجية بكلية العلوم السياسية - جامعة النهرين - بغداد بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٨.

❖ محمد وائل القيسي، القوى الإقليمية والتغيير في الشرق الأوسط، بحث قيد النشر.

العراق ودول مجلس التعاون: علاقات ما بعد الانسحاب الأمريكي

أدت التطورات في الساحة السياسية في العراق وتداعياتها على الصعيد الداخلي منذ أحداث الكويت في أغسطس ١٩٩٠ وما تبعها من تدخل غربي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ لتحرير الكويت، والتفاعلات التي صاحبتها من حصار اقتصادي وعقوبات شملت مختلف الجوانب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية التي استمرت أكثر من عقد من الزمن، وصولاً إلى قرار الولايات المتحدة في عهد إدارة جورج بوش الابن باحتلال العراق في ربيع عام ٢٠٠٣، إلى أن يتحول هذا البلد إلى بؤرة للصراعات الداخلية السياسية والتدخلات الإقليمية والدولية التي انعكست منذ ثماني سنوات على أمن واستقرار العراق ومنطقة الخليج العربي التي يمثل فيها العراق البوابة الشمالية لهذه المنطقة الحيوية من العالم.

د. مفيد الزيدي *

بعد فترة صعبة ومريرة شهدها العراق خلال سنوات الاحتلال الأمريكي بين (٢٠٠٣-٢٠١١) تم التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة والعراق على انسحاب كافة القطعات العسكرية الأمريكية في نهاية عام ٢٠١١، وبدء مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر لا تزال صورتها المستقبلية غامضة وضبابية تسودها وجهات نظر لتيارين: التيار الأول من المتفائلين بعراق حر ومستقل وذي سيادة يعود تدريجياً إلى الحضن العربي والقيام بدوره الفاعل والمؤثر سواء في أروقة الجامعة العربية أو في الأحداث الإقليمية والدولية، والتيار الثاني من المتشائمين الذين يخشون من الفراغ الأمني الذي تركه الأمريكان في العراق وما سيؤول إليه واقعه في ظل حالة التداعي التي تشهدها المنطقة مع هبوب رياح ما يعرف بـ«الربيع العربي» الذي تحول إلى خريف عربي وشتاء عربي ما زال مستمراً ومضطرباً، فضلاً عن التوترات بين إيران الجارة للعراق والولايات المتحدة والغرب حول البرنامج النووي الإيراني، ولعل كل هذه الإرهاصات تلقي بظلالها على علاقة العراق بدول مجلس التعاون الخليجي في حاضرها ومستقبلها القريب.

الانسحاب الأمريكي والأمن القومي

كانت الولايات المتحدة قد أعلنت في ٢٧ مايو ٢٠١٠ عن «وثيقة الأمن الأمريكي» لعام ٢٠١٠ في عهد الرئيس باراك أوباما، حيث ركزت في الشأن العراقي على سحب القوات العسكرية في نهاية عام ٢٠١١ مع الإبقاء على وجود مدني قوي في العراق بما يخدم المصالح الاستراتيجية الأمريكية، والحفاظ على الجهود السياسية والدبلوماسية والمدنية المبذولة لمساعدة الشعب العراقي، وحل الخلافات المعلقة ودمج اللاجئين المشردين الذين يستطيعون العودة إلى مجتمعهم، ومواصلة تطوير المؤسسات الديمقراطية ومعايير المساءلة واعتماد الدبلوماسية الإقليمية لضمان تحقيق انسحاب مسؤول

الإدارة الأمريكية تخطط لتعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج بعد الانسحاب من العراق

المرحلة المقبلة من تاريخ العراق ما زالت صورتها غامضة وضبابية

من شأنه أن يوفر للعراق فرصة تعزيز الأمن الدائم والتنمية المستدامة له ولمحيطه في الشرق الأوسط.

وهناك البعض ممن يرى أن واشنطن تريد عراقاً مستقلاً من خلال بناء مؤسسات الجيش والأمن وفرض السلطة على الجميع ومواجهة التدخل الخارجي، وأن تكون الدولة العراقية قوية تعيد مكانتها في النظام الإقليمي العربي.

وأكدت الإدارة الأمريكية أن الرئيس أوباما يخطط لتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، وإعادة انتشاره من جديد في الكويت لكي تتمكن واشنطن من التدخل السريع في حال تدهور الوضع الأمني في العراق أو حدوث تدخل خارجي في هذا البلد مستقبلاً.

وهذه الخطة حسب ما نشرتها صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية مؤخراً هي البديل بعد فشل إبقاء ٢٠ ألف جندي أمريكي عام ٢٠١١ في العراق، وإلى جانب ذلك سيتم إرسال سفن حربية إلى المياه الدولية في المنطقة إلى جانب القوات البرية الموجودة في الكويت. في الوقت الذي تحاول فيه واشنطن التي لها علاقات استراتيجية وعسكرية مع دول مجلس التعاون الخليجي أن تبني هيكلاً أمنياً جديداً في المنطقة، وأكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تلك الحقيقة بقولها «سيكون لنا وجود قوي مستمر في كافة أنحاء المنطقة وهذا دليل على التزامنا المستمر في العراق ومستقبل تلك المنطقة».

واقترحت حكومة أوباما بناء تحالف أمني قوي ومتعدد الأطراف مع دول مجلس التعاون الخليجي ينتظر موافقة قادة المجلس في قمتهم بالرياض.

مخاوف التدخل الإقليمي

هناك خشية حقيقية من أن يؤدي الانسحاب الأمريكي من العراق إلى تدخل القوى الإقليمية في شؤونه الداخلية وخاصة تركيا وإيران، فربما تسعى إيران إلى استخدام ورقة العراق أمام واشنطن بخصوص البرنامج النووي. ولذلك أمام العراق تحدي أن تكون له سياسة خارجية تضبط علاقاته مع دول الجوار الجغرافي مع تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد أحداث الحرب الغربية على ليبيا، ثم الأزمة في سوريا الآن، حيث تسعى أنقرة للعب هذا الدور في العراق بما يعزز مكانتها ومصالحها فيه.

ويرى المحللون أن خروج القوات العسكرية الأمريكية من العراق سيجعل ربما إيران الدولة الأقوى في منطقة الخليج العربي، وستميل الكفة لصالح إيران في المنطقة في ظل حالة عدم التوازن البشري والعسكري بينها وبين دول الخليج العربية. أما

تركيا فإنها تحاول أن تزيد نفوذها في منطقة الخليج العربي وتوطيد علاقاتها التاريخية مع دول هذه المنطقة لاسيما في ظل تزايد النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة بعد الانسحاب الأمريكي وتغير التوازنات الإقليمية في المنطقة.

وتسعى الولايات المتحدة إلى إقناع تركيا بعدم نشوء فراغ أمني في شمال العراق أو توتر بين العرب والأكراد بشأن المناطق الحدودية أو النفط أو قضية كركوك، وعدم إفساح المجال أمام حزب العمال التركي للسيطرة على مناطق نفوذ في شمال العراق وعدم قدرة القوات الأمنية العراقية على الدفاع عن هذه المنطقة. لذلك فإن واشنطن ترى أن دور تركيا جوهري في حفظ التوازنات الإقليمية في المنطقة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.

العراق ودول مجلس التعاون

تخشى دول مجلس التعاون الخليجي الست من الآثار الكبيرة التي قد يسببها الانسحاب الأمريكي من العراق، نظراً للجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية بين العراق ودول المجلس، حيث وضعت قمة دول مجلس التعاون الخليجي مهمات أساسية عدة لها من أبرزها دراسة الوضع في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، والبحث عن توافق خليجي للأمن والاستقرار في المنطقة بعيداً عن التجاذبات الإقليمية والدولية.

وعقدت بالفعل قمة دول مجلس التعاون الخليجي في ١٨ ديسمبر ٢٠١١ وسط ملفات حساسة ومعقدة أهمها، علاقة دول المجلس مع إيران بعد الانسحاب الأمريكي، والخشية من أن يؤدي ذلك إلى إيجاد فراغ أمني في منطقة الخليج العربي وازدياد النفوذ الإيراني في العراق، حيث كانت دول المجلس تعول على الوجود العسكري الأمريكي في العراق لاسيما أنها ترتبط باتفاقيات عسكرية وتحالفات ومصالح مشتركة مع الولايات المتحدة، فضلاً عن تخوف دول المجلس من تصاعد النفوذ والتنافس الإقليمي في العراق . وبشكل خاص مع تصاعد التوتر بين دول المجلس وإيران بعد تدخل «قوة درع الجزيرة» في البحرين في ربيع عام ٢٠١١ من أجل إرساء الأمن والاستقرار في هذا البلد الخليجي.

وتعتقد دول المجلس أن العراق سيقترب أكثر من إيران في ظل غياب واضح لدور دول كبرى إقليمية مثل تركيا والسعودية عن المشهد السياسي العراقي. والتخوف الآخر هو أن يؤدي الانسحاب إلى اضطرابات في المنطقة نتيجة لفشل العملية السياسية في العراق، ولجوء البلد إلى تحالف مع دول جوار أقوى.

وقد دعا العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز قادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى التعاون الأكبر، وأن أمن السعودية من أمن دول المجلس الأخرى، وأن يتم توحيد الصفوف في «كيان واحد» وتجاوز التعاون إلى «اتحاد» في كيان واحد، وتم طرح فكرة تحويل دول المجلس إلى اتحاد كونفدرالي من نوع ما نظراً لمخاوف المجلس بشأن الوضع الإقليمي، إلا أنها كانت بالواقع مشاورات بين قادة المجلس غير رسمية في هذه القمة.

رؤى خليجية تجاه مستقبل العراق

لابد من الاشارة إلى أن العلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في المجالات السياسية والعسكرية والتسليحية وضعت ترتيبات لاتفاقيات أمنية فيما بينها، وخاصة في السنوات الأخيرة لمواجهة أي تهديدات إقليمية لدول المجلس مع تعزيز القدرات العسكرية لها، وهذا يؤمن إلى حد ما مستقبل الأمن في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

> تسعى الولايات المتحدة إلى إقناع تركيا بعدم نشوء فراغ أمني في شمال العراق

ويرى مراقبون خليجيون أن معالجة مسألة الانسحاب الأمريكي من العراق تتطلب وضعها ضمن نظام الأمن الإقليمي، وأن خيار الأمن الخليجي ينطلق من حقيقة بلورة توافق أمني يجنب المنطقة المفاجآت أو الصراعات التي تهدد العيش المشترك لكل شعوب المنطقة، وأن التعاون الإقليمي هو الأجدى.

ويرى فريق آخر أن هناك مسؤولية تقع على العراق في قراءة المستقبل في علاقاته الإقليمية لبناء عراق قوي ربما يستفيد من خلالها العراقيون من تجاربهم المريرة والصعبة خلال العقود الثلاثة الماضية، لكي يستعيد العراق دوره العربي والخليجي بتعاون السياسيين العراقيين كافة في بناء مستقبلهم عبر الحوار والمصالحة الوطنية ونبذ الطائفية والمذهبية والعرقية وبناء عراق لكل العراقيين على أساس روح المواطنة ولا شيء غيرها وهي السبيل الأمثل لعراق قوي ومستقر وموحد له السيادة والاحترام من كل العالم، وينعم بالأمن والاستقرار ويضمن مستقبله، وهذا ربما سيفتح الطريق أمام العراق لكي يدخل منظومة مجلس التعاون الخليجي في قادم الأيام ●

*أستاذ تاريخ العلاقات الدولية والاستراتيجية - بغداد

التقارب العراقي-السوري:
هواجس صعود الإسلام السياسي السني

ذكرنا في دراسات سابقة أن الاحتلال الأمريكي للعراق في ربيع ٢٠٠٣ ساهم في تغييرات عديدة في المنطقة طالت النظام الإقليمي ووحداته؛ بحيث دفعت قوى لم تكن مرتبطة تماماً بالمشهد الشرق أوسطي مثل إيران إلى انغماسها بصورة كبيرة في كافة ملفات الشرق الأوسط؛ بحيث لا يمكن على سبيل المثال تصور معالجة برنامجها النووي وتداعياته الإقليمية أو الدولية من دون الحديث عن تنازلات مشتركة في الملفات المتفجرة الأخرى، مثل الملف الأمني العراقي أو الأزمة السورية في الوقت الحاضر، اللذين لها فيهما حضور متميز واستراتيجي.

رائد فوزي أحمود *

من ضمن التغييرات التي ساقها الاحتلال انقسام المنطقة إلى محورين متعارضين، الأول، يسعى إلى مد الجسور على الأرض ضمن معادلة طائفية وصفها الفريق المقابل بالهلال الشيعي؛ هذا المحور يمثله كل من إيران وسوريا ولبنان؛ وهو محور هدف إلى دعم المقاومة في مواجهة الغرب واصطفت إلى جانبه حركات فلسطينية مقاومة، حركة حماس والجهاد الإسلامي؛ ونتيجة للربيع العربي أصبح - واقعاً- أن العراق ما بعد عام ٢٠١٢ أصبح جزءاً من إرهاصات ومصالح هذا الهلال الذي وصف بمحور الممانعة أو المعارضة.

أما المحور الثاني فهو محور الاعتدال؛ أطرافه السعودية والأردن ومصر، وهو محور مدعوم من الولايات المتحدة والدول الغربية؛ يقف المحور بالضد من التوسع الإيراني ونفوذه المتنامي في المنطقة؛ إلا أن المحور أصابه تغير كبير دفعه «الربيع العربي» إلى تمتين أواصره بمشاركة تركية، كما جعل حركة مثل حماس تقترب أكثر من طروحات هذا المحور الجديد وتقرر الانتقال إليه.

وخلال الأعوام التسعة الماضية من عمر الاحتلال الأمريكي للعراق نشأ وضع غير مستقر لم يحقق لدولة الاحتلال أهدافها المرجوة من الاحتلال؛ فحتى الدول الحليفة لم ترض تماماً عن رغبات الجار الجديد في المنطقة «أمريكا» الذي حاول فرض معادلات إقليمية جديدة ونسقاً اجتماعية وسياسية غير متدرجة عليها، ما دفعها إلى مواجهة المشروع الغربي أو «الديمقراطي» الذي أرادت له الولايات المتحدة منهجاً بالمنطقة. لقد سعت الولايات المتحدة إلى تكييف سياسات وأنظمة دول المشرق التي تقيم فيها «العراق» للقبول بمشروعها الديمقراطي الغربي تارة بالضغط والتهديد وتارة أخرى بالإغراء، إلا أن ردة الفعل كانت عنيفة من قبل جميع الأطراف «والمحاور».

ولذلك كان من الطبيعي أن تبدأ الولايات المتحدة بإعادة التفكير في وجودها بالمنطقة سواء بإعادة ترتيب الأوضاع من جديد وهو أمر مكلف، أو الانسحاب تاركة العراق والمنطقة في دوامة من العنف وعدم الاستقرار، وهو ما يجعل وحدات النظام الإقليمي أمام مسؤولية تحديد مصيره وطبيعة تحالفاته «ومحاوره» المقبلة.

وفي نهاية العام الماضي انسحبت الولايات المتحدة من العراق في ظل وضع إقليمي غير مستقر يشي بمزيد من التوتر من دون وجود أفق لحلها أو إعادة التوازن للنظام، وهذه الوقائع هي:

❖ تنامي النفوذ الإيراني في العراق وانفرادها من دون أي ضوابط أو حسابات- في الساحة العراقية، باستثناء آمال بتعاظم الدور التركي ليحل مكان دور الولايات المتحدة في مسعى لإعادة

اتضح حجم التغيير في المواقف الرسمية العراقية تجاه سوريا في تبني حكومة المالكي مبادرة لإنهاء الأزمة في سوريا

التوازن العرقي والطائفي في العراق من جهة، وبما يحقق مصالح دول الإقليم المعنية وأجندتها من جهة أخرى، وهو ما يستدعي من دول الإقليم العربي السني الاقتراب أكثر من تركيا وتشجيعها على الدخول أكثر بالشأن العربي بالعموم، والعراقي بوجه الخصوص[1].

❖ «ربيع عربي» بدأ منذ ما يقارب العام نال من أنظمة وأعمدة الحكم الرئيسية في المنطقة، بل نال من أنظمة التفكير السياسية؛ بحيث مهد الطريق لدور جديد للتيارات الإسلامية على اختلاف انتماءاتها السلفية والوهابية والإخوان المسلمين في صناعة القرار بهذه الدول بمرحلة ما بعد «الربيع العربي».

❖ هذا الحضور الإسلامي في مرحلة الربيع العربي يمتد في إطاره الخاص إلى العالمية، حيث شهدنا انكفاء تيار الإخوان المسلمين عن التنسيق مع أفرع التنظيم المحلية في الدول الموجودة فيها.

❖ تنامي الأزمات الداخلية بحيث اتخذت طابعاً طائفياً فلم تعد محصورة في العراق ولبنان بل اتجهت إلى سوريا ومصر .

في ظل هذا الأفق يمكن تفهم أو تحليل طبيعة التغييرات التي طالت كلاً من سوريا والعراق في الآونة الأخيرة سواء في علاقات الدول العربية تجاههما، أو في العلاقات المتغيرة بين هاتين الدولتين، أو في طبيعة الائتلافات الداخلية والخارجية للقوى السياسية الفاعلة داخلهما، وتحديد البوصلة السياسية لوحدات الإقليم في المستقبل الذي يعقب الانسحاب الأمريكي من العراق والمنطقة.

في المشهد العراقي، بعد عودته من الولايات المتحدة ولقائه رئيسها طلب رئيس الوزراء نوري المالكي من البرلمان سحب الحصانة من نائبه السني عضو ائتلاف العراقية صالح المطلق تمهيداً لمحاكمته، لم يكتف المالكي بذلك بل اتهم نائب رئيس الدولة السني طارق الهاشمي بتورط حمايته في أعمال اغتيال وتهريب سلاح للمنطقة الخضراء للقيام بأعمال إرهابية؛ إذ كان القرار القضائي بتوقيف ومساءلة الهاشمي الشرارة التي أشعلت ناراً وحرباً بين مختلف القوى، حيث اتخذت اللغة أشكالاً مختلفة انتقلت من توجيه الاتهامات إلى شن عمليات مسلحة، والقيام بأعمال انتقام لم تكن إلا رسائل بين مختلف القوى؛ وهي لغة ألفها المواطن العراقي، وأصبحت سمة الحوار بين القوى العراقية على اختلاف انتماءاتها.

وعلى الرغم من تذرع المالكي بالقانون لتوجيه الاتهام نحو الهاشمي إلا أنه من الصعب الإقرار بصدق نواياه في تطبيق القانون، واعتباره أن جميع المواطنين تحت القانون؛ لكن في الوقت ذاته لا يمكن تقرير مدى مصداقية القرار الاتهامي من عدمه؛ حيث إن الهاشمي شأنه شأن كل القوى السياسية والقيادات السياسية في العراق لديه ميليشياته المسلحة الخاصة والتي تقوم بالأعمال القذرة نيابة عنه، كجزء من لغة التفاهم المشتركة بين القوى السياسية في حوارها المشترك؛ تلك اللغة التي تطورت خلال السنوات الماضية وأصبحت لغة معتمدة وربما أكثر إفهاماً من أية لغة أخرى؛ فالمالكي على سبيل المثال وباعتباره القائد العام للقوات المسلحة يقود بنفسه الفرقة الرابعة من الجيش العراقي؛ بحيث ترتبط الفرقة بمكتب رئيس الوزراء مباشرة، وتأتمر بأمره، وهو أمر مخالف للقانون، حيث يجب أن تكون مرتبطة بوزارة الدفاع. وينسحب الأمر على كل القوى الأخرى، فالتيار الصدري يملك جيش المهدي المسلح، وهو يقوم بأعمال انتقامية لخصومه السياسيين من دون أن تطاله يد القضاء، بل إن رئيس التيار مقتدى الصدر متهم بقتل عبدالحميد الخوئي رئيس المجلس الأعلى الإسلامي السابق، وهناك مذكرة توقيف بحقه لم تفعل حتى اللحظة. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فالمالكي منذ إدارته لملف مجالس الصحوة «السنية» سعى منذ البداية إلى إضعاف هذه القوة على اعتبار أنها أكبر تهديد لسيطرة الشيعة على الحكم على الرغم من دعم الولايات المتحدة وتشكيلها لها لمواجهة التنظيمات المسلحة و«القاعدة»؛ بالإضافة إلى ذلك، فالمالكي بجانب رئاسته للوزراء تولى حقيبة الداخلية، وحقيبة الأمن الداخلي، وحقيبة الدفاع، رغم مرور سنتين على تشكيل الحكومة وهو ما منحه القدرة والصلاحيات الواسعة لإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية، والشرطية، والمخابراتية والاستخباراتية الخارجية، ووضع جلّ أنصاره فيها، مع توليهم الصفوف القيادية فيها، بحيث تشير بعض المصادر إلى أن أياً كان الوزراء الأمنيين فلن يكون بمقدورهم إلا التعامل مع تغييرات رئيس الوزراء والهيكلة التي وضعها للمؤسسات الأمنية[2].

المحـــاور المتناقضة في العراق سيكون لها أثرها المدمر على المنطقة واستقرارها

إضافة إلى ذلك تشير المصادر المطلعة أن سلسلة اتهام المالكي لقيادات سنية لن تتوقف عند الهاشمي أو المطلك، بل تشير المصادر إلى إعداده ترتيبات جديدة للنيل من القيادي السني في القائمة العراقية راسم العيساوي، الوزير الحالي للمالية.

ولذلك لا يمكن تقرير صدق نوايا رئيس الوزراء في اتهام الهاشمي، وإنما الأمر جاء نتيجة:

١- رغبة المالكي في التخلص من الخصوم السياسيين خصوصاً مع انسحاب الولايات المتحدة وهو ما يجعل المالكي أقل حماية ويجعله عرضة لهواجس ومخاوف الانقلاب. فالمالكي يعيش منذ فترة طويلة بهاجس الخوف من الانقلاب عليه، وهو ما دفعه مؤخراً إلى القبض على مئات البعثيين السنة والقوميين الشيعة بناء على وثائق حصل عليها من الرئيس التنفيذي للمجلس الوطني الليبي الذي نقل سعي الرئيس السابق معمر القدافي إلى تشتيت الانتباه من خلال الانقلاب على المالكي والعملية السياسية في العراق ما يعيق الانسحاب الأمريكي من العراق[3].

٢- تداعيات الخشية من خسارة سوريا كامتداد للهلال الشيعي الممتد من إيران إلى جنوب لبنان، خصوصاً لمواجهة تعاظم نفوذ الإسلام السياسي السني «في العراق» الذي تقوده تركيا والسعودية وقطر[٤] بالتعاون مع حلفاء هذه الدول العراقيين وتحديداً القائمة العراقية؛ التي يشارك فيها الإخوان المسلمون والسلفيون بصورة كبيرة[٥]، حيث يعتقد المالكي أن الحركات الإسلامية السنيّة «العراقية» تسعى إلى اعتلاء موجة «الربيع العربي» واستغلال الفرصة، وركوب موجتها، من خلال دعم محور الرياض - الدوحة - تركيا، وبإسناد دولي أممي من محور واشنطن - باريس - لندن.

٣- اتجاه المالكي إلى تأزيم المشكلة لغايات الانقلاب على العملية السياسية وإبقائه حصرياً المتنفذ في تقرير مصير الحكومة وقراراتها ولذلك فهو يسعى إلى إبقاء انسحاب القائمة العراقية من الحكومة إلى الوقت الذي يعلن فيه عن تشكيل حكومة الأغلبية أي الائتلاف بين الشيعة والأكراد. وهو أمر قد يجده الأكراد مغرياً خصوصاً بعد انسحاب القوة التي حافظت على المصالح الكردية طوال الأعوام الماضية وهي الولايات المتحدة. فالأكراد معرضون لخسارة مكتسباتهم السابقة التي جاءت بدعم من ائتلافهم مع القوائم الشيعية من جهة، ونتيجة لدعم الولايات المتحدة وعدم رغبه الأخيرة في استثارة الأكراد من جهة أخرى[٦].

الاحتلال الأمريكي للعراق لم يحقق لدولة الاحتلال أهدافها المرجوة

ونتيجة لهذه الاعتبارات هزت العاصمة العراقية سلسلة من الانفجارات التي كشفت عن مؤشرات طائفية وراء هذه الأحداث من جهة، و تورط جهات إقليمية أو إيعاز من بعضها من جهة أخرى.

لقد جاء انفجار الأزمة السورية تزامناً مع إتمام انسحاب القوات الأمريكية من العراق وهو ما انعكس سريعاً في تفجيرات طائفية في بغداد كان واضحاً فيها أن الشيعة هم المستهدفون. ومن المفارقة أن الكتل الشيعية الرئيسية التي ناصب معظمها، النظام السوري أشد العداء، حتى إنها اتهمته بتفجيرات بغداد ٢٠٠٩ وطالبت بتحويل قادة النظام إلى محكمة الجنايات الدولية، تصطف اليوم خلف النظام السوري، وهي دلالة على أن المالكي أو الحكومة العراقية التي يترأسها «حكومة الأغلبية» بدأت تنظر للمشهد السوري من عدسة إقليمية أوسع، ترى في سوريا حلقة في الصراع لإسقاط «الهلال الشيعي»، لهذا نراها تنبري لتقديم كل عون مالي واقتصادي ونفطي وتجاري وسياحي متاح للنظام، بل يعتبر بعضها سقوطه «خطاً أحمر»، وهي مستعدة للذهاب حتى آخر أشواط المعركة. وهنا لا يمكن للمحلل استبعاد التوجيهات الإيرانية في هذا الاتجاه؛ وقد سبق ورصدت مصادر حركة بضائع وشاحنات غير اعتيادية على حدود البلدين «سوريا والعراق».

اللافت للانتباه أن التغيير في الائتلافات الداخلية لم تكن منوطة فقط بالشيعة أو حزب الدعوة وائتلاف دولة القانون، بل تشير المصادر إلى أن القائمة العراقية، الممثل الرئيسي للعرب السنة في العراق، نقلت حساباتها ومصالحها من كتف إلى أخرى؛ فإياد علاوي حتى إلى وقت قريب كان صديقاً لنظام الأسد، بل مرشح لرئاسة الحكومة بدلاً من نوري المالكي، وصالح المطلك الذي أقام فعلياً في فنادق دمشق شأنه شأن الهاشمي الذي اتخذ مع البعثيين المحسوبين عليهم اتخذوا من دمشق مقراً لهم؛ لكن الصورة اختلفت تماماً هذه الأيام؛ حيث بدأنا نلاحظ انسجاماً وروابط وثيقة بينهم وبين المعارضة السورية، بحيث بدأوا يتبنون أطروحاتها، ويدعون إلى تغيير النظام.

وكانت هذه التحالفات والاصطفافات غير المعهودة كفيلة بتفجير مخاوف المالكي[٧] من جهة والقوى السنية من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى الانفجار الذي شهدناه مؤخراً.

بكلمة أخرى، إن الأزمة السياسية التي نالت من العاصمة العراقية جاءت نتيجة طبيعية للائتلافات المتغيرة في الإقليم والداخل العراقي، وذلك نتيجة للانسحاب الأمريكي من جهة، ونتيجة لتداعيات «الربيع العربي» من جهة أخرى، فالأمر له امتداداته الإقليمية التي يصعب تداركها في مؤتمر وطني يعقد في العراق ولذلك يتوقع المراقبون استمرار تردي وتشعب الحالة الأمنية في المرحلة المقبلة؛ فالأمر لم يعد محصوراً بالأطراف العراقية بل لوحدات الإقليم أيضاً.

المبادرة العراقية

اتضح حجم التغيير في المواقف الرسمية العراقية تجاه سوريا في تبني حكومة المالكي مبادرة لإنهاء الأزمة في سوريا، وهو ما لاقى معارضة كبيرة من قبل خصوم دمشق من العراقيين المرتبطين بالرياض والدوحة وتركيا. فالقوى السياسية العراقية المرتبطة بالهاشمي وصالح المطلك، حثّت واشنطن من أجل، ألا تعيد انتشار قواتها في العراق المحتل، أو سحب بعضها، حتّى تعمل على تأمين السنّة العراقيين من مخاطر الشيعة العراقيين؛ جاء ذلك على خلفية ازدياد التوترات الواضحة، ومشاعر العداء المتبادل على الخطوط الإثنو-طائفية العرقية العراقية. لقد حرّك الهاشمي والمطلك، القوى السياسية التابعة لهما لإثارة الخلافات العراقية ؟ العراقية الداخلية، من خلال تشجيع إنشاء المجالس الإقليمية في محافظة صلاح الدين، ومحافظة ديالى، حيث من شأن ذلك أن يتيح ويقود إلى إنشاء إقليمين سنيين، على غرار إقليم كردستان العراق.

وفي السياق ذاته، يدرك المالكي أن استمرار وجود محور الهاشمي - مطلك، في توليفة الحكم ما بعد بدء الانسحاب الأمريكي من العراق،

من شأنه أن يعقّد عملية صنع القرار السياسي العراقي، كما أن الحكومة الائتلافية العراقية الحاكمة الآن، والتي هي نتاج ضغوط أمريكية سابقة، فشلت حتى اللحظة في مهامها أو في إدارة توازنات المصالح الإقليمية والدولية العراقية، لجهة حسابات الأوضاع الشرق أوسطية الساخنة والجارية الآن. ولذلك أصبح المالكي أكثر اهتماماً بافتعال الأزمات الداخلية سعياً لتشكيل حكومته المطلقة بناء على مبدأ الأغلبية، وهو ما صرح به مراراً وتهديده للقائمة العراقية المنسحبة من الحكومة في حال استمرت في رفض الانضمام للحكومة.

وتتحدث المعلومات، وعلى أساس توجيهات أو إيحاءات، عن علاقات وروابط محور الرياض - الدوحة - تركيا، مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث هناك تعاون واضح بين محور الهاشمي - المطلك مع القوى الكردستانية الحاكمة، في أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق ، كذلك بسبب روابط أربيل مع العاصمة الأمريكية واشنطن، كل هذه الفسيفسائية السياسية في الروابط والعلاقات، جعلت جلّ القوى السياسية العراقية الأخرى، وخاصةً دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي، تعتبر ذلك سلّة مصادر التهديد المحتمل لاستقرار العراق في مرحلة الانسحاب الأمريكي من العراق. باختصار لا يمكن اعتبار الأزمة السياسية الخانقة والمتشعبة في العراق نتيجة لعوامل داخلية مرتبطة بمصالح القوى السياسية المتناقضة أو لاعتبارات الطائفية الداخلية، بل هي مواجهة بين المالكي ومن يقف وراءه «سوريا وإيران» من ناحية، وحلفاء المحور «السعودي - القطري» العراقي، وبعض حلفاء تركيا ومن ورائهم «الرياض والدوحة».

هذه المحاور المتناقضة سيكون لها أثرها المدمر على المنطقة واستقرارها، وهو ما -بحسب بعض المصادر المطلعة- سيجعل مناطق الحدود السورية-العراقية مشتعلة، مثلما جرى على طول المناطق المتاخمة، للحدود السورية - اللبنانية، وخاصةً في منطقة تلكلخ السورية؛ ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فالمصادر تعتقد أن مخطط إشعال الحدود سيمتد للحدود الأردنية-السورية ●

*باحث ونائب مدير عام المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

الهوامش

١- تتواتر المعلومات عن تنسيق سعودي قطري تركي لتشكيل محور من هذه الدول يستعيض عن محور الاعتدال السابقة التي كانت محصورة بالدول العربية.

٢- كنا سبق وتحدثنا في دراسات سابقة أن جهاز المخابرات العراقي، الذي ارتبط مباشرة بالإدارة العسكرية لقوات الاحتلال وتحت إدارة السنة وتحديداً برئاسة محمد الشهواني وقع منذ سنوات تحت الولاية المباشرة للمالكي، الذي عكف على طرد كل العناصر التي عملت مع النظام السابق ثم مع قوات الاحتلال ونقل عدداً كبيراً من العاملين في وزارة الأمن الداخلي وهو من الشيعة الذين سبق وعموماً مع المخابرات الإيرانية؛ بحيث وضع على رأس هذا الجهاز، شخصية استخبارية وسياسية موالية له ولإيران، وهو اللواء شيروان الوائلي.

٣- تؤكد مصادر عراقية أن المالكي يعتقد وحلفاؤه في الائتلاف الشيعي، أنّه معرّض للاستهداف الإقليمي الخارجي، وأن الأمر ليس بجديد بل كان جزءاً من سلوك المالكي خلال الأعوام الماضية تجاه خصومه السياسيين، حيث يعتقد أنهم يسعون للإطاحة به وبواسطة دول مجلس التعاون الخليجي، وبعض الدول العربية؛ ولذلك، ولمواجهة ذلك سعى المالكي وأعوانه، إلى السيطرة على جهاز قوّات مكافحة الإرهاب، وعلى جهاز قوّات العمليات الخاصة الخارجية.

٤- تشير المصادر إلى أن الإخوان المسلمين العراقيين، يدعمون الثورة السورية ضد النظام، ويدعمون توجهات الولايات المتحدة الأمريكية إزاء إيران وسوريا، وتشير المعلومات إلى أن هناك قوى سياسية عراقية، تابعة للهاشمي والمطلك، نسّقت وتنسق، مع محور واشنطن - الرياض - الدوحة، بالتفاهم مع تركيا، لإدخال الأسلحة والمسلحين عبر الحدود لاستهداف سوريا ونظامها.

٥- يرتبط جناح الإخوان المسلمين في القائمة العراقية مع قطر ويمثل هذا الجناح طارق الهاشمي تحديداً، في حين العناصر المرتبطة بالجماعات السلفية الوهّابية، فهي أقرب إلى السعودية، أما العناصر المدنية - العلمانية بالقائمة العراقية فهي أقرب لمحور واشنطن - باريس - لندن - تل أبيب.

٦- انظر بحثنا الموسوم «العراق والأمن المفقود» منشورات المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، والمنشور في صحيفة «العرب اليوم»، ٢٠١٠.

٧- القوى الشيعية الأخرى مثل التيار الصدري الذي بدأ يدعم النظام السوري رغم اتهامه العلني أكثر من مرة بتورط النظام البعثي على حد وصفه بعمليات قتل العراقيين.

العلاقات العراقية – الخليجية
بعد مرحلة الانسحاب الأمريكي

تحاول هذه الورقة التعرف إلى أهم النقاط الفارقة التي أفرزتها التجربة السياسية العراقية الوليدة بعد عام ٢٠٠٣، أي بعد الإطاحة بنظام دكتاتوري شمولي على صعيد علاقاته مع دول الجوار ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، ولا بد من التذكير بأن الأدبيات السياسية في معظم البلدان العربية سعت إلى إيجاد صورة نمطية عن العراق الجديد إذ باتت تنظر إلى العراق كأنه مترادف مع تجربة سياسية تفضي إلى التمزق والتشرذم حتى غدت صفة التغيير السياسي في المنطقة مقرونة بالخوف من تكرار التجربة العراقية التي أمست كأنها دليل على الفشل أو الإخفاق الذي يرادف التجربة السياسية التي تتخذ الديمقراطية بديلاً عن النظام المركزي والشمولي لا سيما في بلد تتنوع مكوناته وتتعدد قومياته ومذاهبه.

علاء عبدالرزاق *

تركت مثل هذه النظرة تأثيراً كبيراً على طبيعة الدور العراقي في المنطقة بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص كما تركت بصماتها على حجم ونوع العلاقات العراقية-الخليجية. ولابد من تقرير حقيقة تاريخية شكلت الملمح الأساسي لبناء الدولة العراقية منذ بداية عقد العشرينات في القرن الماضي ألا وهي افتئات المشروع السياسي العراقي الذي تشكل بعد احتلال القوات البريطانية للعراق على الإرث السياسي العثماني، والذي قام على حصر المشاركة السياسية في الحكم وحق التعليم والحقوق الاجتماعية الأخرى على فئة محدودة من المكونات المجتمعية العراقية، ولقد بقيت هذه الفئة تسعى إلى احتكار ما ورثته من امتيازات منحت لها في الحقبة العثمانية من دون الالتفات إلى حقيقة الواقع السكاني الموجود في العراق والذي كان سيؤدي مع استمرار نهج الاستئثار إلى مخاطر وخيمة كان من الممكن أن تؤدي بالتجربة الوليدة في العراق إلى مخاطر الانهيار. ولقد أفرزت هذه الحقيقة التاريخية تأثيراً على البناء السياسي في العراق وسمه بطابع عدم الاستقرار إلا في حقب محدودة، ولم يكن حتى في هذه الحالات إلا بمثابة مرجلٍ يغلي بهدوء وبطء سرعان ما ينفجر إذا ما أتيحت له الفرصة.

لقد أمل عدد كبير من العراقيين بأن يتفهم العرب هذه الحقيقة وهي أن اختلال المشاركة السياسية في العراق ولّد جملة من النتائج السلبية على صعيد علاقة العراق مع الجوار الإقليمي، وأفضى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في الداخل والذي قاد بدوره إلى توتر دائم في علاقات العراق مع الإقليم المجاور كان من محصلتها احتلال الكويت وتدمير ما تبقى من نظام إقليمي عربي.

وسوف نحاول أن نتعرض هنا إلى مواقف دول الخليج العربية من الواقع السياسي العراقي الجديد ومدى تأثرها بالتغيير السياسي الحاصل بعد عام ٢٠٠٣ ومدى تأثير انسحاب القوات الأمريكية بعد دخول اتفاقية الإطار الاستراتيجي حيز التنفيذ بنهاية عام ٢٠١١. ولابد من تقرير حقيقة أساسية كانت ولا تزال تزعج معظم القوى السياسية والمجتمعية العراقية ألا وهي نظرة الكثير من دول الجوار الإقليمي للعراق على أنه دولة مكونات وليس دولة مواطنة تتحدد فيه مصالحه الاستراتيجية في ضوء رغبة مكوناته في العيش سوية بظل وطن واحد.

ولعلنا في تتبعنا لموضوع تأثر دول الخليج العربية بالواقع السياسي العراقي سوف نعمل على التركيز على بلدين هما المملكة العربية والسعودية والكويت وذلك لمجاورتهما للعراق وتأثرهما بشكل مباشر بالأوضاع السياسية والأمنية فيه.

ليس هنالك ما يخيف السعودية لو تفاهم الشركاء العراقيون على صيغة مشتركة تستوعب الخلافات الداخلية

لقد مرت العلاقات العراقية-السعودية بحقب من التوتر بعد تأسيس وظهور الدولتين في العصر الحديث في العقد الرابع من القرن العشرين وكانت محصلةً لاختلاف البيتين المالكين في كل من العراق والسعودية على عرش الحجاز، ورغم ذلك فقد شهدت الحقبة التي سبقت احتلال الكويت تعاوناً وطيداً بين الدولتين لا سيما خلال فترة الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، ثم شهدت نكوصاً وتراجعاً خلال عقد التسعينات، ورغم أن السعودية قدمت دعماً لوجستياً للقوات الأمريكية التي اجتاحت العراق وأسقطت نظام صدام حسين في مارس ٢٠٠٣ إلا أنها أعلنت وعلى لسان كبار مسؤوليها رفضها للتدخل العسكري كوسيلة وحيدة لإسقاط النظام العراقي السابق، ولقد بينت في أكثر من مناسبة عن الأولويات التي تخص سياستها الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ وهي منع انزلاق الأوضاع السياسية في العراق إلى حالة من عدم الاستقرار الذي يؤدي إلى خلخلة الأمن الداخلي في السعودية، وعدم هيمنة شيعة العراق على شؤون الحكم بالشكل الذي يقوض دور السنة، وأخيراً السعي لعدم انفراد إيران بدور كبير في العراق بالشكل الذي يؤثر في المصالح الاستراتيجية السعودية. وإذا ما أردنا تبيان الأهداف السعودية على المدى البعيد فسوف نجدها متمثلة بعدم رغبة السعودية في ظهور العراق كقوة مؤثرة وفاعلة في السوق النفطية على الأقل خلال العقد المقبل وضمان عدم ظهور العراق بمظهر القوة الاستراتيجية الكبرى التي تغدو قادرة على تهديد السعودية أو العبث بأمنها أو أمن بقية دول مجلس التعاون. وقد يكون مثل هذا الرأي لدى عدد كبير من العراقيين أو فهموا أن سياسة السعودية تسير بهذا الاتجاه.

الكويت ودول الخليج تخشى أن يغدو العراق ملجأً آمناً للجماعات الإرهابية المسلحة

لقد سعت السعودية ومن أجل تطبيق وتفعيل استراتيجيتها هذه إلى حث العراقيين على اللجوء إلى آليات المصالحة الوطنية والشراكة بديلاً عن اللجوء إلى أساليب العنف لحل الخلافات السياسية، وعلى هذا الأساس فقد رعت جملة من المؤتمرات الإقليمية التي رمت إلى تحجيم العنف أو تقليصه في الداخل العراقي والحيلولة دون امتداده إلى الداخل السعودي، وتؤشر جملة من الدراسات والتحليلات إلى أن المملكة لا تسعى جاهدة إلى مساعدة الحكومة العراقية وذلك لاعتقادها بأن المشروع السياسي للحكومة القائمة يحمل في طياته سمةً مذهبية، وهو الأمر الذي قد يدعوها لأن تقوم بتقديم دعم مادي لشيوخ القبائل من المسلمين السنة وكذلك قادة المجموعات التي تعرف بالصحوات.

كما أكدت السعودية وعلى لسان كبار قادتها عدم رغبتها في امتداد إشكاليات المشاركة في السلطة داخل العراق إلى خارجه، وبالتالي تأثر الداخل السعودي بحيثيات الصراع العراقي وسعيها لأن يتفق القادة العراقيون على صيغة تكفل تقاسم السلطة بنحو متوازن بحيث يبعد مخاطر العراق واحتمال امتداد آثاره على الأراضي السعودية. والواقع أنه ليس هنالك ما يخيف السعودية لو تفاهم الشركاء العراقيون على صيغة مشتركة يمكن من خلالها استيعاب الخلافات الداخلية وبالشكل الذي يفضي إلى قيام عراق قوي ومسالم وفي الوقت ذاته قادر على أن يكون طرفاً فاعلاً في حل مشكلات المنطقة وأزماتها.

ورغم أن الحكومة السعودية قد قصرت في دعم العملية السياسية في العراق إلا أن ذلك لم يمنع من قيام علاقات دبلوماسية وتجارية نشطة بعد عام ٢٠٠٣، وجرت محاولات حثيثة لإعادة فتح السفارة السعودية في بغداد، لكن مثل هذه الجهود لم تنجح وذلك لتذرع الحكومة السعودية بالمخاطر الأمنية الموجودة في بغداد والتي تعيق البعثة الدبلوماسية السعودية من أداء مهامها بشكلٍ فاعل.

وتجد الحكومة السعودية قدراً كبيراً من الحرج في تعاملها مع الواقع العراقي، ذلك أنها تدرك أن بعض الفصائل المسلحة العراقية تندرج في إطار الجماعات التي تصنف بكونها «إرهابية» في المملكة، وبالتالي فإن احتمال قيام السعودية بدعم هذه الفصائل سوف يعرضها للانتقاد من لدن الولايات المتحدة، وكذلك فإن القادة السعوديين يدركون أن تراخي وتراجع سلطة الحكومة العراقية في مقابل توسع نفوذ هذه الجماعات التي تعادي نظام الحكم السعودي سوف يقوضان جهود المملكة الرامية لتحقيق قدر كبير من الاستقرار في هذه المنطقة. كما أن تراخي قبضة الحكومة العراقية يعني فيما يعنيه نشوب النزاع المذهبي الذي سوف يترك آثاره المدمرة على أمن المنطقة، وسوف يغذي عوامل التوتر في أكثر من بلد خليجي، وسوف لن تسلم السعودية نفسها من آثاره. ولقد بينت المملكة وعلى لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل أنها تقف على مسافة متساوية من كافة مكونات الشعب العراقي، ولن تكون بمثابة الجهة التي تقدم دعمها لأبناء مذهب معين على حساب المكونات الأخرى. وإذ ترمي السياسة الخارجية السعودية وعلى المدى الطويل إلى تحقيق الاستقرار ونزع فتيل أي أزمة مذهبية محتملة في العراق وبالتالي عودة العراق إلى ممارسة دوره الطبيعي في المنطقة ودعم جهود الإعمار وإعادة البناء فإنها تشعر في الوقت ذاته بأن مثل هذه الأهداف سوف تؤدي إلى بروز مخاطر مستقبلية محتملة لا سيما في حالة بروز نهاية لدور جماعات العنف المسلح في العراق وبالتالي احتمال عودة أعضائها من السعوديين لممارسة عمليات مسلحة داخل الأراضي السعودية. ولا بد من التذكير بأن دور أو نوع القيادات العراقية المستقبلية وطبيعة علاقاتها مع دول الجوار ومنها

إيران سوف يحجّم أو يضخم المخاوف السعودية من الدور الذي يمكن أن يلعبه العراق في المنطقة.

العلاقات العراقية - الكويتية بعد عام ٢٠٠٣

لم يستطع البلدان الجاران تجاوز الجراح التي ولدها غزو النظام السابق للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠، ورغم أن القيادة الكويتية استبشرت خيراً بزوال نظام صدام حسين إلا أن هنالك جملة من المخاوف التي تولدت بعد تأسيس النظام الجديد ولا سيما على صعيد هيمنة الأحزاب الإسلامية، واحتمال امتداد آثار الصراع المذهبي في العراقي للكويت، والمطالبة بإلغاء الديون الكويتية المترتبة على العراق، وكان أخيراً وليس آخراً البدء بمشروع ميناء مبارك الكبير والذي يمكن أن يؤدي إلى توتر جديد في العلاقات بين البلدين الجارين. ورغم أن الكويت ضمنت وإلى حد كبير عدم وجود تهديد لأمنها واستقرارها بعد زوال النظام السابق في العراق إلا أنها وكبقية دول مجلس التعاون لديها جملة من الهواجس من اندلاع أعمال توتر مذهبي في العراق وهو احتمال امتداد هذه الأعمال للكويت وتوسع نشاطات الجماعات الإرهابية المسلحة، وبالتالي بقاء الوضع العراقي مشحوناً بحالة من التوتر وأعمال العنف التي لن تبقى محصورة في الداخل العراقي. وتخشى الكويت كما هو الحال مع بقية دول الخليج أن يغدو العراق ملجأً آمناً للجماعات الإرهابية المسلحة بعد انسحاب القوات الأمريكية، ومع عدم وجود جهوزية واستعداد كامل لدى الجيش العراقي الجديد لمواجهة المخاطر المترتبة على وجود جماعات العنف المسلح.

> السعودية وضّحت أنها تقف على مسافة متساوية من كافة مكونات الشعب العراقي

لقد برزت نقطة فارقة وحساسة في العلاقات العراقية-الكويتية هي قضية خروج العراق من طائلة البند السابع وعودته لممارسة دوره السيادي الكامل في الشؤون الخارجية بالشكل الذي كان عليه قبل دخول قوات النظام السابق للكويت في أغسطس ١٩٩٠، ومن المعروف أصلاً أن هنالك فقرة قد تضمنها أحد بنود الاتفاقية العراقية-الأمريكية وهي الفقرة (٢٥) ألزمت بموجبها الولايات المتحدة باتخاذ كافة الجهود اللازمة من أجل عودة العراق لممارسة دوره السيادي الكامل ولا سيما على صعيد التصرف بأمواله وودائعه الموجودة في البنوك الأجنبية، وكانت جهود العراق الخاصة بإخراج البلاد من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قد اصطدمت برغبة الكويت الخاصة في استيفاء الديون العراقية تمهيداً لخروج العراق، أي بمعنى أن هنالك بعض النقاط العالقة التي لم يتم التوصل بشأنها إلى حل مرض بين العراق والكويت ومن دونها لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال إخراج العراق من طائلة الفصل السابع. وفي المقابل فإن القيادة العراقية ترى أن جزءاً من أموال التعويضات الخاصة بالكويت قد تم استيفاؤها وبالتالي فليست هنالك حاجة لاستمرار هذه التعويضات، التي أضحى العراق بحاجةٍ ماسة لها لإعادة الإعمار وتدشين مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويرى كثير من العراقيين سواء على صعيد النخبة السياسية أو الأكاديمية أن هنالك ضرورة لطي صفحة الماضي الأليمة بين العراق والكويت والبدء بمرحلة جديدة تُمد فيها جسور الثقة المتبادلة تمهيداً لعودة العلاقات الطبيعية بين البلدين وهي علاقات لا تقتصر بأي حالٍ من الأحوال على الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، بل تشمل بعداً اجتماعياً كان حصيلة لتداخل صلات النسب والجيرة بين المجتمعين العراقي والكويتي.

ويمكن أن نخلص إلى جملة من النتائج تخص طبيعة العلاقات الموجودة بين العراق وكل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وهما عينتان على العلاقة العراقية-الخليجية وهي:

١- هنالك ارتياح لدى دول الخليج العربية من سقوط نظام صدام حسين، ولكن مع ضرورة الحفاظ على الآلية السابقة للحكم في العراق، أو على الأقل إيجاد قاعدة من التوازن لا تتم فيها هيمنة فئة على حساب تهميش الفئات الأخرى.

٢- وجود خشية من الاختلال الحاصل في قاعدة وهرم السلطة في العراق الجديد واحتمال تأثيرها على الواقع المجتمعي بتفرعاته المذهبية في بلدان الخليج.

٣- السعي لأن تقوم الولايات المتحدة بترتيبات أمنية وسياسية تسبق انسحاب قواتها بشكل كامل عن الأراضي العراقية.

٤- ضرورة التنسيق بين الولايات المتحدة ودول الخليج بشأن أمن المنطقة بعد الانسحاب الأمريكي.

٥- السعي لعدم امتداد آثار أي صراع مذهبي أو قومي في العراق خارج الحدود العراقية والإعلان عن عدم الرغبة في التدخل في الشأن العراقي الداخلي.

٦- الحيلولة دون تداعي قدرات الحكومة العراقية في صد الجماعات المسلحة وعدم وقوع العراق فريسة بيد هذه الجماعات وذلك لأنها ستترك تأثيرات لا يحمد عقباها على أمن الخليج.

٧- السعي لإشراك العراق في الترتيبات الإقليمية الخاصة بالأمن الإقليمي في الخليج.

٨- السعي لعدم إبقاء المشهد السياسي العراقي مهيمناً عليه من لدن إيران لا سيما بعد توتر العلاقات الخليجية-الإيرانية ووجود بوادر أزمة جديدة بين إيران والغرب قد تلقي بظلالها على المنطقة ●

*أستاذ العلوم السياسية - جامعة بغداد

سيناريوهات الواقع الأمني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي: رؤية استشرافية

لقد شاع استخدام «السيناريو» في مجالات مختلفة من الحياة، من أعمال فنية إلى أخرى سياسية أو أعمال اقتصادية وغيرها، لبلوغ أهداف محددة، من خلال أساليب مختلفة، مهما استغرق ذلك من وقت، أما في مجال الأزمات والكوارث فحول استخدام السيناريو إلى شكل آخر مع احتفاظه بمضمونه، لأن الأزمات الأمنية لها سمات خاصة رئيسية، مثل: التهديد، وضيق الوقت المتاح لمواجهتها، والمفاجأة، بالإضافة إلى ندرة المعلومات، وعدم الاستعداد الفوري لمواجهتها. ولذلك يجب على فريق الأزمات إعداد سيناريوهات بغرض حشد الإمكانات لمواجهة الأطراف المعادية، وتخيل الأفعال العدائية وأسلوب الرد عليها.

د. نعمة العبادي *

إن سيناريو الأزمات هو عرض ما يمكن أن يحدث من تطورات لأزمة معينة بإطلاق الخيال، واستخدام أسلوب الانطلاق الفكري الذي يتيح إعطاء تصورات لمسارات مختلفة للأزمة، وردود الأفعال الممكنة وتطورات الأزمة، بوصفها نتيجة ردود الأفعال... وهكذا إلى أن يفترض انتهاء الأزمة، أو دخولها في مرحلة جديدة.

وتتيح سيناريوهات الأزمات تسهيل عملية اتخاذ القرار في أثناء المواجهة بعد تحديد المتغيرات التي اختلفت عن الافتراضات التي وضعت على أساسها السيناريوهات، ثم إجراء التعديلات اللازمة على السيناريوهات، وإعادة تقويم البدائل، لتكون ملائمة للتطبيق.

وتتمثل أهمية إعداد السيناريوهات للتحديات الأمنية في:

❖ كونها تعد من الأمور المهمة والحيوية والأساسية لنجاح خطة مواجهة التحديات الأمنية.

❖ تسهيل عملية اتخاذ القرار في أثناء مواجهة الأزمات والتحديات، بعد إجراء التعديلات اللازمة، طبقاً للموقف، وإعادة تقويم البدائل، لتكون صالحة للاستخدام الفعلي.

❖ توفير الوقت اللازم لاتخاذ القرار لفريق إدارة الأزمات، من خلال التكيف مع تطورات الأزمة، واختيار البديل المناسب.

❖ كونها تساعد على اختيار فرق مواجهة الأزمات والتحديات وتدريبها من خلال استنباط ظروف مماثلة لظروف الأزمة المحتملة.

❖ تحقيق قدر من التنبؤ والمعايشة للأدوار المطلوبة من الأفراد والمجموعات، حتى يتمكن كل واحد منهم من الإلمام بمهماته وواجباته.

❖ اختيار الكفاءة والفاعلية لخطة المواجهة، بغرض التعرف إلى نقاط الضعف وتعديلها ونقاط القوة لتقويتها ودعمها.

محددات الاستشراف

إن رسم أي سيناريوهات لمستقبل الواقع الأمني العراقي بعد انسحاب القوات الأمريكية لا بد أن يأخذ في الاعتبار الحقائق والأمور التالية، بوصفها محددات أساسية ورئيسية في رسم هذه السيناريوهات وهذه المحددات هي:

❖ لقد فرضت عملية التغيير بوساطة العامل الخارجي العسكري «الولايات المتحدة وحلفاؤها» تحدياً كبيراً أمام العراق الجديد من حيث سلطته على إدارة أموره وعلى الملف الأمني خاصة،

أكثر الدول المجاورة للعراق لها مصالح متداخلة ومتضادة أحياناً مع قضية الوجود الأمريكي

ثمة رغبة إقليمية واضحة في إبقاء العراق ضعيفاً ومنشغلاً بمشكلاته الداخلية

وتولد على أثر هذا التدخل مشكلات داخلية وخارجية، تفرز تداعياتها على الواقع الأمني العراقي كانعكاسات سلبية، وسوف تستمر حتى إلى ما بعد انسحاب القوات الأمريكية.

❖ إن العراق ورث تركة من الأزمات والمشكلات مستمرة التبعات مع جواره من كل جهة، وهذه التركة ليست قضايا تتعلق باختلاف وجهات النظر أو تقاطع مصالح جزئي، وإنما هي مشكلات بالغة التعقيد والخطورة، فإيران التي تملك مع العراق أطول شريط حدودي، لها ملف شائك يتجاوز الإرث التاريخي السيئ بين البلدين، حيث حرب الثماني سنوات وتبعاتها التي ما زالت باقية إلى الآن، ووجود جماعة (خلق) على الأرض العراقية وكذلك حزب الحياة الكردي، بالإضافة إلى ملفات متداخلة أخرى. أما تركيا وإن كان الأمر معها أقل صعوبة إلا أن موضوع المياه الذي يتعقد يوماً بعد يوم وقضية حزب العمال الكردستاني بالإضافة إلى تطلعات تركيا الجديدة ومتعلقات هذا التطلع، تلقي بظلالها الكثيفة بين الحين والآخر على العلاقات العراقية - التركية. وسورية التي تأخذ العلاقات معها شكل المد والجزر ولم يصفُ الود إلى درجة التحالف الاستراتيجي أو ما هو أقل منه، هذا في ظل ظروفه السابقة، أما اليوم ومع تطورات الأحداث المبهمة فيها، فلا أحد يعلم كيف ستكون صورة العلاقة بعد التغيير إذا ما حدث، والأمر نفسه بالنسبة إلى الأردن «قضية تذبذب العلاقة»؟. أما السعودية فلها قصتها من التنافس التاريخي والمشكلات الكامنة تحت السطح والتي يبرز أثرها من خلال المقاطعة غير المعلنة للسعودية لحالة التغيير الجديدة في العراق وعدم إرسال أي تمثيل دبلوماسي ولو على مستوى قائم بالأعمال. أما الكويت فهي القضية الأكثر تعقيداً والتي لها ملفاتها الشائكة المتداعية بالإضافة إلى تجدد مشكلات ذات طابع تأزيمي للعلاقة، كما هو الحال في قضية بناء ميناء مبارك.

❖ إن طبيعة العلاقة مع دول الإقليم لا تتوقف عند حدود تداعيات الملفات المتشاطرة مع العراق، وإنما هناك رغبة إقليمية واضحة في إبقاء العراق ضعيفاً ومنشغلاً بمشكلاته الداخلية ومحاولة التدليس على أي تقدم في العملية السياسية الجارية، كما أن لأكثر الدول المجاورة مصالح متداخلة ومتضادة أحياناً مع قضية الوجود الأمريكي في العراق.

❖ إن حالة من الريبة والشك وعدم الثقة تحكم العلاقة بين الفرقاء السياسيين العراقيين، بل سرت هذه المشكلة إلى المكونات الاجتماعية والثقافية والدينية. وقد ترك العنف البغيض علاماته الفارقة على كل مناحي الحياة العراقية في صورة ارتياب مستمر ونظرة شك من الكل إلى الكل رغم أن هذا العنف لم يستثن أحداً.

❖ إن موقف القوى والمكونات من وجود القوات الأمريكية وأهميته ليس واحداً، ويتراوح من أقصى اليمين حيث يعتبره البعض مصدر أمان وضرورة ملحة للاستقرار العراقي إلى أقصى اليسار، حيث هناك من يرى أنه السبب الرئيسي في الأمن الهش وانتشار العنف والإرهاب، وبين هذين الطرفين تتوزع الرؤى الأخرى، كما أن الخطير

في الأمر، أن أغلب القوى لا تفصح عن حقيقة موقفها من الانسحاب.

❖ ينبغي عدم الشك في أن القوات المسلحة العراقية الحالية ووزارة الدفاع والداخلية والمؤسسات الأمنية لا تمثل وريثاً للمتراكم السابق من العقيدة والخبرة والرؤى والأهداف بالنسبة إلى الجيش والشرطة والأمن لعراق ما قبل إبريل ٢٠٠٣، وإنما هي حلقة منفصلة ومقطوعة الجذور عما سبق وتمثل حالة تأسيس أولية.

❖ تعاني المؤسسات الأمنية العراقية الجديدة من جملة تحديات تضعف من قدرتها على الأداء المطلوب تتمثل أهمها، في سريان المحاصصة وسلبياتها إليها، ووجود خروقات في صفوفها، ونقص الخبرة والكفاءة، وفقدان العقيدة العسكرية الواضحة المعالم التي تسير على نهجها النشاطات العملية.

❖ إن الاتفاقية الأمنية التي أبرمت بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تنظيم الوجود العسكري في العراق وإن جرت على أساس أنها مبرمة بين دولتين كاملتي السيادة إلا أن الواقع خلاف ذلك مما أثار الكثير من علامات الاستفهام حول مدى شفافيتها ومطابقتها لمصالح العراق الحالية والمستقبلية.

مصفوفة السيناريوهات المحتملة

تتفاوت السيناريوهات المحتملة لحالة الأمن في العراق بعد الانسحاب الأمريكي من الأكثر سوءاً إلى السيناريو الأقل خطراً، ويبقى الطموح عند السيناريو التفاؤلي، وأن رسم هذه السيناريوهات ليس مجرد تخيلات عائمة بين السماء والأرض أو تأملات ذاتية، وإنما هو مقاطعة لمجموعة الحقائق سالفة الذكر في «محددات الاستشراف»، مع الأخذ في الحسبان كافة المستجدات المحتملة والمتصور وقوعها مع تقديم تحذيرات من السيناريوهات السيئة وتوصيات باتجاه تحقيق السيناريو التفاؤلي.

السيناريو الأول:

يقوم هذا السيناريو على أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق يؤدي إلى بروز التنافس بين المجموعات السياسية إلى السطح على شكل صراع تدريجي يتصاعد إلى أن ينفرط عقد العملية السياسية وتتوقف أعمال الحكومة والبرلمان، ويصير الأمر إلى حكومة إنقاذ أو حتى يمكن لمجموعات سياسية أن تفكر في انقلابات عسكرية، ويتشظى الجيش والشرطة على أساس الولاءات المذهبية والطائفية وحتى المناطقية، وسيحاول الكرد انتهاز الفرصة للدخول إلى المناطق المتنازع عليها والسيطرة الكاملة وضمها لسلطة الإقليم كما هو الحال في كركوك وخانقين وشيخان وغيرها من المناطق. ويقابل ذلك فراغ أمني كبير يصعد فيه نجم المجموعات الإرهابية وخصوصاً القاعدة والبعثيين والميليشيات المسلحة، وقد يدفع هذا الوضع البعض لتشكيل ميليشيات جديدة لمواجهة الانفراط الأمني.

أما على الحدود الخارجية فستكون الفرصة سانحة للتدخل الخارجي المباشر، حيث يتوقع تدخلاً عسكرياً مباشراً لإيران وتركيا وحتى السعودية إذا ما تم الوصول إلى الحرب الأهلية أولى حافتها. وينطلق هذا السيناريو من فرضية أن القوات الأمريكية هي السبب الرئيسي في التوازن بين المجموعات وضبط إيقاع الصراع الداخلي، كما أنها المصد الذي يقف بوجه التدخلات الخارجية المحمومة، وأن العملية السياسية الحالية لم تستقر على عوامل أمان حقيقية وإنما مجرد تصالحات اعتبارية انفرط عقدها في حال تنحي الفاعل الأمريكي، بالإضافة إلى ذلك لا بد من افتراض أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تدير الظهر كلياً للواقع العراقي ولن تقوم بأي عمل استدراكي مهما كانت النتائج.

ويعتبر هذا السيناريو الأسوأ، بل الكارثي لا سامح الله إذا ما وقع.

> **الواقع العراقي غير المستقر والمفتوح على كل الاتجاهات يصعب التكهن بمستقبله**

السيناريو الثاني:

ويشارك الأول في تصاعد وتيرة النزاع بين الفرقاء السياسيين وتضخم الخلاف وصولاً إلى الحالة التي قد تقتضي إعادة الانتخابات أو إعادة تشكيل الحكومة من جديد أو مقاطعة بعض المنخرطين بالحكومة الآن لها بحيث تفقد غطاءها الشرعي أو تتحول إلى حكومة غير فاعلة، كما تحدث بعض الانشقاقات في القوات المسلحة أو العصيان من قبل بعض القادة، وقد تتصاعد المطالبات بالفيدراليات. ومن جهة أخرى يتاح المجال للإرهابيين من «القاعدة» والتكفيريين والبعثيين بممارسة فعالياتهم بحرية، وقد تظهر تجاوزات أو عمليات نوعية تؤثر بشكل فاعل على سير العملية السياسية وتطيح بأجزاء منها أو قد تسبب بشلل جزئي لأعمال الدولة أو تخلق مناطق خارجة على القانون.

أما على صعيد الحدود والتدخلات الخارجية فتستمر وتيرة القصف الإيراني والتركي وقد يتزايد هذا التدخل بأشكال غير مباشرة وأحياناً بشكل مباشر ولكن في حدود أدنى مما هو في السيناريو الأول.

ويعتمد هذا السيناريو على المنطلقات نفسها في السيناريو السابق، ولكن بشكل أقل غلواء في تقدير مكانة القوات الأمريكية في دعم الأمن والاستقرار وفي تصور مخفف لحجم التقاطعات والمشكلات بين الفرقاء السياسيين.

السيناريو الثالث:

ويتمثل في بقاء الحكومة الحالية على وضعها بعد الانسحاب مع وجود أزمات تختلف حدتها من حين إلى آخر، لكنها لا تصل إلى النتيجة التي ينفرط فيها عقد العملية السياسية، وقد يرافق ذلك إقالة أو استقالة وزراء ومسؤولين وخروج بعض النواب من كتلهم، كما تتصاعد وتيرة المطالبات وقد يشهد البلد العديد من التظاهرات في أكثر من محافظة. ويمكن أن نشاهد في هذا السيناريو مزيداً من الإحكام والهيمنة لكردستان على المناطق المتنازع عليها. أما على الصعيد التدخلات الخارجية فسوق تتصاعد وتيرة التدخلات وخصوصاً العسكرية منها، ويتم ابتزاز العراق من خلال الضغط الخارجي. وعلى الجانب الآخر ستكون نشاطات القوى الإرهابية أكبر وخاصة في الفترة التي تعقب الانسحاب مباشرة، وقد نشهد عمليات ذات تأثير واضح على الواقع الأمني.

السيناريو الرابع «التفاؤلي»:

يرى هذا السيناريو أن الانسحاب بداية الاستقلال الحقيقي للعراق الجديد، وأنه يوفر فرصة لانتزاع الشرعية من كل المجموعات التي تمارس عملها العسكري بحجة مواجهة الاحتلال وتعود للتفكير الجدي في الانخراط بالعملية العسكرية وبذلك تخف أو تتلاشى العمليات الإرهابية. وفي ما يتعلق بحالة الانسجام بين المكونات السياسية ستكون هناك لحظات من الجدل والتقاطع أحياناً، ولكن تسير كل هذه النشاطات داخل قبة البرلمان والمعارضة السلمية.

وسوف يزداد اعتماد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية على نفسها، وترتفع الكفاءة بشكل تدريجي ومتصاعد، ويتعمق الإيمان بقدرات القوات العراقية وقدرتها على مسك الأرض والمحافظة على الأمن.

كما سيحاول جميع الفرقاء تسوية خلافاتهم من خلال الدستور والقانون وحتى بالنسبة إلى الأكراد وما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها، ويكون ذلك أسرع للوصول إلى حلول جدية فاعلة ومنتجة، وستنتهي ذرائع الخوف والقلق لدى دول الجوار مثل إيران وسورية، ويجري الحديث عن استعمال مكثف للقوة الناعمة والدبلوماسية الذكية وتتم تصفية الكثير من الملفات الشائكة، وستنخفض حدة الفساد ويزداد أداء الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية مما يعكس واقعاً خدمياً أفضل من السنوات السابقة، وسيتطلع الجمهور بلهفة ووعي إلى الانتخابات المقبلة من أجل إقامة تغيير واضح وفعال في مسيرة العملية السياسية من خلال استبعاد غير الكفؤ والنزيه وانتخاب من تثبت جدارته ونزاهته.

كما سيتصاعد التنسيق بين القوات الأمنية والوحدات الفاعلة وتعود الشرطة لتسلم مهمتها في المحافظة على الأمن الداخلي، بينما يأخذ الجيش دوره ومكانته في حماية الحدود الخارجية والتدخل عند الأزمات الكبيرة.

إن هذا السيناريو مبني على مجموعة افتراضات منها: أن الأمن العراقي شق طريق استقلاليته واعتماده على نفسه منذ زمن ولم يعد للقوات الأمريكية أي دور مهم في ضبط الأمن ومواجهة تحدياته، لذلك لن يختلف الوضع كثيراً عند الانسحاب، وأن العملية السياسية مستقرة على أساس متين من الوفاق الوطني رغم وجود بعض التقاطعات والاختلاف في وجهات النظر، لكن الجميع مؤمن بأنها الحل الوحيد والضروري للواقع العراقي، وأن المجموعات المسلحة سوف تفقد شرعية بقائها عند انسحاب القوات الأمريكية، وأن الإرادة الإقليمية ستتبدل إلى اتجاه إيجابي مع الانسحاب الذي يمثل طمأنة واستقراراً لهم وبذلك سيكون موقفهم إيجابياً، وأن القوات المسلحة وكافة المؤسسات الأمن منضبطة وملتزمة بالقانون وتعمل بمهنية ووطنية.

العراق ورث تركة من الأزمات والمشكلات مستمرة التبعات مع جيرانه من كل جهة

التحليل والاستنتاج

لا شك في أن الواقع العراقي غير المستقر والمفتوح على كل الاتجاهات يصعب التكهن بمستقبله، ولذلك يمكن القول إن كل السيناريوهات محتملة الوقوع خصوصاً إذا ما نظرنا إلى المنطلقات الواقعية التي بدأ منها التحليل.

وإذا لم يكن السيناريو الأول هو الأقرب إلى تلك المنطلقات فإن السيناريوهين رقم (٢-٣)، هما الأكثر توقعاً بالقياس إلى الواقع العراقي وتداعياته وما يشهده.

وعلى الرغم من هذه النتيجة فلا بد أن نطلق صيحة تفاؤل تمثل محركاً للعمل والتحدي، ولنفترض أننا ملزمون بتجنب السيناريوهات (١-٣)، ولا بد من تحقيق السيناريو الرابع، الأمر الذي يحتم علينا أن نطرح ورقة جديدة تتضمن الخريطة الأوفق للوصول إلى تحقيق السيناريو الرابع.

وفي الختام حاول الاستشراف أن يسلك الحياد العلمي قدر الاستطاعة إلا أن الرغبة في السلام والاستقرار وحب الوطن تدفعنا إلى القول إن كل السيناريوهات السلبية محرمة وممنوعة، وأننا مطالبون بالوصول إلى حالة الاستقرار من خلال تعزيز الافتراضات التي ارتكز عليها السيناريو التفاؤلي ●

*مدير المركز العراقي للبحوث والدراسات

الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي

لاستدراك أهمية الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق في ٢٠١١/١٢/٣١، لابد من التذكير بالثوابت التاريخية للعلاقات العراقية-التركية، والتي تشكل المحور الأساسي لهذا الدور، وذلك من خلال الاستفادة من ثوابتها السابقة، وتأثيراتها الآنية بهدف التوصل لاستشراف آفاقها المستقبلية اللاحقة، وخاصة أن العلاقات العراقية-التركية ذات أبعاد متداخلة وفي أغلب الميادين، وخاصة الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية.

د. خضير عباس النداوي *

تاريخياً، خضع العراق للسيطرة العثمانية التركية لمدة (٣٨٦) سنة، وتحديداً منذ دخول السلطان العثماني سليمان القانوني بغداد عام ١٥٣٢م، واستمرت السيطرة التركية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. وجغرافياً، العراق وتركيا دولتان متجاورتان ويبلغ طول الحدود الدولية المشتركة بينهما (٣٣١) كيلومتراً. واقتصادياً، تتداخل مصالح الدولتين عبر روافد عدة، منها ما يخص المياه والنفط والتجارة. ودينياً، وكلتاهما دولتان إسلاميتان كبيرتان، حيث يبلغ تعداد نفوس تركيا نحو (٧٢,٩) مليون نسمة فيما يقدر تعداد نفوس العراق نحو (٣٠) مليون نسمة. وسياسياً، يشترك العراق وتركيا بمشكلات الأقليات وبخاصة الأكراد، حيث يقدر تعدادهم في تركيا ما بين (١٠-١٢) مليون نسمة، وفي العراق بحدود (٣,٥) مليون نسمة.

تطور العلاقات العراقية-التركية:

منذُ تأسيس تركيا الحديثة عام ١٩٢٣، وإلى حد الآن اتسمت العلاقات العراقية-التركية بطبيعتها المُتغيرة، إذ تأثرت خلال المرحلة الأولى ١٩٢٣-١٩٤٥، بعدم حسم قضية الحدود المشتركة بين العراق وتركيا بسبب مطالبة تركيا بولاية الموصل «نينوى حالياً»، بذريعة احتلالها من قبل القوات البريطانية بعد توقيع اتفاقية الهدنة بين الحلفاء من جهة ودول المحور من جهة أخرى، وقد أحيلت قضية الموصل إلى عصبة الأمم التي أصدرت القرار (١٦/ت في ١٩٢٥/١/١٦) بضم الموصل إلى العراق (Iraq-Turkey relation:www.wikipedia.org) ونتيجة لهذه التطورات تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين العراق وتركيا في عام ١٩٢٨ «د. أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية-التركية - ٢٠٠٩ - ص١٦»، وتميزت العلاقات العراقية-التركية خلال هذه المدة بالتعاون وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فيما تأثرت وتيرة المرحلة الثانية «١٩٤٦ - ١٩٥٨»، بالتغيرات التي عصفت بالعلاقات الدولية، كنتيجة للحرب العالمية الثانية. وبخصوص العراق: كان أحد مؤسسي جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، وشارك بعد ظهور «إسرائيل» عام ١٩٤٨ بجيش قوامه (١٨٠٠) جندي للدفاع عن مناطق جنين ونابلس وطولكرم في فلسطين. وبشأن تركيا: فقد شهدت هذه المرحلة تأسيس اتفاقية حلف الناتو في عام ١٩٥٢،

تقوم تركيا بين الحين والآخر بقصف مناطق داخل الأراضي العراقية في المحافظات الشمالية

لا تزال قضية المياه أحد المواضيع المثيرة للجدل بين العراق وتركيا

وأضحت تركيا أحد أعضاء الحلف المذكور، وأعقب ذلك تأسيس تركيا حلفاً مع العراق في ١٩٥٢/٢/٢٤، والذي شكل لاحقاً نواة لحلف بغداد، الذي انضمت إليه كل من بريطانيا وإيران وباكستان. فيما شهدت المرحلة الثالثة «١٩٥٨ - ٢٠٠٣» عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٨ في العراق، وتهيأت تركيا للتدخل العسكري، إلا أنها تراجعت بعد نصيحة بريطانية. ومن ثم استمرت علاقاتها بالفتور مع العراق، إلا أنها تطورت لاحقاً، وخاصة في عقدي السبعينات والثمانينات وفي كافة الميادين السياسية والاقتصادية وغيرها.

تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق:

اتسمت المرحلة الرابعة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢) بقيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشن الحرب على العراق في مارس ٢٠٠٣ ومن ثم إسقاط الدولة والسلطة في بغداد في التاسع من إبريل ٢٠٠٣. وقد حدد مجلس الأمن الدولي بموجب قراره المرقم ١٤٣٨/ ٢٠٠٣ والذي اتخذه المجلس في الجلسة ٤٧٦١ في ٢٢ مايو ٢٠٠٣ مسؤوليات هاتين الدولتين في العراق بتسليمهما «الصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات بموجب القانون الدولي المطبق على هاتين الدولتين بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة».

وعلى مدى السنوات اللاحقة تعاملت تركيا مع هذه الحقيقة المرة بحذر شديد، وخاصة أنها رفضت منذ البداية المشاركة في احتلال العراق. وسرعان ما أفرزت تطورات الأحداث في الساحة العراقية ظواهر خطيرة جداً قوامها استمرار تدهور الوضع الأمني وتصاعد وتيرة العنف الطائفي وما رافقها من إطلاق دعوات للإسراع لتطبيق النظام الفيدرالي، كما تصاعدت دعوات رافضة لهذا التوجه واعتبرته بمثابة المقدمة لتقسيم العراق، مما أثار حفيظة تركيا وتحسبها بأن تطورات أحداث العراق، وخاصة أن إقليم كردستان المجاور للحدود التركية، أصبح نموذجاً لهذا التوجه. عندئذ أدركت تركيا انعكاسات وتداعيات أحداث العراق عليها، لذلك برزت أول إشارات الرفض والتحذير التركي عبر تصريح رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية في نهاية عام ٢٠٠٦ بتأكيده «أن العراق تحول في هذه اللحظة إلى أولوية بالنسبة لتركيا، يتقدم على ملف الاتحاد الأوروبي»، وبتاريخ ٢٠٠٧/١/٩ أطلق أردوغان تحذيرات أقوى وصفتها وسائل الإعلام التركية «بالخطوط الحمر الجديدة» لتركيا حيال العراق، «محمد نور الدين، توجه تركي عن سياسة التفرج في العراق، والمنشور على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» في (www.almalaf.net): والتي تضمنت النقاط الآتية:

١- حماية الوحدة السياسية والجغرافية للعراق.
٢- تصحيح الخلل في التوازنات بين المجموعات العرقية.
٣- الإشراف الحصري للحكومة المركزية على ثروات النفط والغاز والمصادر الأخرى.
٤- إشراف الحكومة الحصري على المداخل الحدودية للعراق.
٥- تشذيب الدستور العراقي من أي عناصر تقسيمية.

٦- حل قضية كركوك بالتفاهم بين سكانها.
٧- حماية حقوق التركمان وضمانها دستورياً.
٨- إنهاء وجود حزب العمال الكردستاني.

وقد أكد هذا التوجه الجديد للقيادة السياسية التركية تحولاً استراتيجياً لثوابت السياسة التركية التي ارتكزت منذ عام ١٩٢٣ نحو التوجه نحو الغرب، استناداً إلى مقولة مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة «وداعاً أيها الشرق، مرحباً أيها الغرب»، وهذا ما عبّر عنه أيضاً أربعة من الرؤساء السابقين لأركان الجيش التركي مقدمين رؤيتهم لمسار الدور التركي في العراق وسوريا والموقفين الأوروبي والأمريكي منها عبر سبع حلقات من الحوار معهم نشرتها صحيفة «ملييت» التركية والذين وجهوا انتقادات عنيفة للسياسات الأمريكية والأوروبية الهادفة إلى تقسيم تركيا وإضعافها عبر استخدام القضية الكردية. إذ أكد الجنرال كنعان أيفرين رئيس الأركان السابق ورئيس الجمهورية التركية الأسبق الذي بدأ في عهده النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني عام ١٩٨٤ «أن خطأ أوزال الكبير أنه سمح لقوة المطرقة الغربية في التسعينات بالتمركز في تركيا ومراقبة شمال العراق، وهو ما استفاد منه حزب العمال الكردستاني وأكراد شمال العراق». أما الجنرال دوغان غوريش رئيس الأركان التركي عام ١٩٩٠ فقد ذكر «أن حزب العمال الكردستاني لم يغير فكره ويريد تقسيم تركيا، وتؤيد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فكرة تقسيم تركيا وبقية دول الشرق الأوسط». وكشف الجنرال أيتاش يالمان قائد الجيش الثاني أثناء حصول الأزمة مع سوريا عام ١٩٩٨ والذي كان مخططاً له أن يقود عملية احتلال سوريا حتى دمشق إلا أن قبول الرئيس الراحل حافظ أسد بمطالب تركيا بطرد عبدالله أوجلان من أراضيها حال دون ذلك. أما الجنرال إسماعيل حقي رئيس أركان الجيش التركي (١٩٩٤-١٩٩٨) والذي قاد انقلاباً في عام ١٩٩٧ ضد رئيس الحكومة التركية آنذاك نجم الدين أربكان فقد أفصح عن مسألة خطيرة وهي ضرورة تعديل الحدود مع العراق لأسباب أمنية إذ يقول: «إن الحدود مع العراق تمر برؤوس الجبال وهذا ما فعلته انكلترا، وهذه الحدود يصعب الدفاع عنها، لذا يجب تصحيحها». كما يدعو الجنرال إسماعيل حقي أيضاً إلى تعديل الحدود مع سوريا أيضاً «كون الحدود التركية مع سوريا رسمت لتكون حقول النفط داخل الجانب السوري من الحدود» «صحيفة المشرق البغدادية في ٢٠٠٧/١١/١١».

ويتضح مما تقدم، أن تركيا انتقلت في تعاملها مع تداعيات الساحة العراقية إلى مرحلة جديدة، تستهدف من خلالها تحقيق أهداف استراتيجية ذات أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية متداخلة.

اتسمت العلاقات العراقية-التركية على الدوام بطبيعتها المُتغيرة

العوامل المؤثرة في التعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا:

على الرغم من اتباع تركيا خلال السنوات الأخيرة توجهاً تركياً جديداً تمثل بسعي الحكومة التركية الحالية لتطبيق سياسة «تصفير الأزمات» مع الدول المجاورة، والتي أرسي دعائمها وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، إلا أن العلاقات العراقية-التركية، استمرت نحو التعاون من جانب والتراجع من جانب آخر، لاسيما أن المواضيع التي تتحكم في العلاقات العراقية-التركية، من الناحية الاستراتيجية، تتمثل بأربعة مواضيع رئيسية تتلخص في «المشكلات الأمنية، وموضوع المياه المشتركة، وموضوع النفط الخام والغاز الطبيعي، وموضوع التبادل التجاري». ويرتقي قسم منها نحو الثوابت الاستراتيجية، وتشكل نقاط قوة (Strengths Points) لدولة، فيما تتراجع لتصبح نقاط ضعف (Weakness Points) لدى الأخرى. ومنها على سبيل المثال، قضية المياه المشتركة والتي تعد نقطة قوة لتركيا، ونقطة ضعف للعراق. في حين يعد امتلاك العراق للنفط الخام والغاز الطبيعي نقطة قوة له، فيما يشكل هذا الموضوع نقطة ضعف لتركيا، ويمكن تلخيص هذه المواضيع، بما يلي:

١- المشكلات الأمنية وتتمحور في القضية الكردية:

تواجه تركيا، ومنذ سنوات طويلة خلت، التحركات العسكرية لحزب العمال الكردستاني التركي المعارض، والتي ينطلق قسم منها من المناطق الحدودية المشتركة مع العراق، والتي تستهدف المؤسسات المدنية والعسكرية التركية، مما يؤدي إلى قيام تركيا بين الحين والآخر بقصف مناطق داخل الأراضي العراقية في المحافظات الشمالية داخل إقليم كردستان، أو التدخل العسكري داخل تلك المناطق، مما يتسبب بحصول توترات بين البلدين، ومع لجوء الطرفين إلى حلها مرحلياً، إلا أنها تبقى أحد أهم المواضيع التي تعرقل مسيرة العلاقات بين الدولتين، وبخاصة مع وجود تباين في الرؤى نحو القضية الكردية بين تركيا والعراق، تتمثل في اعتراف العراق بالحقوق القومية للأكراد، فيما ترفض تركيا ذلك.

٢- المياه المشتركة:

بدأت مشكلة المياه بين تركيا والعراق مع بداية ستينات القرن الماضي عندما بدأت تركيا بتأسيس مشروع «الكاب» (GAP project)، والذي بدأ بحجز كميات كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات عقب بنائها (٢٢) سداً لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية مما شكل تهديداً خطيراً للعراق جراء تناقص الكميات المائية له. وتزايد التوتر حول موضوع المياه بين تركيا والعراق عقب مشاركة تركيا وسوريا في الحصار الاقتصادي (UN Embargo) الذي فرض على العراق بعد حرب الخليج

الثانية عام ١٩٩١. وفي عام ٢٠٠٨ وافقت كل من تركيا وسوريا والعراق على تنشيط عمل اللجنة الثلاثية المشتركة لتدارس موضوع إدارة الموارد المائية بين الدول الثلاث، وخلال عام ٢٠٠٩ وافقت تركيا على زيادة تدفق مياه الفرات، مقابل زيادة العراق لتجارته النفطية مع تركيا ومنع الإرهابيين من التدخل بشؤون تركيا عبر الحدود العراقية (Iraq - Turkey relation: www.wikipædia.org)، ولاتزال قضية المياه أحد المواضيع المثيرة للجدل بين العراق وتركيا.

٣- النفط الخام والغاز الطبيعي:

تمثلُ الاتفاقية الموقعة بين العراق وتركيا في ٢٧ أغسطس ١٩٧٣ لبناء خط أنبوب لنقل النفط الخام بطول (٣٤٥) كم من كركوك إلى دوريتول في تركيا أولى خطوات التعاون في حقل النفط بين الدولتين، ونصت الاتفاقية على تزويد تركيا بكمية قدرها (١٠) ملايين طن في سنة التشغيل التي بدأت في عام ١٩٧٧ على أن تتضاعف في السنوات اللاحقة. وفي عام ١٩٨٤، أنجز مشروع خط الأنابيب الثاني وبطول (٩٨١) كيلومتراً لضخ ما يقارب مليون برميل من النفط الخام من حقول العراق إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط، وبذلك أصبح مجموع الطاقة الإنتاجية التي تنقل عبر تركيا مليوناً ونصف المليون برميل يومياً (د. أحمد النعيمي: العلاقات العراقية-التركية، ص٢٣)، وتسبب إهمال تشغيل الأنابيب بين العراق وتركيا بسبب الحصار وإجراءات الاحتلال الأمريكي في انخفاض الكمية المصدرة حالياً إلى (٤٠٠) ألف برميل يومياً، وبإمكان البلدين إعادة تأهيل الأنابيب المشتركة لزيادة الكميات المصدرة عبر تركيا إلى مستواها السابق، وخاصة أن التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز تشكل دافعاً قوياً لزيادة الكميات المصدرة عبر خطوط الأنابيب العراقية-التركية.

٤- التبادل التجاري:

تزايدت أهمية العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق، ولدرجة أن كلاً منهما أصبح معتمداً على الآخر في السنوات الأخيرة. وتأمل الحكومة التركية بأن يؤدي الاستقرار الأمني التدريجي في العراق بعد الانسحاب الأمريكي إلى زيادة الطلب على البضائع والخدمات والمواد التركية، والتي ستؤدي إلى زيادة فرص عمل الشركات التركية في العراق. وباستثناء قطاع النفط، تُعد تركيا من أكبر المُستثمرين التجاريين في العراق، حيث تزود الشركات التركية العراق بمختلف البضائع الاستهلاكية والصناعية والخدمية.

وبحسب إحصائيات وزارة التجارة التركية، فإن حجم التعاون التجاري بين تركيا والعراق وصل إلى (٦) مليارات دولار بنهاية ٢٠١٠، في حين كان في عام ٢٠٠٣ بحدود (٩٤٠) مليون دولار (Hasan Turunc:Turkey and Iraq ,p40: www.2lse.ac.uk)، وبذلك احتل العراق المستوى الخامس عالمياً لشركاء تركيا التجاريين، كما تعمل حالياً في العراق (١١٧) شركة تركية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، وتحرص تركيا على تطور العلاقات الاقتصادية مع العراق نحو الأفضل في السنوات اللاحقة.

وفي ضوء ما تقدم، فإن مآل الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب العسكري الأمريكي يتحدد بثلاثة مشاهد«سيناريوهات»، كما يأتي:

حجم التعاون التجاري بين تركيا والعراق وصل إلى 6 مليارات دولار بنهاية 2010

مشهد الحياد:

يتم، وفقاً لهذا المشهد، استمرار تطور العلاقات العراقية-التركية في الميادين السياسية والاقتصادية على حالها من دون تدخل تركي مباشر في الشؤون الداخلية للعراق، وتحاشي أي خطوة من شأنها الإخلال بوتيرة العلاقات الثنائية في المدى المنظور.

مشهد الانكفاء:

تسعى تركيا فيه إلى الانكفاء داخل حدودها الإقليمية، وتجاهل تام لتطورات الأحداث في العراق، وتحاشي الدخول في أي منافسة مع إيران أو غيرها من دول الشرق الأوسط، والتغاضي مرحلياً عما يدور ميدانياً في الساحة العراقية بانتظار النتائج اللاحقة.

مشهد التقدم:

يعكس هذا المشهد «السيناريو» تبايناً بين رؤية تركيا والعراق حيال العديد من القضايا الخلافية المشتركة، والتي تتعدى في جوهرها التحركات العسكرية لحزب العمال الكردستاني. فقد أصبح الكثير من القضايا العراقية الداخلية خطوطاً حمر للساسة الأتراك، وهي ليست أسراراً، بل أفكار تناقلتها وسائل الإعلام. بمعنى آخر إن هذه الخطوط قد تكون مبررات لتدخل تركي مباشر واسع النطاق بهدف المساهمة في إعادة ترتيب الأوضاع في الساحة العراقية مستقبلاً، وخاصة إذا ما شعرت تركيا بأن مآل الأحداث يتجه نحو التأثير المباشر على وحدة أراضي تركيا، لاسيما أنها تحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وأطراف أخرى فاعلة في المجتمع الدولي، وهذا المشهد هو المرجح عملياً سواءً كان ذلك في المدى المنظور أو على المدى الاستراتيجي ●

*مدرس مساعد - كلية العلوم - جامعة النهرين - بغداد

العرب بين النظامين «الرئاسي» و«البرلماني»

أ. د. صدقة يحيى فاضل *

تقسم حكومات العالم، في الوقت الحالي، إلى نوعين رئيسيين، هما:

❖ **الحكومات التمثيلية:**

وهي الحكومات التي اختارها أغلب شعبها، ورضاه عن أدائها مستمر. فهي تحت رقابته اللصيقة، ولا يملك أشخاصها «أشخاص السلطات الثلاث» إلا التفاني في خدمة المصلحة الوطنية العامة، وإدارة الدولة بموجب الدستور الذي ترتضيه غالبية الشعب المعني. وهذا النوع التمثيلي «الديمقراطي» يتجسد في الواقع، في ثلاثة نماذج، هي: الرئاسي، البرلماني، الجمعية.

❖ **الحكومات غير التمثيلية:**

وهى عبارة عن معكوس النوع التمثيلي تقريباً. وفي الواقع توجد في هيئة دكتاتوريات صريحة، أو في شكل ديمقراطي المظهر، دكتاتوري المخبر. ولم يعد للتقسيم القائم على الشكل الدستوري الجمهوري والملكي أي معنى.

ولا يمكن، في الحقيقة، فهم النوع التمثيلي إلا في ضوء فهم نقيضه غير التمثيلي، حيث إن محاولة فهم التمثيلي بمعزل عن فهم غير التمثيلي ستؤدي إلى سوء فهم مريع لكلا النوعين، ولكامل اللعبة السياسية.

وبمناسبة هذه الثورات الشعبية العربية، ورغبة الشعوب الثائرة «المعلنة» في التحول من النوع غير التمثيلي إلى نقيضه «وبديله الوحيد» وهو النوع التمثيلي، فإن تساؤلات كثيرة يمكن أن تنشأ حول هذه الرغبة المعلنة، والتي يتم التأكيد عليها على مدار الساعة، في البلاد العربية التي شهدت - أو ما زالت تشهد - ثورات شعبية جارفة. هدفها الرئيسي هو: التخلص من حكوماتها غير التمثيلية «الدكتاتورية» وتبني حكومات تمثيلية. ومن ضمن تلك التساؤلات: أي الأنواع الفرعية أنفع لغالبية البلاد العربية من نوع الحكومات التمثيلية، هل هو: الرئاسي، أم البرلماني، أم الجمعية؟

قبل محاولة الإجابة الموجزة عن هذا التساؤل المهم، لا بد من تلخيص أهم خصائص كل من هذه الأنواع الفرعية، ونكتفي بإيجاز أبرز ملامح كل نظام متفرع، علماً بأن النظامين الرئاسي والبرلماني هما الأكثر قبولاً وانتشاراً في عالم اليوم.

أولاً: النظام التمثيلي / الرئاسي وأبرز خصائصه هي كما يلي:

١- تكون هذه الحكومة «من حيث الشكل الدستوري» جمهورية فقط. ورئيس الجمهورية يتم انتخابه مباشرة من قبل الشعب لمدة معينة، قد تكون قابلة للتجديد لفترة واحدة أخرى معينة، وتكون لرئيس الجمهورية كامل صلاحيات التنفيذ.

٢- «الفصل النسبي» بين السلطتين التشريعية والتنفيذية: حيث هناك تساوٍ في القوة والصلاحيات، وتحديد للاختصاصات بين السلطتين. والرئيس «السلطة التنفيذية» لا يمكنه حل التشريع «البرلمان»، كما أن التشريع لا يمكنه عزل الرئيس.

عدم وجود رئيس قوي في النظام التمثيلي البرلماني ربما يضمن عدم تكرار مآسي العرب السياسية المعروفة

٣- رئيس الجمهورية يختار أشخاص السلطة التنفيذية «الوزراء، وكبار المسؤولين التنفيذيين». ويعينون بعد موافقة التشريع على كل منهم. وللرئيس عزل أي من أشخاص السلطة التنفيذية، متى شاء من دون الرجوع إلى السلطة التشريعية. لكن عند تعيين البديل تجب موافقة التشريع عليه، وإن لم يوافق التشريع يرشح الرئيس غيره وهكذا، حتى يحظى مرشح بالموافقة.

٤- أشخاص السلطة التنفيذية غير مسؤولين مباشرة أمام السلطة التشريعية، وإنما تكون مسؤوليتهم أمام رئيسهم.. رئيس الجمهورية، الذي يجتمع بهم، فرادى أو جماعات، للعمل وقت ما يشاء.

٥- غالباً ما يكون لرئيس الجمهورية حق المصادقة على القرارات التي تصدرها السلطة التشريعية، ويكون له حق الاعتراض التوقيفي «الفيتو» المشروط على هذه القرارات.

٦- السلطة القضائية مستقلة.

ثانياً: النظام التمثيلي / البرلماني وأهم خصائصه هي:

١- وجود ملك أو رئيس دولة يسود ولا يحكم.. أي ليست له صلاحيات، أو سلطات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية تذكر، وإنما منصبه مراسمي أو رمزي، وهناك ملكيات وجمهوريات في هذا النوع.

٢- كون السلطة التشريعية «البرلمان» هي السلطة العليا في الحكومة.

٣- «الفصل المرن» بين السلطتين التشريعية والتنفيذية: حيث تملك السلطة التشريعية حق مساءلة السلطة التنفيذية «مجلس الوزراء»، كما تملك حق حجب الثقة «أو منحها» عن السلطة التنفيذية. بينما للسلطة التنفيذية «ممثلة في رئيس الوزراء» حق طلب «حل» السلطة التشريعية «البرلمان».

٤- السلطة التنفيذية «تنبثق» عن السلطة التشريعية، وفق نتائج الانتخابات البرلمانية. ومعظم أو كل أشخاص السلطة التنفيذية أعضاء في البرلمان، أي أن لهم صفتين: التشريع «في البرلمان»، والتنفيذ «في مجلس الوزراء».

٥- في حالة وجود مجلسين للتشريع، غالباً ما يكون المقصود بـ«السلطة التشريعية» «في النظام البرلماني» مجلس النواب فقط.

٦- وجود «رئيس وزراء» يملك معظم صلاحيات السلطة التنفيذية، ويحظى بدعم الأغلبية في السلطة التشريعية، نتيجة لفوز حزبه أو الأحزاب المؤتلفة معه، بالأغلبية «في التصويت الشعبي».

٧- السلطة القضائية مستقلة.

ثالثاً: حكومة الجمعية وأهم خصائصها هي:

١- تكون جمهورية، لها رئيس رمزي «يسود ولا يحكم» غالباً ما يتم انتخابه – لمدة أربع سنوات – من قبل البرلمان.

٢- السلطة التشريعية «البرلمان» هي محور النظام، ومصدر بقية سلطاته. وهي تنتخب مباشرة من قبل الشعب وتمثله.

٣- تعين السلطة التشريعية السلطة التنفيذية «مجلس الوزراء» وتخضع الأخيرة لإشرافها ومساءلتها.

٤- بإمكان السلطة التشريعية أن تعفي السلطة التنفيذية أو تغيرها في أي لحظة.

٥- معظم أعضاء السلطة التنفيذية غالباً ما يكونون أعضاء في البرلمان أيضاً.

٦- لا فصل مرناً أو نسبياً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث إن السلطة التشريعية هي الأعلى، وتخضع السلطة التنفيذية لتبعيتها.

٧- السلطة القضائية مستقلة.

النظام التمثيلي البرلماني يبدو أنه الأنسب للدول العربية الثائرة في هذه المرحلة

يرى بعض علماء السياسة العرب أن «النظام التمثيلي الرئاسي» هو الأصلح لغالبية العرب، باعتبار وجود «رئيس» في هذا النظام، له كامل صلاحيات التنفيذ، ليكون «صمام أمان» لكل السلطات، وإن كان فرداً، لأن العرب «جبلوا على ضرورة وجود قائد».

وعلى عكس هؤلاء «وهم قلة» فإنني ممن يرون أن النظام التمثيلي البرلماني هو الأنسب لغالبية العرب، على الأقل في المرحلة الأولى من التغيير، وذلك لعدة أسباب، لعل أهمها:

١- ضمان عدم استبداد «الرئيس» بالسلطة وانفراده بها، ومن ثم تحويل ما يفترض أنه نظام «تمثيلي» إلى «غير تمثيلي»، عبر تعديل الدستور وإعادة تفصيله على مقاسات أطماع الرئيس وزمرته، وبما يؤدي إلى إقامة دكتاتورية جديدة على أنقاض دكتاتورية بائدة. وذلك حصل في أغلب الجمهوريات العربية.

٢- يمكن النوع البرلماني من استيعاب النظم الملكية والجمهورية. إذ لا يقتصر على الجمهوريات فقط – حال الرئاسي.

والخلاصة، فإن النظام التمثيلي البرلماني يبدو أنه الأنسب، وخاصة لكل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والجزائر، بل حتى لبنان والعراق «وإن تحولا إلى فيدراليات».

إن عدم وجود «رئيس» قوي في هذا النوع من الأنظمة ربما يضمن عدم تكرار مآسي العرب السياسية المعروفة، والناجمة عن وجود أولئك الرؤساء، الذين يصفون أنفسهم بـ «الضرورة»، والمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين ●

*أكاديمي وكاتب سياسي

سياسة المحاور الجيوبولتيكية والاتحاد الخليجي في القرن 21.. دراسة مستقبلية

يبدو أن التطورات المعاصرة في الشرق الأوسط، أثبتت أن التغيير هو سمة أساسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة في المنطقة نتيجة للتحولات الاستراتيجية التي مرت بها المنطقة ما بعد الحرب الباردة، فمنطقة الشرق الأوسط مرت بثلاثة أطوار ما بعد الحرب الباردة تتمثل في طور التحول والتوسع أولاً، وطور التثبيت والاندفاع ثانياً، وطور السيطرة والتشكيل ثالثاً، والطور الرابع هو الصورة التي ستصل بها فاعليات الاستراتيجيات الدولية والإقليمية لرسم الخطوط الأخيرة للمنطقة من أجل أن تكون من الفواعل العالمية وذات قدرة تماثلية في إدارة وتشارك مع شؤون المجتمع الدولية من حيث الإدارة والتشكيل لإدارة «الغابة» العالمية في استمرارية الحياة البشرية نتيجة سمو قيمة التعاون على قيمة الصراع أو التنافس بصورة أدق.

حسين علاوي خليفة *

من هنا فإننا نفترض فرضية مفادها أن الاتحاد الخليجي هو النواة الحقيقية لبناء محور جيوبولتيكي قادر على الانطلاق من خلال ثلاثة أطوار زمنية في الاندماج والتحول للوصول إلى أنموذج اتحادي أوسع قادر على إدارة الشرق الأوسط الجديد.

أولاً: سياسة المحاور

تدور في الأفق اليوم ثلاث رؤى تندمج لإنتاج صورة المحاور الجيوبولتيكية في المنطقة تتمثل في المحور الخليجي + الأنظمة الملكية المحافظة أولاً، والمحور الإيراني ثانياً، والمحور التركي - المصري ثالثاً.

أ- المحور الخليجي ويضم كلاً من دول الخليج الست «مجلس التعاون الخليجي» بالإضافة إلى المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة المغرب، وهذا المحور يضم دول الاعتدال المحافظة على مجموعة من القيم والأساسيات في التعامل وواضحة في الأطر الاستراتيجية تجاه إدارة المنطقة نحو الاستقرار من دون إثارة تحديات حقيقية قد تهدد الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.

ب- المحور الإيراني ويضم كلاً من الجمهورية الإسلامية في إيران والعراق وسوريا ولبنان واليمن، وهذا المحور يضم دولاً محافظة ومتحولة نحو نظام ديمقراطي ودولاً متغيرة من حيث الاستقرار أو النظام السياسي، وترتكز دول المحور على رؤية متباينة من حيث التعامل مع الأمن الإقليمي وخصوصاً العراق الذي يحاول أن ينأى بنفسه نظرياً عن المشكلات والتحديات الإقليمية وفقاً لما كتب في الدستور العراقي ٢٠٠٥، إلا أن التأثير الإقليمي ما زال لا يحقق هذا الطموح مما أدخل العراق في بعض القضايا الخاصة بالأمن الإقليمي، وتعاني كذلك الجمهورية الإسلامية في إيران من تحد خارجي مرير قد يصل إلى النهاية العسكرية واستخدام الضربة المبعثرة والتي قد تنهي آمال المشروع النووي وتحدث تحولاً واضطراباً داخل إيران. وبالمقابل نلاحظ أن النظام في سوريا مازال مستمراً في إدارة الأزمة لكن نهايتها غير واضحة حتى الآن، فما زالت القرارات الدولية غير ثابتة تجاه الموقف النهائي من الوضع في سوريا على الرغم من التحرك العربي في مبادرة عربية لإدارة الموقف الإنساني بالإضافة إلى مشروع العراق للوساطة، كما أن لبنان ما زالت تجربة النظام السياسي ما بعد رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري فيه تعاني من التحول والتغير وعدم القدرة على إدارة التحديات الداخلية أو مواكبة التحولات الخارجية، والانطلاق نحو نقطة جديدة من إدارة السلطة السياسية.

الاتحاد الخليجي هو نواة التحول نحو التفاعل الإقليمي لإدارة منطقة الشرق الأوسط الكبير

الأمن والاستقرار في منطقة الخليج لا يمكن أن يتأمنا دون تضافر جهود دول المجلس مجتمعة

إضافة إلى أن اليمن ما بعد مرحلة الاضطرابات السياسية والمبادرة الخليجية لتحول السلطة، لم تتضح صورة وشكل النظام السياسي فيه من أجل تحديد البقاء في إطار هذا المحور أو محاولة التقدم للانتقال والاندماج في محور جديد.

وبالتالي هذا المحور هو محور مؤثر من حيث التأثير والتأثر في الأمن الإقليمي للشرق الأوسط لما له من امتداد ليس في التأثير الداخلي للإقليم والمنطقة بل للتأثير العالمي نتيجة للتفاعل «سلبياً أو إيجابياً» مع الاستراتيجيات الدولية في المنطقة والعالم.

ج- المحور التركي – المصري، ويتمثل هذا المحور في الدولة التركية المعاصرة ما بعد إدارة حزب التنمية والعدالة والتحول نحو بناء دور العثمنة الجديدة والعمل من خلال تصفير المشكلات لانطلاق دور جديد لتركيا في الشرق الأوسط، وعلى مدى السنوات الثماني الماضية حاولت تركيا الإشعار عن دورها الإقليمي والتحول في الأداء من الاندماج المرن إلى الاندماج الهادف في إدارة وتقاسم أعباء التحديات الإقليمية بالإضافة إلى وظيفتها كعضو فعال في حلف الناتو وجزء ثانوي في التحالف الدولي في أفغانستان وإدارة الأمن والسلم والتنمية في أفغانستان، كما أن لها دوراً مؤثراً في إدارة الأزمة في سوريا من خلال التأكيد على البعد الإنساني في إدارتها للأزمة.

أما جمهورية مصر العربية ما بعد الثورة على النظام المصري السابق، فإنها ما زالت متحولة ومتغيرة في تجربتها السياسية لبناء أنموذج جديد للسلطة لم تتسم ملامحه بعد، لكنه لا يخرج عن سلطة الإسلام السياسي – سلطة المؤسسة العسكرية، وبذلك سينتظر الشرق الأوسط مصر ما بعد الانتخابات وبرنامج الدولة الخارجية وسياستها الإقليمية والدولية والتي على أثرها سيتم تحديد فاعلية أو حدة التأثير للمحور التركي – المصري في إدارة شؤون الشرق الأوسط وبناء التفاعلات الإقليمية.

ولذلك نجد أنه على الرغم من الفاعلية التركية في إدارة الشؤون الشرق أوسطية إلا أنها ما بعد ثورة «الربيع العربي» قد تحولت للاندماج والانتقال نحو محور المغرب العربي خصوصاً بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى كل من تونس ومصر وليبيا، وهي بذلك تعلن عن التوجهات الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، لكن هذا المحور وكما قلنا سابقاً ينتظر تمكين بناء أنموذج السلطة في مصر والتي على ما يبدو تتماثل مع تجربة تركيا في إدارة الحكم والسلطة ما بعد فوز العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢.

إضافة إلى أن هذا المحور جداً متفاعل مع الاستراتيجيات الدولية في الشرق الأوسط عبر اندماجه في تحالفات وتفاعلات ومبادرات دولية.

ثانياً: الاتحاد الخليجي

دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز دول مجلس التعاون الخليجي خلال افتتاح القمة العادية الثانية والثلاثين للمجلس في ٢٠١١/١٢/١٩ إلى تجاوز مرحلة التعاون الخليجي إلى الاتحاد الخليجي في «كيان واحد» خصوصاً أن التحديات الاستراتيجية

باتت في «أمنها واستقرارها»، وذلك من خلال القول «لقد علمنا التاريخ والتجارب ألا نقف عند واقعنا ونقول اكتفينا ومن يفعل ذلك سيجد نفسه في آخر القافلة ويواجه الضياع وهذا أمر لا نقبله جميعاً لأوطاننا واستقرارنا وأمننا، لذلك أطلب منكم أن نتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد»، وبقراءة استراتيجية لأبعاد المشروع الاستراتيجي لفكرة الاتحاد يتبين:

❖ أن هنالك تخوفاً على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج الذي لا يمكن أن يتأمن من دون تضافر جهود دول المجلس مجتمعة.

❖ أن هنالك تخوفاً من تطورات إقليمية قد تكون إيران مصدرها في ظل تنامي قدراتها العسكرية.

❖ أن هنالك تخوفاً من أن تضيع مساع عمرها ٣٠سنة وأن تكون النهاية انفلات مجلس التعاون من أية روابط خاصة أن ما تحقق ليس على مستوى الطموحات.

❖ أن هنالك تخوفاً من انفلات الوضع العربي ومن احتمال عدم قدرة دول الخليج على صيانة أمنها وأمانها في حال كانت متفرقة ومتباعدة.

❖ أن هنالك تخوفاً من تصاعد حدة الصراعات والنزاعات الدولية ومن عودة أجواء حرب باردة جديدة بعد أن تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد القوة القادرة على إدارة نظام دولي أحادي الجانب، حيث تبرز مطامح وتطلعات لقوى أخرى مثل روسيا، والصين التي استيقظ فيها التنين الذي كان نائماً، وهناك أيضاً قوى ناشئة مثل الهند والبرازيل وغيرهما.

ومن خلال رؤية استراتيجية دقيقة فإن فكرة الاتحاد الخليجي، لاتعني على الإطلاق أن تخسر أية دولة خليجية هويتها الوطنية وتراثها وتاريخها - لنتذكر فكرة الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال - ولا أن تتنازل عن طاقاتها وإمكاناتها وثرواتها لأي من الأطراف، ولا أن تفقد استقلاليتها وسيادتها، بل الاتحاد الخليجي هو أسمى درجة من درجات التعاون الذي يكفل تأطير جهود كامل الأعضاء في بوتقة واحدة فيجعل من ست دول خليجية قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية متضامنة ومتعاونة.

ثالثاً: سيناريو المستقبل

من خلال ما تقدم سنحاول بناء صورة المحور المؤثر في الشرق الأوسط والذي سيعمل على بناء صورة تركيبية لمحور جيوبولتيكي مؤثر في الشرق الأوسط يجمع بين الرؤية الذاتية لإدارة المنطقة عبر مقاصة الأهداف الوطنية للدولة مع الأهداف الكلية للدول داخل المحور وبين الرؤية الخارجية بدلالة المصالح الدولية والمتمثلة «في حقول النفط والغاز، الممرات البحرية، القواعد العسكرية».

ثمة تخوف من تطورات إقليمية قد تكون إيران مصدرها في ظل تنامي قدراتها العسكرية

١- محور الخليج والملكيات الدستورية والعراق

وهذا المحور يتمثل في نشوء الاتحاد الخليجي مع انضمام كل من المغرب والأردن إلى الاتحاد وطبعاً وفق سنوات التحول والتغير في الحصول على العضوية التامة، ومن ثم دعوة العراق للانضمام إلى هذا الاتحاد الخليجي الذي تجمعه الجغرافيا والتاريخ أولاً، بالإضافة إلى أنه قوة اقتصادية مؤثرة في المنطقة لما يمتلكه من مؤثرات في القوة المقبلة للشرق الأوسط، وهذا ما سيجعل مركب القوة الاستراتيجية لهذه القوى المنظوية في الاتحاد الخليجي - العربي قادرة على إدارة الإقليم من حيث الاستراتيجيات والسياسات وأنماط الإدارة المتكاملة من حيث كل مؤهلات القدرة الاستراتيجية لبناء الأمن والسلام الإقليمي، وسيحتاج هذا المحور للعمل فيه ٤ سنوات.

٢- محور الخليج الجديد - «العثمنة الإسلامية»

وهذا المحور هو الطور الثاني من تطور الوعي الاستراتيجي لمرحلة الاندفاع والاندماج والتطور في المحور الجيوبولتيكي الأول إلى المحور الجيوبولتيكي الثاني، وبالتالي محاولة الاندماج والانفتاح على المركب الاستراتيجي الذي يجمع القوة الاستراتيجية من حيث الكم والنوع، وسيحتاج هذا المحور إلى ٨ سنوات من أجل الوصول إلى غايته.

٣- محور الشرق الأوسط الجديد

وهذا المحور سيشمل الانتقال للطور الثالث من أطوار الاندماج والتثبيت والإدارة لمنطقة الشرق الأوسط، عبر تأهيل كل من إيران وسوريا ولبنان واليمن من أجل إدارة تركيبية للشرق الأوسط الجديد قادرة على التعامل من الأمن والسلم والاستقرار الاستراتيجي بصورة خلاقة وفاعلة، وهذا المحور سيحتاج ١٠ سنوات من أجل الوصول إليه.

وفي الختام نصل إلى نتيجة مفادها أن المنطقة سائرة نحو مرحلة متقدمة من التحول والاندفاع نحو تغير معالم الشرق الأوسط التقليدي الذي ظل حبيساً للرؤية الأمريكية (New middle east) المغايرة للمشروع البريطاني في إدارة الشرق الأوسط التقليدي (middle east Traditional) نحو أفق جديد للشرق الأوسط الكبير (Big middle east)، وهذا ما يحتاج إلى ١٠ سنوات للانتقال نحو مرحلة متقدمة من السياسات الإقليمية في المنطقة. وبالتالي سيكون الاتحاد الخليجي هو نواة التحول والاندفاع والتغير نحو بناء مركب التفاعل الإقليمي لإدارة منطقة الشرق الأوسط الكبير ●

*أستاذ الدراسات المستقبلية - جامعة النهرين - بغداد

مستقبل العلاقات المصرية-الأمريكية بعد ثورة 25 يناير: دراسة استشرافية (1-2)

يجادل الكثير بأن ما حدث في مصر لن يكون له كل هذا التأثير الذي يدعيه البعض الآخر. فالثورة في المقام الأول شأن داخلي، لم تقم إلا لتغيير طبيعة الأوضاع الداخلية المصرية، وبالتالي فهي ذات توجه محلي، وعلى ذلك فإن تأثيرها لن يتعدى حدودها الوطنية. وحتى لو كان لها دور إقليمي فإن هذا الدور لن يكون بالحجم الذي يتمناه المتفائلون. فهي من جانب لن تحدث تغييراً بنيوياً في القواعد والأسس التي قام عليها النظام الإقليمي العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية «تاريخ إنشاء جامعة الدول العربية».

أحمد محمد أبوزيد *

إن الثورة لم تحدث في عموم الوطن العربي، أو حتى في كبرى دوله «بجوار مصر لم تحدث الثورة إلا في تونس والبحرين وليبيا واليمن وسوريا» وهي دول طرفية Periphery «باستثناء سوريا» في النظام الإقليمي العربي وليست مركزاً Core. وبالتالي فإن تأثير هذه الثورات سيظل محدوداً. على العكس تماماً مما سبق، أننا نجادل بأن ما حدث في مصر «ومن قبلها تونس» باعتباره بجعة سوداء إيجابية، وما سيتبعه من ثورات شعبية ضد نظم الحكم التسلطية سيكون بمثابة بداية لتغيير جذري ستشهده العلاقات السياسية الإقليمية. وأن ما حدث في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١ وما سيتبعه سيكون بداية جديدة تماماً لعصر جديد أو حقبة غير مسبوقة في التاريخ المصري.

إن نجاح الشعب المصري في إنهاء نمط «الفرعونية الجديدة» أو «الديموكتاتورية بتعبير جمال حمدان» بإسقاطه للنظام للمرة الأولى عن طريق ثورة شعبية سلمية، وإقامة نظام ديمقراطي تحرري للمرة الأولى في التاريخ المصري الضارب بجذوره لأعمق من سبعة آلاف عام، وبنائه قاعدة علمية - صناعية - تنموية حقيقية، سوف يدعم من مكانتها ونفوذها الخارجي على الصعيدين الإقليمي والدولي لتصبح، كما وصفها نابليون، أهم بلد في الدنيا. إن المؤرخين سيسجلون أنه وكما كان القرن الثامن عشر هو قرن الثورتين الأمريكية (١٧٨٣) والفرنسية (١٧٨٩) وكيفما كان القرن العشرون هو قرن الثورة البلشفية، فإن القرن الحادي والعشرين سيكون بحق «قرن الثورة المصرية». فمصر التي غير القدر شخصيتها التاريخية والجغرافية ليحررها من قيودها الطبيعية، غيرت الثورة شخصيتها البشرية «الإنسان المصري» التي دفنها الاستعباد الاجتماعي والاستبداد السياسي وحاول كسرها وسحقها، إلا أنها ظلت كالعنقاء، تحترق كي تبعث من جديد أروع وأجمل وأقوى مما كانت عليه.

العوامل المؤثرة في مستقبل العلاقات المصرية مع القوى الكبرى: على المديين القريب والمتوسط سوف تتحدد طبيعة

نجاح الثورة الشعبية سوف يدعم مكانة مصر ونفوذها الخارجي على الصعيدين الإقليمي والدولي

العلاقات المصرية مع القوى الدولية الموجودة في النظام الدولي بناء على الموقف السياسي الذي اتخذته هذه القوى تجاه الثورة المصرية. بمعنى إنه سيكون هناك تفاضل في التعاون مع الدول الكبرى. فتلك التي ساندت الثورة سوف يميل النظام الثوري إلى التقارب معها ومد جسور التعاون معها، أما القوى التي وقفت إلى جانب النظام التسلطي وعارضت واعترضت على مطالب الشعب المصري فإن النظام الثوري الجديد لن يكون ميالاً للتقارب معها على المديين القريب والمتوسط، إلا أنه وعلى المدى البعيد سوف تتغير العلاقات، وتبتعد شيئاً فشيئاً عن الطابع العاطفي، وستنحو لأخذ ميل واقعي، أساسه العلاقات الثنائية المبنية على المصالح المشتركة والأهداف المتقاربة، والسعي نحو توسيع نطاق المكاسب المتبادلة بين الطرفين. حيث إن الثورة قد ترفض بعض السلوكيات من جانب بعض القوى التي وقفت ضدها في البداية، لكن عملية استرجاع النظام الثوري الجديد في منظومة النظام الدولي (أو ما سماه كينيث والتز عملية الاندماج Socialization) ستقوده إلى التعامل مع كافة الدول بناء على الأسس التي تحكم السياسة الدولية. وعلى المدى البعيد فإن هناك العديد من العوامل ستشكل خريطة العلاقات المصرية مع بقية القوى الدولية، من هذه العوامل:

ظلت الولايات المتحدة تدعو مبارك للإصلاح ما يزيد على عقد من الزمان لكن من دون جدية

١- عامل بنية النظام الدولي International Structure: إن نوعية القطبية الدولية (Polarity) التي ستبرز خلال النصف الثاني من هذا القرن سوف تؤثر- ليس فقط - في السلوك الخارجي المصري، لكن في كافة أفعال وسلوكيات الوحدات الدولية والفاعلين الدوليين الآخرين. فإذا ما تحول النظام الدولي إلى نظام ثنائي القطبية (Bipolarity الولايات المتحدة والصين) فإن أجواء الحرب الباردة ستعود من جديد. مثل هذه البنية الدولية ستعطي لمصر حرية حركة كبيرة نسبياً على المستويين الإقليمي والدولي بسبب المنطقة الرمادية بين القطبين، التي سيكون الفارق الشاسع في حجم القدرات والإمكانات مطمئناً لها، وسيجعل جل تركيزها على التوازن ضد القطب الدولي الآخر، وسيظل الاستقطاب الدولي على أشده لضم مصر إلى أحد القطبين احتمالاً غالباً. فبسبب مركزها الجغرافي ومكانتها القيادية في منطقة الشرق الأوسط، فإن مصر ستكون دوماً «ذخراً استراتيجياً» للقوى العظمى الساعية للسيطرة على مناطق استخراج النفط، والتحكم في أهم طرق المواصلات في العالم «قناة السويس، مضيق جبل طارق، مضيق هرمز». ولذلك فإن مصر ستكون ساحة للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين، بصورة ستجبرها على انتهاج سياسات خارجية وتوازنات دقيقة للغاية لتوضيح الحدود الفاصلة بين المصالح الوطنية القومية المصرية والعربية، وتلك المرتبطة بالقوى الدولية. ومن جانب آخر الفصل بين سيادتها الوطنية وتحالفاتها وتعاونها مع أحد القطبين. إن النظام الدولي ثنائي القطبية- كما تخبرنا التجربة التاريخية للحرب الباردة - هو أكثر النظم الدولية استقراراً، وهو كذلك أكثر الهياكل الدولية تدعيماً لحركة واستقلال القوى الإقليمية والدول الصغرى.

أما في حال بزوغ نظام دولي متعدد الأقطاب (Multipolarity)، تسوده التنافسات والتحالفات والتحالفات المضادة نتيجة سيادة الشعور بعدم التيقن والشك والارتياب في نوايا وتحركات القوى الدولية، بما يجعل من النظام الدولي ميالاً للصراعات والحروب وستسود أجواء عدم الاستقرار بين هذه القوى. إن تحول النظام الدولي في منتصف القرن الحادي والعشرين ليصبح متعدد القطبية «الولايات المتحدة، الأتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا، الهند» على المستوى العام، وعلى المستوى الفرعي/الإقليمي، هو وضع يجب أن نلاحظ أن مصر «كدولة مستقلة» لم تحيا في وضع مماثل له من قبل، وهو ما سيتطلب منها اتباع سياسة خارجية حذرة للغاية، عقلانية إلى أبعد الحدود، وهادئة إلى حد السكون، نظراً لأن طبيعة البنية الدولية المتعدد القطبية تجعل من احتمالية الوقوع ضحية الحسابات الخاطئة والتصورات الخاطئة، نتيجة عدم الثقة وعدم التيقن من نوايا وأهداف الأطراف الدولية الأخرى، بسبب عدم توافر المعلومات الكافية والمؤكدة عن سلوكياتها ونواياها الحقيقية، وانتقال وتغيير تحالفاتها وانحيازاتها من طرف إلى آخر، كون التفاوت النسبي في توزيع القدرات بين القوى الدولية محدوداً للغاية. وهو ما يعني أن انتقال طرف إقليمي محوري مثل مصر من تكتل أو تحالف إلى معسكر آخر سيساهم في الإخلال بتوازن القوى بين الأطراف، وبالتالي زيادة قوة كتلة عن أخرى، واحتمال تورطها بحروب مع التكتلات الأخرى من أجل إعادة توازن القوى. إن الطبيعة المعقدة للنظام الدولي متعدد الأقطاب قد تكون موضع ترحيب من جميع الدارسين، فهي حتمية الوقوع كما تتنبأ الواقعية الهيكلية، إلا أن حدوثها قد يعني البداية نحو انزلاق العالم نحو حرب عالمية جديدة.

٢- عامل الاستقرار Stability: واقعياً، فإن الدول تميل إلى التقارب والتعاون مع القوى الكبرى الداعمة للاستقرار وحماية الأمن الإقليمي، وتميل أيضاً للتوازن والتكتل ضد القوى الدولية الداعية لتغيير الأوضاع القائمة وتهديد أمنها واستقرارها

كان اندلاع الثورة المصرية بمثابة مفأجاة صادمة للإدارة الأمريكية ومؤسساتها الاستخباراتية

الوطني والإقليمي. ومصر في المرحلة المقبلة ستكون حساسة جداً تجاه أي محاولة لزعزعة الأمن والاستقرار ونشر الاضطراب في البيئة الإقليمية المحيطة بها، لما لذلك من تداعيات وعواقب وخيمة على مساعيها لإعادة بناء الدولة المصرية من جانب، وترميم مكانتها وحماية والدفاع عن مصالحها الخارجية من جانب آخر، وهو الأمر الذي قد يدمره عدم استقرار الشرق الأوسط في المستقبل. ولذلك، فإن مصر ستقف في وجه أي قوى دولية تسعى إلى عدم استقرار المنطقة أو جرها لأتون صراعات لا ناقة لها ولا جمل، وستعمل على إعادة تشكيل منظومة التحالفات والتكتلات الإقليمية والدولية من أجل الدفاع عن مصالحها وقيمها ومبادئها .

٣- عامل المساعدات الخارجية Foreign Aids: ستميل مصر إلى التعاون والتقارب مع القوى الدولية الداعمة للتحول الديمقراطي فيها وفي العالم العربي، والتي ستساهم في بناء وتدعيم المؤسسات الديمقراطية الوطنية المستقلة في هذه الدول من دون أن يتم ربط هذه المؤسسات والمعونات بإجراء تحولات سياسية وتغيرات اجتماعية في اتجاه معين يتعارض مع المصلحة الوطنية المصرية أو المصالح العربية عموماً.

٤- نوعية النظم السياسية لهذه القوى Domestic Regime: بمعنى أن بروز نظام سياسي ديمقراطي - ليبرالي مصري، يحترم حقوق الإنسان وحرياته وإرادته سيكون هو المحرك الرئيسي لسياساته الخارجية تجاه بقية دول العالم. إن النظام المصري الذي انتفض عن بكرة أبيه دفاعاً عن كرامته وحريته سيكون دائماً إلى جانب المطالب والآمال الشرعية للشعوب. فإذا كان النظام السياسي لإحدى القوى الدولية نظاماً تسلطياً «مثل روسيا والصين» فإن ذلك سيؤثر في حجم ونوعية العلاقات مع مصر بالسلب، والعكس بالعكس مع النظم الديمقراطية «كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند واليابان والبرازيل وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وغيرها». وإن كانت الأدلة النظرية والتاريخية لا تدعم مثل هذا الافتراض.

إن مصر الساعية لأن تتبوأ مكانتها كقوة إقليمية كبرى، وقوة مؤثرة على المستوى الدولي في المستقبل عليها أن تعي جيداً وتفهم طبيعة بنية النظام الدولي التي ستنغمس في لعبته الكبرى إن هي أرادت الحفاظ على مصالحها وقيمها، بل لا نزايد إن قلنا ووجودها وبقائها المادي ذاته، في ظل عالم انتشرت فيه الأسلحة النووية وتتزايد فيه الصراعات بشدة. فتلك هي تراجيديا أو مأساة سياسات القوى Power Politics. فكما تكون القوة نعمة، بما تضفيه على الدول من سلطة ونفوذ وحقوق ومكاسب، فإنها كذلك تفرض عليها واجبات والتزامات وتداعيات لا مفر من تحمل مغباتها وعواقبها. وأول هذه الواجبات هو تحديد ماذا تريد، وكيفية تحقيقه، والأهم من ذلك كله، كيف السبيل للتعامل مع القوى الكبرى في السياسة الدولية؟ تلك هي المعضلة. فتقدم

مصر ونهضتها كما سيتوقف على قدرتها في مواجهة التحديات الداخلية، فإنه سيتوقف كذلك على قدراتها في مواجهة الضغوط والقيود والتحديات التي سيفرضها عليها النظام الدولي، وكيفية اقتناص الفرص التي يتيحها لها.

مستقبل العلاقات المصرية - الأمريكية

على الرغم من أن المؤشرات كافة كانت تنبئ بأن هناك «شيئاً ما يجري تحت السطح»، فقد كان اندلاع الثورة المصرية بمثابة مفاجأة صادمة للإدارة الأمريكية ولكافة المؤسسات الأمنية والاستخباراتية الأمريكية. إن أفضل توصيف لما حدث في مصر هو ما ذكره عالم السياسة الأمريكي مارك لينش بـ (المفاجأة الحتمية Inevitable Surprise). فقد كان من الصعب على أي مراقب أن يتجاهل كل المؤشرات والعلامات الدالة على حتمية وقوع الثورة، وإن لم يكن في الاستطاعة تحديد موعد انفجارها. فمصر ومنذ سنوات عديدة كانت على قائمة الدول العربية المحتاجة للإصلاح، فهي تعاني أزمات اقتصادية واجتماعية مستفحلة، من البطالة، انغلاق النظام السياسي، عزم مبارك على توريث الحكم لنجله. وظلت الولايات المتحدة تدعو مبارك للإصلاح فيما يزيد على عقد من الزمان، لكنها لم تكن أبداً جادة في دعوتها هذه، ولم تقم بالضغط الكافي عليه من أجل الالتزام ودفعه لإجرائه .

إن مثل هذه «المفاجأة الحتمية» باتت تعرف في أدبيات العلوم السياسية بظاهرة (البجعة السوداء.Black Swan) والتي تقول إن النظم السياسية المعقدة التي تمتلك أدوات قمع سريعة الانفجار، تميل لأن تتحول إلى نظم هشة للغاية. فبينما لا تواجه هذه النظم تهديدات ومخاطر واضحة وتبدو هادئة ومستقرة وغير متقلبة «صورياً»، إلا أنه في حقيقة الأمر تبدأ المخاطر الصامتة في التراكم تحت السطح. ورغم كل محاولات القيادة السياسية وصناع القرار العمل بكل السبل على استقرار النظام، عن طريق إنكار هذه التقلبات، فإن النتيجة غالباً ما تكون مغايرة تماماً لما أرادته. حيث يجادل كل من نسيم طالب ومارك بلايس (Taleb and Blyth) بأن هذه المعوقات النظامية «الاصطناعية» تميل لأن تكون «بجعة سوداء وسط بحر من البجع الأبيض» والتي تعني «تعرض النظام لمخاطر الانكشاف الشديد أمام مجموعة كبيرة من الأحداث، لم تظهرها الإحصائيات، ولم يكن لأحد القدرة على التوقع بحدوثها أبداً». ولوحظ كذلك أنه كلما أخذت هذه الحوادث حيزاً زمنياً أكبر في الحدوث وتغيير الأوضاع القائمة، كلما كانت نتائجها وعواقبها وخيمة جداً على النظامين السياسي والاقتصادي للدولة.

إن الخطيئة الرئيسية التي انتهجتها الولايات المتحدة في تعاملها مع دول الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة، وربما من قبلها، إلى جوار تأييدها الصلب لإسرائيل واستمرار تجاهلها حقوق العرب والفلسطينيين «وإن لم تظهر عواقبها وتداعياتها حتى اللحظة» كان بناء سياساتها الخارجية في المنطقة على افتراض مؤداه استحالة وقوع مفاجآت جذرية في هذه المنطقة من العالم، حيث دأبت الولايات المتحدة على انتهاج سياسات تهدف بالأساس إلى القضاء والحيلولة دون حدوث أو وقوع أي تغيرات أو انقلابات في توازن القوى الذي أرسته في المنطقة. بمعنى أنها لم تكن لتقبل أبداً بحدوث انقطاع للنفط ومنع تصديره للغرب، كما فعل العرب في حرب ١٩٧٣، والذي أدى إلى انهيار الاقتصادات الغربية. وكذلك لن ترضى الولايات المتحدة بوقوع «مفاجأة إيرانية» أخرى في سجل السياسة الخارجية مثلما حدث في ١٩٧٩. والعجيب، أن كل هذه السياسات أدت إلى مخرجات غير مرغوب فيها من جانب الولايات المتحدة، بدءاً من حرب الخليج الثانية، وصولاً إلى اندلاع الثورة المصرية في شتاء ٢٠١١.

> الثورة قد ترفض بعض السلوكيات من جانب بعض القوى التي وقفت ضدها في البداية

لقد ساهم انفجار الثورة المصرية في سيادة نوع من التشويش والتضارب، ومثل تحدياً كبيراً للولايات المتحدة، التي لم تعتاد أو تفضل التعامل مع المفاجآت السياسية، حيث ظهر عجز الإدارة الأمريكية في إدارة الأزمة والصراع في مصر على المدين القصير والمتوسط. فقد وضعت الثورة المصرية الرئيس باراك أوباما أمام تحد كبير، كونه يواجه توازناً دقيقاً بين القيم والمصالح الأمريكية، فإما إعلان دعمه للمتظاهرين وتأييده لقيم ومبادئ التظاهر السلمي والحق في التعبير عن الرأي، أو صموده ووقوفه إلى جانب حليفه الأقوى والأقدم في المنطقة «حسني مبارك» وبالتالي إعاقة التغيير الحتمي من أجل الدفاع عن المصالح الأمريكية. وبعد فترة تردد وحرص شديد على عدم إظهار نوايا أمريكا الحقيقية والانحياز الصريح لصالح أحد الأطراف، اختار أوباما الانحياز لصالح «القيم» الأمريكية الداعية لدعم التحول السلمي وتأييد التحول والتغيير السلمي للشعب المصري ●

*مدير الأبحاث - المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية (IICD)- دبي

الفلسطينيون يغيّرون شروط اللعبة

إن ذهاب الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة لمطالبة المجتمع الدولي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وطلب عضوية فلسطين في المنظمة الدولية يأذن ببداية عهد جديد للفلسطينيين. فالمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية طوال العقدين الماضيين لم تحقق الهدف الأول والرئيسي منها والمتمثل في إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ولم تعد الولايات المتحدة تمثل وسيطاً نزيهاً مقبولاً لدى الفلسطينيين والعرب وربما المجتمع الدولي بعد أن فشلت في إخفاء انحيازها الأعمى لإسرائيل.

د. سنية الحسيني *

لقد قرر الفلسطينيون أن يتوجهوا إلى الأمم المتحدة لانتزاع الاعتراف بدولتهم من المنظمة الدولية بعد مماطلة إسرائيلية طويلة وممارسة إسرائيلية مستفزة على الأرض هدفت إلى طمس الحق الفلسطيني في ظل صمت وربما تواطؤ أمريكي. وكما قررت الشعوب العربية أن تبدأ عهداً جديداً يحمل الحرية والديمقراطية والعدالة، قرر الفلسطينيون كذلك أن يبدأوا عهدهم الجديد بمعركة دبلوماسية سلمية لانتزاع حقوقهم المشروعة والتي أقر بها القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وليس مفهوماً موقف تلك الأطراف التي تعارض ذهاب الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة، لانتزاع الاعتراف بفلسطين من المجتمع الدولي وطلب العضوية لها في المنظمة الدولية، لأن موقف هذه الأطراف يتسم بالتناقض، ويتساوق مع موقف كل من إسرائيل والإدارة الأمريكية. ولعل محاولات إسرائيل والولايات المتحدة جر الفلسطينيين للعودة إلى المفاوضات والتي وصلت إلى حد التهديدات، تتطلب من جميع الأطراف إعادة النظر والتمحيص في أهمية هذه الخطوة الدبلوماسية الفلسطينية خصوصاً بعد اليأس والإحباط اللذين أصابا الفلسطينيين بعد عملية تفاوضية عقيمة فقدت خلالها المفاوضات مصداقيتها.

لقد فقدت أغلبية الفلسطينيين الثقة بجدوى المفاوضات مع إسرائيل واعتبروها مجرد تضليل لاستمرار سياسة إسرائيل بفرض الأمر الواقع على الأرض ومصادرة الأمل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وذلك ما تؤكده بالفعل سياسة إسرائيل التي تصرّ على التفاوض في ظل استمرار الاستيطان. كما شكك العديد من الفلسطينيين في جدوى مرجعيات أوسلو وطالبوا بإعادة النظر فيها، وطالب آخرون باللجوء إلى خيارات أخرى غير خيار المفاوضات، بعد أن أثبت هذا الخيار فشله الذريع.

ويأتي القرار الفلسطيني بالذهاب إلى الأمم المتحدة استناداً إلى الحق الفلسطيني الذي ضمنته قرارات العدالة الدولية، وفشلت المفاوضات في انتزاعه. وإن كان أحد دوافع الذهاب إلى الأمم المتحدة هو إعادة التأكيد على المرجعيات القانونية للقضية الفلسطينية والتي تحظى بدعم معظم دول

لم تعد الولايات المتحدة تمثل وسيطاً نزيهاً مقبولاً لدى الفلسطينيين والعرب وربما المجتمع الدولي

العالم، فإن النتيجة الأهم هي أن إجراء أية مفاوضات فلسطينية-إسرائيلية مستقبلية سيكون مستنداً إلى مرجعيات قانونية جديدة مرتبطة بالاعتراف بفلسطين كدولة. وهذا ما يفسر معارضة إسرائيل الشديدة لذهاب الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة.

إن خيار الذهاب إلى الأمم المتحدة لا ينفي الخيارات الأخرى التي تبقى مفتوحة أمام الفلسطينيين، فالرئيس الراحل ياسر عرفات طالب العالم في خطابه التاريخي في الجمعية العامة قائلاً «لا تسقطوا غصن الزيتون من يدي»، لكنه أبقى خيارات الشعب الفلسطيني مفتوحة. من ناحية أخرى إن الذهاب إلى الأمم المتحدة لانتزاع اعتراف العالم بالدولة الفلسطينية لا يمس بمكانة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ولا تفقد منظمة التحرير الفلسطينية مبرر وجودها إلا عندما يحصل الفلسطينيون على حقوقهم الكاملة وعلى رأسها الاستقلال وحق العودة.

إن قرار الذهاب إلي الأمم المتحدة يكتسب أهمية فائقة لأنه يعكس تطوراً في التفكير والممارسة السياسية الفلسطينية، ويمكن وصفه بأنه تحول مهم لدى صانع القرار الفلسطيني، لأنه بهذا القرار يتمرد على القوالب السياسية التي ضبطت السلوك السياسي الفلسطيني حتى الآن. فقرار الذهاب إلى الأمم المتحدة ينطوي على قناعة بضرورة البحث عن مسار بديل في السعي لإنهاء الاحتلال وتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية والاستعداد لتحمل تبعات مثل هذا القرار بما ينطوي عليه من مخاطر. ويبدو أن صانع القرار الفلسطيني بات يدرك أن استمرار الوضع القائم الذي يهدد الوجود المادي للشعب الفلسطيني على أرضه، هو الخطر الأكبر الذي تصغر إلى جانبه أية مخاطر أخرى كالذهاب إلى الأمم المتحدة، الذي ينطوي على أهمية استراتيجية أخرى تتمثل في الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني وتوسيع هوامشه. كما أن هذا القرار يضع القضية الفلسطينية ومطالب الشعب الفلسطيني بالانعتاق من الاحتلال ونيل الاستقلال الفلسطيني على رأس الأجندة السياسية الدولية.

إن الآثار القانونية والدبلوماسية التي تترتّب على الاعتراف بالدولة عديدة ومتنوّعة ولا يمكن التقليل من أهميتها. كما أن طلب العضوية في المنظمة الدولية على قدم المساواة مع الدول الأخرى سيمكن الدولة الفلسطينية من التقدم بشكاوى إلى المحاكم الدولية ذات الاختصاص ضد أي تهديد أو عمل من شأنه أن يمس بحقوقه. كما سيكون بمقدور الدولة طلب الحماية من المجتمع الدولي إذا ما برزت الحاجة إلى ذلك.

لقد أحدث قرار الذهاب إلى الأمم المتحدة حالة من التعبئة الشاملة في أوساط الفلسطينيين في كل مكان، كما أحدث حراكاً واسعاً غير مسبوق في الساحة الدولية. وأياً كانت نتيجة التحرك الفلسطيني، فإنه لا ينطوي على أضرار تضاهي الجوانب الإيجابية التي سيحققها هذا التحرك. ويأتي هذا القرار في لحظة تاريخية مؤاتية حيث ربيع الثورات العربية التي تطالب بحقها في الحرية والحياة الكريمة، وفي لحظة تلقى فيها مطالب الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال آذاناً صاغية. إن قرار الذهاب إلي الأمم المتحدة هو قرار فلسطيني تاريخي يقتضي من الفلسطينيين توحيد الصفوف لإنهاء معاناة طويلة تحملوها وتضحيات جسام تكبدوها لعقود من الزمان.

ليس مفهوماً موقف تلك الأطراف التي تعارض ذهاب الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة

إن إصرار الولايات المتحدة على مجاراة إسرائيل في سياساتها المتعنتة الرافضة للسلام كلف الولايات المتحدة مكانتها وسمعتها في المنطقة. وفي حين أن سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين لم تعد مقبولة وكلّفتها تعاطف العديد من شعوب العالم وحكوماته ومحاصرتها وعزلها دولياً، إلا أن التطورات المتلاحقة في المنطقة العربية تنبئ بمزيد من التوترات في المنطقة لغير صالح إسرائيل والسياسة الأمريكية.

لقد شكل ذهاب الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة اختباراً لمصداقية الولايات المتحدة وسياستها في منطقة الشرق الأوسط في ظل ثورات «الربيع العربي» التي تطالب بالحرية، إلا أن مواقف الإدارة الأمريكية فشلت في هذا الاختبار بعد أن جعلت الولايات المتحدة نفسها خصماً رئيسياً للفلسطينيين بدلاً من أن تكون وسيطاً نزيهاً بينهم وبين الإسرائيليين، كما تجلى ذلك في خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. والسؤال المطروح الآن هو إن كانت هناك فائدة من التعويل على الإدارة الأمريكية مرة أخرى ومطالبتها بإعادة النظر في موقفها ●

*أستاذة جامعية وكاتبة صحفية

مفهوم المسؤولية الجنائية الدولية

يقصد بالمسؤولية الجنائية الدولية مُساءلة دولة ما عن ارتكابها فعلاً يعتبره القانون الدولي جريمةً دوليةً، ويخل بمصلحة أساسية من مصالح المجتمع الدولي وإمكان معاقبتها من قبل المجتمع الدولي.

د. هشام بشير *

ينبغي التأكيد على أن الجريمة الدولية، لا يمكن أن تصدر إلا عن شخص طبيعي، أي من فرد أو مجموعة من الأفراد، وهؤلاء يعملون لحساب دولة أو لمصلحتها، فهي - أي الجريمة الدولية- لا يمكن أن تنهض إلا من خلال فعل أو سلوك إرادي وبإرادة متجهة إلى إحداث الفعل المجرم وصولاً إلى تحقيق النتيجة الإجرامية، وعلى هذا فقد عرّفها جانب من الفقه بأنها «سلوكٌ إرادي متعمد في الغالب، يصدر عن شخص طبيعي أو مجموعة من أشخاص لحسابهم الخاص أو لحساب دولة أو بمساعدة ورضاء وتشجيع منها، يمثل اعتداءً على مصلحة دولية يوليها القانون الدولي الجنائي ويحرص على معاقبة مقترفيها وأنها جريمةٌ عمدية بطبيعتها ومسؤولية مرتكبيها وأهليتهم مفترضة إلا إذا أثبت عكس ذلك».

وقد عرّفها بيلا (Pella) بأنها «كل عمل أو امتناع عن عمل يعاقب عليه بعقوبة، وتنفذ باسم الجماعة الدولية، فيما عرّفها الفقيه «جلاسر» بأنها «الفعل الذي يرتكب إخلالاً بقواعد القانون الدولي وبالمصالح التي يحميها هذا القانون مع الاعتراف له قانوناً بصفة الجريمة واستحقاق فاعله العقاب».

وقد عرّفت المادة التاسعة عشرة من مشروع المسؤولية الدولية، الجريمة بالقول: «يشكل الفعل غير المشروع دولياً، جريمةً دوليةً، حين ينجم عن انتهاك الدولة التزاماً دولياً هو من علو الأهمية بالنسبة لصيانة مصالح أساسية للمجتمع الدولي، حيث يعترف هذا المجتمع كله بأنّ انتهاكه يشكّل جريمةً دوليةً».

إذاً فالجريمة الدولية وفقاً للنص سالف الذكر، يمكن أن تنجم عن:

١- انتهاك خطير لالتزام دولي ذي أهمية جوهرية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين كالالتزام بتحريم العدوان.

٢- انتهاك خطير لالتزام دولي ذي أهمية جوهرية لضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها كالالتزام بتحريم فرض سيطرة استعمارية أو مواصلتها بالقوة.

٣- انتهاك خطير وواسع النطاق لالتزام دولي ذي أهمية جوهرية لحماية الشخص الإنساني، كالالتزامات بتحريم الاسترقاق وتحريم الإبادة الجماعية وتحريم الفصل العنصري.

٤- انتهاك خطير لالتزام ذي أهمية جوهرية لحماية وصون البيئة البشرية كالالتزامات بتحريم التلوث الجسيم للجو والبحار .

وتأسيساً على ما تقدم، فإنه يمكن القول إن الجريمة الدولية إذا ما ارتكبت فإنها تشكّل إخلالاً بقواعد القانون الدولي، واعتداءً على مصلحة يحميها القانون، تتعلق بالمصالح الجوهرية للمجتمع الدولي، وأن انتهاكها يعدّ إخلالاً بالسلم والأمن الدوليين ومن هذه الجرائم الاعتداء على البيئة.

هذا ولا ينطبق وصف الدولية على الجرائم الدولية إلا إذا كانت عناصرها وأركانها تنظمها قواعد القانون الدولة، وأن مرتكبها هو

الجريمة الدولية لا يمكن أن تصدر إلا عن شخص طبيعي أي فرد أو مجموعة من الأفراد

الدولة وإنْ ارتكبها الشخص الطبيعي فإنه يرتكبها باسمها ولحسابها، وتتلخص أركان الجريمة الدولية في الركن المادي الذي هو الفعل أو السلوك والنتيجة المتحقّقة ووجود رابطة سببية بين الفعل والنتيجة، والركن المعنوي ويتمثل في اتجاه نية الفاعل لإحداث النتيجة الإجرامية، وأخيراً الركن الدولي.

ومن اللافت أن أهم ما يميز الجريمة الدولية هو العنصر الدولي، وينصرف إلى العدوان على المصالح التي أسبغ القانون الدولي الجنائي حمايته عليها، وحتى نعرف الفرق بين الجريمة الدولية والجريمة الداخلية فيكون الاحتكام إلى معيار المصلحة، فإذا كانت المصلحة المعتدى عليها دولية كان العدوان جريمةً دوليةً، جديرٌ بالحماية الدولية التي أسبغها القانون الدولي على هذا الصنف من المصالح.

وقد ثار تساؤلٌ مهمٌ في هذا الصدد حول لمن تسند المسؤولية عن الأفعال المرتكبة للدولة أم للأفراد، وقد انقسم الفقه الدولي في ما يتعلق بالمسؤولية عن هذه الأفعال إلى مذهبين، وذلك على النحو التالي:

المذهب الأول: إنكار المسؤولية الدولية الجنائية:

ذهب أنصار هذا الاتجاه وعلى رأسهم «تريبل» و«أنزيلوتي» إلى إنكار فكرة المسؤولية الدولية الجنائية على اعتبار أن القانون الدولي ينظّم العلاقات الدولية بمعنى أنه يهتم بشؤون الدول فقط، ولا يعتبر الفرد شخصاً من أشخاص القانون الدولي.

ويبرّر أنصار هذا الاتجاه أيضاً رأيهم على أساس أنه من الاستحالة بمكان أن نتصور خضوع الدولة لعقوبات جزائية ناتجة عن تصرفاتها، وفي هذا الصدد ذهب الفقيه الإيطالي أنزيلوتي إلى القول إن الأفراد هم أشخاص القانون الداخلي، أما الدولة فهي من أشخاص القانون الدولي، بمعنى أن الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي تقع على عاتق الدول، ولا علاقة لها بالأفراد، الشيء الذي يستوجب قيام المسؤولية المدنية في حق الدولة في حالة وقوع أي إخلال منها.

ويرى أنصار هذا الاتجاه انعدام المسؤولية الجنائية الدولية للدولة على أساس أن الإرادة ركن أساسي في المسؤولية الجنائية، وهي تنعدم في حالة الدولة باعتبارها شخصاً معنوياً، في حين أنها تثبت في حق الشخص الطبيعي.

وقد واجه هذا الاتجاه انتقادات عدة منها: أن القول بانعدام المسؤولية لانعدام الإرادة، كون هذه الأخيرة ركناً أساسياً لقيام المسؤولية الدولية الجنائية، هو قول مردود وغير منتج، ذلك أن كلاً من المسؤولية التقليدية والمسؤولية الجنائية للدولة تستند إلى الإرادة، فالدولة باعتبارها كياناً معنوياً لا يخرج عن تصرفها عن حالتين: إما أن تحترم القوانين الدولية وتعمل وفق نصوصها أو تتجاهل تلك القوانين وتنتهك نصوصها، وهنا تنشأ المسؤولية الدولية، فالدولة لها إرادةٌ فعليةٌ في كل الحالات تتمثل في إرادة القائمين على تسيير وإدارة شؤونها.

المذهب الثاني: تأييد المسؤولية الدولية الجنائية:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى تأييد المسؤولية الدولية الجنائية، ولكنهم انقسموا فيما بينهم إلى ثلاثة آراء، يمكن توضيحها بإيجاز على النحو التالي:

❖ الرأي الأول: المسؤولية الدولية الجنائية للدولة وحدها: يرى أنصار هذا الرأي أن المسؤولية الدولية الجنائية تثبت للدولة وحدها دون الفرد بوصفها المخاطبة بالقانون الدولي، وأن الفرد مجاله القانون الداخلي، كما أن الدولة لها إرادة، وهذه الإرادة من الممكن أن تكون إرادةً إجراميةً تحاكم عليها.

الواقع العملي يجعل من الصعب إقرار المسؤولية للدولة والفرد معاً عن ارتكاب الجريمة الدولية

وقد تأثر بهذا الرأي بعض الفقهاء بعد الحرب العالمية الثانية، فقد ذهب كلٌ من Muszkath J. Sawicki إلى اقتراح وفرض عقوبة على دولة ألمانيا تتمثل في تسليمها الجزء الشرقي منها إلى بولندا كعقوبة كاملة توقع عليها جزاء ما ارتكبته أثناء الحرب العالمية الثانية.

وقد تعرض هذا الرأي إلى الانتقاد لعدة أسباب منها أن مفهوم جناية الدولة وتعرضها للمسؤولية الجنائية سيحط من مكانتها، بالإضافة إلى أنه لا يوجد جهازٌ قانوني لمحاكمة الدولة ومعاقبتها. فضلاً عن ذلك فإنه لا يمكن مساءلة الدولة جنائياً كونها شخصاً معنوياً.

وخلافاً لما سيق من انتقادات حول مسؤولية الدولة جنائياً دون الأفراد عما تباشره من انتهاكات تتنافى مع قواعد الشرعية، إلا أن المدعي العام لمحكمة نورمبرج «السير هيرتلي» أكد في خطابه الافتتاحي أمام المحكمة «أنه يجب محاكمة الدولة نفسها جنائياً؛ لكنه قيّد ذلك بعدم المبالغة في تطبيق العقوبات الجماعية بطريقة صارمة، ولتلافي ذلك رأى أن تتم محاكمة المسؤولين عن هذه الحرب عن طريق العقوبة النيابية».

❖ الرأي الثاني: المسؤولية الدولية الجنائية تثبت للفرد وحده: يذهب أنصار هذا الرأي وعلى رأسهم الفقيه الفرنسي «دوجي» إلى أن الفرد هو الشخص الوحيد للقانون الدولي، فالقانون بالنسبة لهم لايخاطب غير الأفراد، وقد أخذ بهذا الاتجاه أيضاً الفقيه (Kelsen) الذي ذهب إلى أن الدولة شخصٌ غير حقيقي بطبيعتها، وبالتالي فهي لا تملك إرادةً مستقلةً عن إرادة الأفراد المكونين، الشيء الذي يجعل الدولة شخصيةً وهميةً، بالإضافة إلى أنه لا يمكن للقانون الدولي الجنائي أن يغضّ الطرف عن مسؤولية الأفراد جراء الجرائم الدولية التي يرتكبونها باسم الدولة.

ويعدّ هذا الرأي هو الرأي الغالب في الفقه الدولي اليوم، ويستند إلى أمرين هما:

الأمر الأول: إن الدولة لم تعدّ هي المحور الوحيد الذي تدور حوله أحكام القانون الدولي؛ بل تنامي دور الفرد، وإذا كان القانون الدولي يعترف للإنسان بحقوقه، فإنه يجب على الفرد أن يحترم حقوق الآخرين، وإلا يرتكب جرائم بشعة ضد البشرية وإلا خضع للعقاب الدولي.

الأمر الثاني: يتمثّل في عدم إمكانية المساءلة الجنائية للدولة كشخص معنوي، ومن ثّمّ يكون الفرد فقط محلاً لهذه المساءلة.

وقد أخذ على هذا الرأي أن القول بمسؤولية الفرد وحده يجعل الدولة بمنأى عن العقاب، وذلك من خلال التضحية ببعض أفرادها وحدهم كمسؤولين عن تلك الجرائم، أي أن الدولة لكي تستبعد مسؤولياتها يمكن أن تقدّم بعض المسؤولين فيها للمحاكمة الجنائية.

❖ الرأي الثالث: المسؤولية الجنائية الدولية بين الفرد والدولة: ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن المسؤولية الجنائية الدولية هي مسؤولية مزدوجة بين الفرد والدولة، ذلك أن الدولة يمكن أن تكون مسؤولة عن الجريمة الدولية، لأن فكرة السيادة لا تتعارض مع تقرير المسؤولية الدولية الجنائية، وأنّ الدولة لها إرادةٌ مستقلةٌ يترجمها القائمون على إدارة شؤونها.

وقد بدأت هذه الفكرة المزدوجة مع محاكمات نورمبرغ بعد الحرب العالمية الثانية، إذ قرّر المدعي العام الأمريكي والقاضي بالمحكمة العليا جاكسون في خطابه الافتتاحي قبل المحاكمة أن «القانون الذي يطبق على مجرمي الحرب الألمان قابل للتطبيق بعد ذلك على الجرائم التي ترتكب من أية أمة»، وذلك في إشارة إلى إمكانية تطبيقه على الدول وليس الأفراد فقط، وهو ما أوضحه بصورة أكبر المحامي العام البريطاني في تلك المحكمة «السير هارتلي شاوكروس» في خطابه أنه «لا يجد شيئاً مخيفاً في تبني فكرة مسؤولية الدولة عن تصرفاتها الإجرامية، فالشر الذي يصدر عن الدولة هو أكثر تأثيراً من الصادر عن الفرد» وقد دعا إلى وجوب محاكمة الدولة الألمانية ذاتها جنائياً، وكذلك قرر فرانسو دي مانسون المدعي العام الفرنسي في المحكمة ذاتها أن «ألمانيا النازية يجب أن تعلن إدانتها وكذلك حكامها وهم في المقام الأول مسؤولون ويستحقون العقاب».

ويرى الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني أن الفعل المنسوب إلى الدولة يتحمل المسؤولية الجنائية عنه الشخص الطبيعي الذي يمثّل الدولة، وذلك دون أن تعفى الدولة من المسؤولية القانونية على غرار مسؤولية الدولة المتبوع عن أعمال تابعة في القانون الداخلي، وتطبيق هذه المسؤولية في ظل النظام القانوني الدولي يتجلى في المسؤولية المدنية التي تتحمل التعويض العيني أو النقدي.

وفى هذا يقول البروفيسور تريانين: إن الدولة لا يمكن اعتبارها متهمةً بجريمة ومن ثمّ فلا يمكن أن تكون مسؤولة جنائياً وأن مدبري الجريمة هم وحدهم من يسألون، أما «غلايسر» فقد ذهب إلى القول إن مرتكب الجريمة الدولية لا يمكن أن يكون سوى الفرد، سواء قام بارتكاب الجريمة لحسابه الخاص أو لحساب الدولة أو باسمها، وأن القانون الدولي اعترف للفرد بالحقوق والواجبات الدولية في ميثاق الأمم المتّحدة ولائحتي نورمبرغ وطوكيو، وأصبح الفرد مسؤولاً عن الجرائم الدولية التي يقترفها بصفته مخاطباً بأحكام هذا القانون.

إذا ما ارتكبت الجريمة الدولية فإنها تشكّل إخلالاً بقواعد القانون الدولي

الرأي الراجح

يرى الكاتب من جانبه أن الرأي الراجح هو ثبوت المسؤولية الجنائية للفرد وحده، وهو الرأي الغالب الذي يرجّحه الفقه، وإنْ كنّا نرى أن الصواب هو مسؤولية الدولة والفرد معاً، ولكن الذي يجعلنا نرجح الرأي القائل بثبوت المسؤولية الجنائية الدولية للفرد وحده، هو أن الواقع العملي يجعل من الصعب تقرير المسؤولية للدولة والفرد معاً، لاسيّما أننا نعيش في عصر القطب الأوحد، ولو قلنا بتقرير مسؤولية الدولة والفرد معاً لأدى ذلك إلى تعرض بعض الدول الكبرى للعقاب.

خلاصة القول أنه في ظل القانون الدولي المعاصر فإن الفرد هو محل المسؤولية الدولية الجنائية، أما الدولة فتواجه المسؤولية الدولية المدنية الخاصة بدفع التعويضات للضحايا، حيث يقع على عاتقها جبر الأضرار التي طالت هؤلاء الضحايا.

ولقد شهدت السوابق الدولية عدداً من المحاكمات، وكان محل المسؤولية الجنائية فيها أفراداً، وغالباً ما يكون الرؤساء والقادة العسكريون- فضلاً عن المسؤولين المدنيين- محلاً لهذه المحاكمات لبحث مدى تورطهم في الجرائم الدولية المعروضين على ذمتها، ومنْ هذه الجرائم، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والتي تدخل فيها بالطبع جرائم الاعتداء على البيئة.

ومبدأ مسؤولية القادة والرؤساء عن جرائم مرؤوسيهم قد استقر من خلال محاكمات جرت في الدول التي شهدت انتهاكات دولية، وصدرت أحكامٌ مثيرة للجدل قبل الحرب العالمية الثانية للتدليل على رسوخ هذا المبدأ ●

*كاتب مصري متخصص في الشؤون الخليجية

الصراع على الغاز
بين روسيا وأمريكا (1-2)

تلمّس الروس بعد سقوط الاتحاد السوفييتي أن الصراع على التسلح قد أنهكهم وسط غياب عن عوالم الطاقة الضرورية لأية دولة صناعية، فيما كان الأمريكيون يتحركون في مناطق النفط عبر عقود عدة مكنتهم من النمو والسيطرة على القرار السياسي الدولي بلا منازعات كبيرة، ولهذا تحرك الروس باتجاه مكامن الطاقة «النفط والغاز». وعلى اعتبار أن القسمة الدولية لا تحتمل المنافسة في قطاعات النفط كثيراً، عملت موسكو على السعي إلى ما يشبه «احتكار» الغاز في مناطق إنتاجها أو نقلها وتسويقها على نطاق واسع.

د.عماد فوزي شعيبي *

كانت البداية عام ١٩٩٥ حين رسمت موسكو استراتيجية شركة غاز بروم لتتحرك في نطاق وجود الغاز من روسيا فأذربيجان وتركمانستان ثم إيران «للتسويق» وصولاً إلى منطقة الشرق الأوسط «مؤخراً»، وكان من المؤكد أن مشروعي السيل الشمالي والسيل الجنوبي سيكونان البداية من أجل عودة روسيا إلى المسرح العالمي ومن أجل استعادة دور روسيا كدولة أولى أو ثانية في الترتيب الدولي ومن أجل إحكام السيطرة على الاقتصاد الأوروبي الذي سيعتمد لعقود على الغاز بديلاً عن النفط أو بالتوازي معه، لكن بأولوية أكبر لصالح الأول. وهنا كان على واشنطن أن تسارع إلى تصميم مشروعها الموازي «نابكو» لينافس المشروع الروسي على قسمة دولية على أساسها سيتعين القرن المقبل سياسياً واستراتيجياً.

يشكل الغاز فعلياً مادة الطاقة الرئيسية في القرن الحادي والعشرين سواء من حيث البديل الطاقي لتراجع احتياطي النفط عالمياً أو من حيث الطاقة النظيفة. ولهذا، فإن السيطرة على مناطق الاحتياطي «لغازي» في العالم تعتبر بالنسبة للقوى القديمة والحديثة أساس الصراع الدولي في تجلياته الإقليمية.

بقراءة أولية لخريطة الغاز نراها تتموضع في المناطق التالية من حيث الكم والقدرة على الوصول إلى مناطق الاستهلاك:

١- روسيا.
٢- إيران.
٣- قطر.
٤- تركمانستان.
٥- المحيط الروسي القريب والأبعد: أذربيجان .
٦- منطقة شرق المتوسط «سورية، لبنان».
٧- مصر.

على هذا سارعت موسكو للعمل على خطين استراتيجيين الأول التأسيس لقرن روسي- صيني «شنغهايي» يقوم على أساس النمو الاقتصادي لكتلة شنغهاي من ناحية، والسيطرة على منابع الغاز من ناحية أخرى.

هنـاك سبـاق استراتيجي بـين مشروعين روسي وأمريكي للسيطرة على أوروبا عبر الغاز

يشكل الغاز فعلياً مادة الطاقة الرئيسية في القرن الحادي والعشرين

وبناء عليه، فقد أسست لمشروعين أولهما هو مشروع السيل الجنوبي، وثانيهما هو مشروع السيل الشمالي. وذلك في مواجهة مشروع أمريكي لاقتناص غاز البحر الأسود وغاز أذربيجان، وهو مشروع نابوكو (Nabucco).

إنه سباق استراتيجي بين مشروعين للسيطرة على أوروبا من ناحية وعلى مصادر الغاز من ناحية أخرى.

❖ المشروع الأمريكي «نابوكو»:

مركزه آسيا الوسطى والبحر الأسود ومحيطه فيما موقعه المُخزِّن هو «تركيا» ومساره منها إلى بلغاريا فرومانيا ثم هنغاريا والتشيك وكرواتيا وسلوفانيا وإيطاليا. وكان من المقرر أن يمر باليونان، إلا أن هذا قد تم غض الطرف عنه كُرمى لتركيا.

❖ المشروع الروسي في شقيه الشمالي والجنوبي يقطع الطريق عبر التالي:

أ- السيل الشمالي (Nord Steam) : ينتقل من روسيا إلى ألمانيا مباشرة ومن فاينبرغ إلى ساسنيتز عبر بحر البلطيق من دون المرور ببيلاروسيا، وهو ما خفف الضغط الأمريكي عليها.

ب- السيل الجنوبي (South Stream): ويمر من روسيا إلى البحر الأسود فبلغاريا ويتفرع إلى اليونان فجنوب إيطاليا وإلى هنغاريا فالنمسا.

❖ تاريخ اللعبة:

من أجل مشروع السيل الشمالي والسيل الجنوبي أسست موسكو شركة غاز بروم في أوائل النصف الأول من تسعينات من القرن العشرين. واللافت أن ألمانيا التي تريد أن تخلع عنها أسوار ما بعد الحرب العالمية الثانية قد هيأت نفسها لتكون طرفاً وشريكاً لهذا المشروع؛ إن من حيث التأسيس أو من حيث مآل الأنبوب الشمالي أو من حيث مخازن السيل الجنوبي التي تقع في المحيط الجرماني وتحديداً النمسا.

غازبروم:

تأسست شركة غازبروم بالتعاون مع صديق ألماني لموسكو يدعى «هانز جوشيم غوينغ» الذي شغل منصب نائب رئيس سابق لشركة صناعة الغاز والنفط الألماني وهو الذي أشرف على بناء شبكة خطوط الأنابيب التابعة لشركة (GDR). وقد ترأس غاز بروم «حتى شهر أكتوبر عام ٢٠١١» فلاديمير كوتينيف «وهو سفير روسي سابق في ألمانيا».

وقد وقعت الشركة صفقات نوعية ومريحة جداً مع شركات ألمانية وعلى رأسها الشركات المتعاونة مع السيل الشمالي كشركة (E.ON) العملاقة للطاقة وشركة (BASF) العملاقة للكيميائيات، حيث تأخذ شركة (E.ON) تفضيلات لشراء كمية من الغاز على

حساب شركة غازبروم، عندما ترتفع أسعار الغاز مما يعتبر بمثابة دعم «سياسي» لشركات الطاقة الألمانية.

وقد استفادت موسكو من تحرر أسواق الغاز الأوروبية من الاحتكار لإرغام تلك الأسواق على فك الارتباط بين شبكات التوزيع ومنشآت الإنتاج.

هذا الاشتباك بين روسيا وبرلين يطوي صفحة من العداء التاريخي ليرسم صفحة أخرى من التعاون على أساس الاقتصاد والتنصّل من ثقل تنوء به ألمانيا وهو ثقل أوروبا المتخمة بالديون والتابعة للولايات المتحدة، فيما ترى ألمانيا أن المجموعة الجرمانية «ألمانيا والنمسا والتشيك وسويسرا» هي الأولى بأن تشكل نواة أوروبا، لا أن تتحمل النتائج المترتبة على قارة عجوز وعملاق آخر يتهاوى.

وتشمل مشاريع غازبروم المشتركة مع ألمانيا مشروع «وينغاز» المشترك مع وينترشال أحد فروع (BASF)، وهي أكبر منتج للنفط والغاز في ألمانيا وتسيطر على ١٨ في المائة من سوق الغاز، حيث نالت ألمانيا حصصاً غير مسبوقة في الأصول الروسية؛ إذ تسيطر شركتا (BASF) و(E.ON) على ربع حقول غاز يوزنو - روسكويا التي ستقدم معظم الإمدادات لمشروع السيل الشمالي في وقت ليس من قبيل المصادفة أو مجرد المحاكاة أن تكون نظيرة غازبروم الروسية في ألمانيا تدعى غازبروم الجرمانية التي توسع مجالها لتمتلك ٤٠ في المائة من شركة (Centrics) النمساوية المخصصة لخزن الغاز والتي لها في قبرص امتداد نوعي، حيث لا يبدو أن تركيا ستكون راضية عنه. وهي تفتقد متحرقةً دوراً متأخراً في شركة غاز نابوكو، حيث يفترض أن تبدأ بتخزين وتسويق وتمرير (٣١) مليار متر مكعب من الغاز وصولاً إلى (٤٠) مليار متر مكعب - لاحقاً - في مشروع يرهن أنقرة أكثر فأكثر لقرارات واشنطن والناتو من دون أن يكون لها الحق في أن تصر على الدخول إلى الاتحاد الأوروبي الذي لفظها مرات عدة.

وواقع الحال أن الصلات الاستراتيجية عبر الغاز تجعل الصلات أكثر استراتيجية في قطاعات السياسة، حيث يمتد تأثير موسكو على الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني في ويستفاليا شمالي نهر الراين، حيث توجد القاعدة الصناعية الرئيسية لفرعي شركتي (RWE) للكهرباء المرتبطة مع روسيا بوثاقة (E.ON).

وهذا التأثير يعترف به الجميع في ألمانيا؛ إذ إن رئيس قسم سياسات الطاقة في حزب الخضر هانس جوزيف أكد أن أربع شركات ألمانية على صلة بروسيا تلعب دوراً في صياغة سياسة الطاقة الألمانية عبر شبكة معقدة جداً تقوم بالضغط على الوزراء وتحتكر الرأي العام وذلك عبر هيئة العلاقات الاقتصادية الشرق أوروبية التي تمثل الشركات الألمانية والتي على اتصال وثيق بأعمال تجارية في روسيا ودول كتلة الاتحاد السوفييتي السابق.

هنا، فإن ما يجعل ثمة صمت «لا بد منه» تتبعه ألمانيا إزاء ما يجري من نفوذ روسي متسارع، أساس هذا الصمت الاعتراف بأن ثمة ضرورةً لتحسين ما يسمى «أمن الطاقة» في أوروبا.

واللافت أن ألمانيا باتت تعتبر أن سياسة «التمرير» المُقترحة من الاتحاد الأوروبي لتغطية أزمة اليورو ستعيق الاستثمارات «الألمانية-الروسية» بشكل طويل الأمد، وهذا السبب ما يقف - مع غيره من الذرائع- وراء التمهل الألماني في إنقاذ اليورو المثقل بديون الأوروبيين.. بخلاف ألمانيا وكتلتها الجرمانية التي تستطيع تحملها وحدها دون غيرها.

مشروع السيل الشمالي يعكس هيكلياً خطة موسكو وليس الاتحاد الأوروبي

وفي كل مرة يعاند فيها الأوروبيون ألمانيا وسياستها مع روسيا «الطاقية» تؤكد برلين أن خطط أوروبا «يوتوبية» غير قابلة للتنفيذ وقد تدفع روسيا إلى بيع غازها في آسيا وهذا سيطيح بالأمن الطاقي في أوروبا. وواقع الحال أن هذا الاشتباك الروسي - الألماني لم يكن من النوع الساذج عندما استثمر «بوتين» تراث الحرب الباردة من وجود روسي للناطقين بالروسية في ألمانيا والبالغ عددهم ثلاثة ملايين، وهم يشكلون ثاني أكبر جماعة بعد الأتراك، إضافة إلى شبكة من المسؤولين الألمان الشرقيين الذين تم توظيفهم لرعاية الشركات الروسية في ألمانيا ومصالحها، فضلاً عن عدد من عملاء جهاز أمن الدولة الألماني الشرقي السابق ومنهم على سبيل المثال مدير جرمانيا غازبروم لشؤون الموظفين وشؤون التمويل، ومدير اتحاد «السيل» المالي هاينس وورينغ، وهو ضابط سابق في جهاز أمن الدولة الألماني الشرقي والذي نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» أنه قدم لبوتين حين كان في جهاز أمن الروسي (KGB) المساعدة لتوظيف جواسيس في مدينة دريسدن في ألمانيا الشرقية.

لكن وللإنصاف، فإن واقع الحال يقول: إن استثمار روسيا للعلاقات السابقة لم يكن فجاً بل كان لمصلحة ألمانيا ككل، الأمر الذي لم يجعل الصدام ممكناً باعتبار أن المصلحة بين الطرفين متحققة من دون هيمنة.

❖ السيل الشمالي: يشكل مشروع السيل الشمالي عنصر الربط الرئيسي بين روسيا وألمانيا. وتبلغ تكلفة خط الأنابيب ٤,٧ مليار يورو وقد تم تدشينه مؤخراً. وعلى الرغم من أنه يصل روسيا بألمانيا إلا أن إدراك الأوروبيين أن هذا المشروع سيكون جزءاً من

تعتبر السيطرة على مناطق احتياطي الغاز أساس الصراع الدولي في تجلياته الإقليمية

الأمن الطاقي، جعل هولندا وفرنسا تسارعان لإعلانه مشروعاً أوروبياً، حتى إن «ليندر» في لجنة العلاقات الاقتصادية لأوروبا الشرقية سرعان ما أعلن من دون أي خجل أو تردد «أن هذا مشروع أوروبي وليس ألمانياً، ولن نسمح لألمانيا بأن تعتمد اعتماداً كبيراً على أوروبا». وهو تصريح يدلل على الخشية من النفوذ الروسي المتناهي في ألمانيا، إلا أنه ليس أكثر من هذا. إذن مشروع السيل الشمالي يعكس هيكلياً خطة موسكو وليس خطة الاتحاد الأوروبي.

وسيتمكن الروس من إيقاف إيصال الطاقة إلى بولندا ودول أخرى حسبما يشاؤون وسيتمكنون من بيع الغاز لمن يدفع أكثر. لكن أهمية ألمانيا بالنسبة لروسيا تكمن عملياً في أنها تشكل نقطة لانطلاق استراتيجيتها عبر القارة حيث تمتلك جرمانيا غازبروم أسهماً في ما لا يقل عن خمسة وعشرين مشروعاً مشتركاً في بريطانيا وإيطاليا وتركيا وهنغاريا وغيرها. وهو ما يهيئ فعلياً للقول إن غازبروم ستصبح «بعد قليل» أكبر شركات العالم إن لم تصبح أكبرها إطلاقاً.

لم يكتف قادة غازبروم ببناء مشروعهم هذا، إلا أنهم تداخلوا مع مشروع غاز نابوكو الذي سيتأخر - كما قلنا - حتى عام ٢٠١٧ معتبرين أنه مشروع يشكل تحدياً كبيراً إذ قامت الشركة غازبروم التي تمتلك ٣٠ في المائة من منشآت «باومغارتين» بشراء نسبة ٢٠ في المائة من مشروع لبناء خط أنابيب رئيس ثانٍ يصل إلى أوروبا على خط نابوكو «نفسه». وهو مشروع تعلن فيه غازبروم عن تشابك سياسي أو لنقل بصراحة مزاودة سياسية بهدف إظهار عضلاتها من خلال إيقاف العمل بخط نابوكو أو تعطيله.

والحقيقة أن موسكو لم تكتف بذلك، فقد سارعت إلى شراء غاز آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر مناقصة لإبعاده عن العمل بخط أنابيب نابوكو مستخدمة كل أنواع السخرية السياسية - الاقتصادية - الاستراتيجية بآن من واشنطن.

❖ رسم خريطة أوروبا ومن ثم العالم:

في سياق كل ما سبق، تشغّل غازبروم منشآت للغاز في النمسا وذلك في المحيط الاستراتيجي الجرماني، كما أنها تؤجر منشآت في بريطانيا وفرنسا، إلا أن منشآت التخزين المتزايدة في النمسا ستكون محوراً لرسم الخريطة الطاقية لأوروبا في جزء مهم إذ إنها ستزود الأسواق السلوفانية والسلوفاكية والكرواتية والهنغارية والإيطالية وبعضاً من الألمانية بالتضافر مع مخزن أُعِدَّ حديثاً يدعى «كاترينا» تقوم شركة غازبروم ببنائه بالشراكة مع ألمانيا لتوريد الغاز إلى مراكز أوروبا الغربية.

وقد أقامت شركة غازبروم مشروع منشأة تخزين مشترك مع صربيا لتصدير الغاز إلى البوسنة والهرسك وجزءٍ من النمسا فضلاً عن صربيا نفسها، وقد أجريت دراسات لجدوى اقتصادية لعدد من مشاريع التخزين المماثلة في جمهورية التشيك ورومانيا وبلجيكا وبريطانيا وسلوفاكيا وتركيا واليونان وحتى فرنسا. وبهذا ستحصن موسكو موقعها كمزود لـ ٤١ في المائة من احتياجات أوروبا للغاز، ما يعني تغييراً جوهرانياً في علاقات الشرق بالغرب على المدين القريب والمتوسط أولاً ثم البعيد ثانياً.

❖ مشروع غاز نابكو:

المفروض أن مشروع «نابوكو» كان من المقرر أن يسابق المشروعين الروسيين إلا أن الأوضاع التقنية قد أخرت المشروع إلى عام ٢٠١٧ بعد أن كان مقرراً عام ٢٠١٤، مما جعل السباق محسوماً لصالح روسيا، في هذه المرحلة بالذات، ما يستدعي البحث عن مناطق دعم رديفة لكل من المشروعين وتتمثل في:

١- الغاز الإيراني الذي تصرّ الولايات المتحدة على أن يكون رديفاً لغاز نابوكو ليمر في خط مواز لغاز جورجيا «وإن أمكن أذربيجان» إلى نقطة التجمع في إيرزورام (Erzurum) في تركيا.

٢- غاز منطقة شرق المتوسط «إسرائيل ولبنان وسورية».

وبالقرار الذي اتخذته إيران ووقعت اتفاقياته لنقل الغاز عبر العراق إلى سورية في شهر يوليو ٢٠١١ تصبح سورية هي بؤرة منطقة التجميع والإنتاج بالتضافر مع الاحتياطي اللبناني، وهو فضاء جيواستراتيجي - طاقي يُفتح للمرة الأولى جغرافياً من إيران إلى العراق إلى سورية فلبنان ●

*رئيس مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية في دمشق

الغرب في حالة حرب

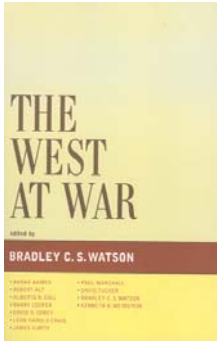

الكتاب: «الغرب في حالة حرب»
تأليف: برادلي سي. إس. واطسون
الناشر: مكتبة ليكسنغتون-٢٠٠٦
قراءة: د. كليدا مولاج
باحثة في مركز الخليج للأبحاث

إن الفرضية العملية لهذا الكتاب هي أن هناك شيئاً متشابهاً بين الغرب والحضارة الغربية برمتها -ليس فقط الولايات المتحدة- وهذا الشيء يشكل جزءاً من النزاعات المستمرة. ويرتبط بغالبية أطروحات هذا الكتاب مما يؤيد نظرية صراع الحضارات بين الغرب والإسلام.

الجزء الأول من هذا الكتاب يتطرق إلى جذور هذا الصراع وطرق معالجته. في الفصل الأول، يناقش أكبر أحمد ما يعتبره فشلاً غربياً في تصور ووضع منهج لفهم الإرهاب. ويؤكد أن الصراع الحالي يمكن فهمه بشكل أفضل إذا لم يؤخذ بشكل أساسي من حيث أنماط ووسائل الإرهاب أو حتى من حيث كراهية الغرب، لكن من حيث المجتمع والثقافة والتقاليد التي تم اعتمادها بصورة غير مشروعة من قبل هؤلاء الذين يحملون أفكاراً خطيرة ضد جميع الثقافات والحضارات. ويرى أن الولايات المتحدة قد بالغت في أمر «الإرهاب» منذ ٩/١١ وخاصة في العالم الإسلامي. وكان هذا على حساب الفهم الثقافي الأوسع الذي يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة لجهود الغرب في مشاركة العالم الإسلامي في حوار سلمي.

يؤكد الفصل الخاص ببول مارشال على الأبعاد الدينية لإرهاب المتشددين الإسلاميين. ويؤكد مارشال أن «الأمل والقمع والغضب» والتي تعتبر المحفز للمسلمين يتم فهمها من قبل المتشددين الإسلاميين في المفاهيم الدينية العامة. ويرى مارشال أن المذهب الفكري الديني، أو الفاشية الدينية يمكن أن ترتبط بأعمال الإسلاميين الذين يستخدمون الإرهاب كوسيلة للخلاص.

كما يشير باري كوبر إلى أن فهم أحداث ٩/١١ موجود في المفاهيم الفكرية. وهو مهتم بتحديد السيكولوجية الفلسفية للإرهابيين. ويكشف ما يعتبره المشكلة الرئيسية الوحيدة للشر، وبالتحديد جاذبيته، وهو الشيء الذي قد يعطي معنى للحياة وإلا فلن يكون لها معنى. إلى جانب ذلك، فقد أكد على قدرة الإنسان على تخيل «الواقع الافتراضي» الذي يضم عناصر كافية من الواقع الملموس - مثل المظالم الواقعية - لجعل الخيال معقولاً واقعياً. وفي تحليله، يرى أن الواقع الافتراضي قد يكون مكاناً للإرهابيين يتصفون فيه بالشهداء المنعَّمين ويقاتلون فيه من أجل الشهادة.

لذا، فإن الإرهابي يرى في عميق أفكاره أنه يمثل الفضيلة من الدرجة الأولى.

ويؤكد جيمس كيرت في فصله أن الغرب قد مر بسلسلة من التحولات في الهوية، والتي ترتبط غالباً بالحروب. في التحول من الهوية المسيحية الكاثوليكية الموحدة «تقريباً قبل ١٥٠٠ عام» خلال عصر التنوير، تفادى الغرب الدخول في صراع ديني داخلي، لكنه أيضاً مهد الطريق إلى التنوع أو الهويات العلمانية. وفي القرن التاسع عشر، ظهرت الهويات الليبرالية والاشتراكية والقومية، والتي اكتسبت الطابع الراديكالي ودخلت في صراع ضخم خلال القرن العشرين مع الهويات الديمقراطية والشيوعية والفاشية. ولم يكن أداء الهوية الليبرالية هو الوحيد المخزي بشكل واضح. ففي رأي كيرت، أن الليبرالية كانت مذهباً فكرياً موحداً على الرغم من مذهب الذرية المتأصل في مفاهيم الليبرالية بما ينتج عنه مزيد من الانقسام والتفرقة. وفي ما يتعلق بشكل المسرح الأوروبي، يرى كيرت أن الهوية الغربية الجديدة السائدة غير كافية للتعامل مع الحرب الجديدة التي وجد الأوروبيون أنفسهم بداخلها، كما يرى أنه لايمكن إنقاذ أوروبا من دون بعث الهوية المسيحية من جديد.

كما يقوم ليون كريغ بدراسة الحضارة الغربية، ويؤكد أن التوسع في الديمقراطية يوفر مجالاً ملائماً وبيئة رحبة لبحث بعض القضايا الأساسية المتصلة بالحياة السياسية، ويشدد على أن الأنظمة ليست غاية في حد ذاتها، لكنها وسيلة للوصول إلى

الغايات. وأي نظام يكرس هدفه لصالح الأهداف الليبرالية - سواءً الأمن والرخاء والحرية والعدالة القضائية والمساواة - يغفل الأهداف الرئيسية مثل ترسيخ الفضيلة والتقوى ويخشى من أن يؤدي إلغاء الفضيلة والتقوى أو إجبارهما على الغياب عن الطاولة السياسية، إلى تهديد الإرهاب لهذه الأنظمة الليبرالية بل انتشار الاضمحلال الأخلاقي.

وينتهي الجزء الأول من الكتاب بفصل كينيث وينشتاين الذي يبحث روح التسامح وتطبيقها. وبالتالي، محور القضية الدينية. حيث يقول إن الأمثلة على التسامح الديني موجودة في أوروبا قبل عصر التنوير. ويقول وينشتاين إن الليبرالية السياسية من وجهة نظر هوبيز هي محاولة لاحتواء التطرف الديني من خلال تشجيع السلطة المدنية، وأن مفهوم السلطة العليا الحديثة سيتم استخدامه بحكمة لضمان أن الحاكم هو المصدر الأساسي للسلطة في المجتمع وليس رجل الدين.

ويركز الجزء الثاني من الكتاب على المبادئ الأخلاقية والقيود التي تواجه الغرب. ويبحث ديفيد كوري اثنين من البدائل لنظرية الحرب المسيحية العادلة. فلقد أثرت الواقعية والمسالمة المسيحية على تفكير العديد من القادة المسيحيين بعد أحداث ٩/١١. ويشير كوري إلى أن مفهوم الحرب العادلة قد تم تشويهه في منتصف الطريق من قبل أوغستين، لمساعدة الكنيسة على مقاومة المسالمة والواقعية والتي تحمل مخاطر روحية ودنيوية على السواء.

كما تناول برادلي سي.إس. واطسون هذا الموضوع في فصله، حيث تناول القيود الأخلاقية والقدرات الخطابية للديمقراطية الليبرالية ؟لاسيما الديمقراطية الليبرالية الأمريكية. ويؤكد واطسون أن نظرية الحرب العادلة تطورت إلى أجندة أخلاقية سلمية بشكل أساسي، تناقض هدفها الفعلي. ويرى من وجهة نظره، أن هذا سيؤدي إلى الشلل السياسي. ويؤكد واطسون أن نظرية الحرب العادلة المسيحية تقدم مفردات أخلاقية ثرية للدفاع، بدلاً من الحرب المضادة، والتي تنادي بواجب حمل السلاح إذا دعت الظروف لذلك.

في الفصل الأخير من الجزء الثاني، يبرهن آلبرتو كول على أن الغرب لا يمكنه أن ينتصر على الإرهاب بالزيف الأخلاقي والدستوري. فبالنسبة له، تُعرف أمريكا بدستورها ومدى الأهمية التي توليها لحكم القانون. ويؤكد أن «الحرب المفتوحة على الإرهاب» توحي بأن قراراً سيتم اتخاذه للحد من الحريات المدنية أو التنازل عن حكم القانون، داخلياً وخارجياً، مما ستكون له عواقب طويلة الأمد. ويشير كول إلى أن الانتهاكات التي حدثت بالفعل من غير المحتمل أن توقف هؤلاء الذين يفكرون في مزيد من الانتهاكات المستقبلية، والتحقيقات الجنائية الداخلية المفرطة والاعتقال غير المحدد في الخارج والتعذيب كأداة سياسية وعسكرية. وفي تحليل كول، توحي هذه الأخيرة برغبة خطيرة في زيادة القوة وقت الحرب أكثر من الحدود الدستورية.

ويتألف الجزء الثالث من الكتاب من فصلين عن الأسلوب الغربي للحرب واحتمالاته وحدوده في ما يتصل بنوع جديد من الصراع. ويقول ديفيد تاكر في فصله أنه في أعقاب أحداث ٩/١١، أظهر قادة أمريكا الحاجة إلى مفردات جديدة لوصف الحرب على الإرهاب وإلى مفاهيم جديدة أيضاً للحرب نفسها. ومع ذلك وقع غزو العراق وأفغانستان وفقاً لمفاهيم وتدابير راسخة وثابتة. وقهرت الولايات المتحدة وحلفاؤها أعداءها في الميدان باستخدام القوة المفرطة ضد عدوها، بينما العدو المنهزم على الأرض وذلك بهدف السيطرة على أرضه وماله. ومع ذلك، لم يؤد ذلك إلى نصر حاسم، لكن ظهرت أعمال التمرد الذي لم تبرهن التكتيكات والاستراتيجية العسكرية التقليدية جدية التعامل معها.

في الفصل الأخير من الكتاب يناقش روبرت أولت «عدم حيادية وسائل الإعلام في العراق» و«معركة الوصول إلى قلوب وعقول الأمريكيين». وركز على أن العديد من الصحفيين الغربيين كانوا متحفزين ضد الغرب عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص، وكان لديهم دافع للتأكيد على السلبيات. وبالفعل، فهو يخشي أن الانتصارات في أرض المعركة بل هدوء قلوب وعقول العديد في العالم الإسلامي يمكن أن يقابلها غياب قلوب وعقول المواطنين الغربيين.

في النهاية، يؤكد المحرر برادلي سي.إس. واطسون على أن الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب هو حضارة الغرب كوحدة واحدة مع الحرب ضد الإرهاب، وأن الحل لهذه المشكلة سيتحقق من خلال مصدرين متصلين: الإرادة الأمريكية وعدم الإفراط في استخدام القوة والإصلاح في العالم الإسلامي. ويرى أنه يتعين على أمريكا أن تبقى في موضع الهجوم، خاصة في المواقف العسكرية. وبينما تحتاج الولايات المتحدة إلى الانتصار في حربها في العراق، فهذا لا يعني أن واشنطن تحتاج إلى عراق جديد وفق رؤيتها وتصورها الخاص.ويؤكد واطسون أيضاً على أن خلق عراق ديمقراطي كاف نوعاً ما للقضاء على التهديد القادم منها. والانتصار على هذا الأساس في العراق ستكون له القدرة على نشر المشاعر الديمقراطية في أي مكان آخر ●

متى يكون الوقت مناسباً لشن الحرب؟

(3 - 3)

غاريث إيفانز

كيف نعيد بناء منظومة القانون الدولي للقرن الحادي والعشرين؟

إذاً، ما هي المهمة القادمة للراغبين منا في أن نخرج من الظلمات إلى النور، وليس من النور إلى الظلمات؛ للراغبين في عكس التيار المتجه نحو سياسة القطب الواحد بدل العمل الجماعي في استخدام القوة، وللمشمئزين من اللامبالاة تجاه ما وصفه كوفي أنان بـ «المبادئ التي رسا عليها استقرار العالم وسلامه، على الرغم من عيوبها[٢٤]»، على مدى العقود الستة المنصرمة؛ وللراغبين في رؤية ظهور إجماع جديد، في سياق الأخطار الداخلية المحدقة بالأمن الإنساني، ليس في ما يتعلق بمتى ينبغي للدول عدم خوض الحروب فحسب؟ بل متى ينبغي لها ذلك؛ وفوق كل ذلك أولئك الراغبين في إعادة إيجاد نوع من الثقة بدور مجلس الأمن وأحكامه تقود إلى التقليل بشكل كبير من الميل إلى تجاوز هذا المجلس من قبل أولئك القادرين على القيام بذلك؟

تستدعي هذه المطالب، في رأيي القيام بأربع خطوات. الأولى ببساطة هي الاعتراف بكامل نطاق التهديدات الأمنية التي ينبغي على أي نظام دولي قانوني معاصر أن يتعامل معها ليكون نظاماً مقبولاً جديراً بالثقة. وتتضمن هذه التهديدات أشهر الأنواع التقليدية من المخاوف كالاعتداءات التي تشنها الدول باستخدام أسلحة تقليدية، سواء كانت اعتداءات واقعة فعلاً أو تهديدات توشك أن تقع أو ممكنة الوقوع. وتتضمن بالتأكيد الاعتداءات التي تشنها الدول باستخدام أسلحة دمار شامل، سواء كانت اعتداءات واقعة فعلاً أو تهديدات توشك أن تقع أو ممكنة الوقوع. كما يجب أن تتضمن ما يُسمى التهديدات الجديدة، لاسيما الاعتداءات باستخدام أي نوع من الأسلحة - تقوم بها جهات غير حكومية تدعمها دولة ما، سواء كانت اعتداءات واقعة فعلاً أو تهديدات توشك أن تقع أو ممكنة الوقوع. ولابد أن تتضمن أيضاً الاعتداءات التي ترتكبها أو تسمح بها دولة ما على شعبها، وأيضاً سواء كان هذا العنف واقعاً فعلاً أو يوشك أن يقع أو ممكن الوقوع. كما ينبغي أن يُنظر إلى التهديدات الأمنية على أنها تتكون من الخرق المتواصل لقرارات مجلس الأمن على نحو يعرض مصداقية النظام للخطر.

أما الخطوة الثانية فهي الإقرار بأنه ينبغي علينا سلفاً أن نوفر كافة الوسائل والقواعد القانونية التي نحتاج إليها من أجل المعالجة الصحيحة لكل واحد من هذه التهديدات. وذلك أنه حين تستدعي الحاجة إجازة استخدام القوة لا تكون هناك حاجة إلى قواعد جديدة أو أي تعديل للقواعد الموجودة أو صياغة أية قواعد جديدة أو إلى

مركز الخليج للأبحاث

IISS
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

المصدر: (سيرفايفل) (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الثالث، خريف عام ٢٠٠٤، ص(٥٩-٨٢) - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية في (سيرفايفل) (Survival)، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية العدد السادس، أغسطس ٢٠٠٨ بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠١٠ .
لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

مؤسسات لتطبيق هذه القواعد. فمن جهة القواعد، فإن المادة الخامسة عشرة والفصل السابع، إذا أُحسن تطبيقهما، يمكّناننا من التصدي التام ـ كرد فعل أو من باب الاحتياط أو الوقاية ـ لحماية المصالح القومية والمصالح الدولية الجماعية والمصالح الإنسانية داخل الدولة الواحدة، ومن أن نقوم بذلك عند حدوث اعتداءات فعلية من أي نوع، أو التهديد باعتداءات وشيكة من أي نوع أو الاعتداءات المستقبلية الممكنة من أي نوع، واتخاذ الإجراءات الضرورية الملزمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

أما في ما يتعلق بصياغة القواعد والمؤسسات التي تطبق هذه القواعد فإن دور مجلس الأمن يمكن بالتأكيد أن تكمله تلك المنظمات الإقليمية أو شبه الإقليمية المعترف بها وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بشرط سعيها إلى الحصول على الأقل على التخويل لاحقاً من مجلس الأمن. ومن الممكن أن يبقى هناك دور للجمعية العامة في جلستها الطارئة وفقاً للإجراء المسمى «متحدون من أجل السلام»:فمن الممكن حقاً، على سبيل المثال، لو تم وفقاً لذلك دراسة قضية كوسوفو عام ١٩٩٩ أن يتم الحصول على تأييد الأغلبية. لكن، باستثناء حالة الدفاع المشروع عن النفس حيال اعتداء واقع أو وشيك، فليس هناك في الحقيقة جهة أفضل أو أصلح من مجلس الأمن لإجازة العمل العسكري.

ومهما كانت عيوب مجلس الأمن من حيث نظامه التمثيلي المعاصر وشرعية تكوينه، لا سيما ما يتعلق بأعضائه الخمسة الدائمين وتلاعبهم بحنكة بحق الفيتو، إلا أنه يبقى الهيئة الوحيدة لدينا، والتي لا يلوح في الأفق أننا سنملك غيرها، والتي هي مخولة تخويلاً كاملاً باتخاذ الإجراءات في الشؤون الأمنية باسم المنظمة الوحيدة لدينا، والتي لا يلوح في الأفق أننا سنملك غيرها، والتي تتمتع بعضوية عالمية فاعلة. وكما ذكرت اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة، بوضوح بليغ ومؤثر، فإن «المهمة الملقاة على عاتقنا لا تكمن في إيجاد البدائل لمجلس الأمن، وإنما في جعل مجلس الأمن يعمل على نحو أفضل مما هو عليه».[٢٥]

أما الخطوة الثالثة فهي الاعتراف بأننا كمجتمع دولي نتصدى للتهديدات الأمنية، علينا أن نرفع أداءنا في مجال الوقاية إلى مستوى أفضل بكثير مما نقوم به، وذلك من أجل أن نتجنب قدر المستطاع مسألة استخدام القوة العسكرية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. إن ما يعنيه هذا الكلام في سياق القرائن المختلفة التي تطرقنا إليها لهو موضوع واسع بحد ذاته، وليس لدي متسع من الوقت ها هنا حتى للبدء باستقصاء الموضوع. لكن ومن أجل التوضيح اسمحوا لي بأن أتناول فقط الحالة الشديدة الأهمية المتعلقة بالأسلحة النووية، والإجراءات الأكثر نفعاً التي يمكن اتخاذها حيال ذلك، والأفضل من مجرد تهديد بعض الأنظمة غير المستساغة بالقضاء عليها إذا لم تتخلّ مباشرة عن كل ما يمكن أن يكون لديها من أسلحة دمار شامل[٢٦].

إن الحاجة الأساسية ها هنا تكمن في ضرورة إيجاد قواعد عالمية جديدة أكثر صرامة يمكنها، من جانبي العرض والطلب، أن تمنع انتشار هذه الأسلحة بالطريقة القديمة، وذلك من خلال العمل الدبلوماسي الجاد في التفاوض بشأن الأنظمة القانونية، ومن ثم وضع المصادر الملائمة لوضعها موضع التنفيذ: وهذا شيء لم يجر، وليس من المحتمل للأسف أن يحدث في وقت قريب «بدليل انفراط عقد اللجنة التحضيرية –السابع من مايو– التي كانت مجتمعة للتحضير لمؤتمر مراجعة اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في السنة المقبلة». فمن جهة العرض تتضمن الإجراءات التي يتوجب العمل عليها إيجاد نظم أكثر صرامة على أنشطة الدورة الداخلية للوقود بالنسبة لأعضاء اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية؛ وإيجاد أنظمة مراقبة أكثر صرامة على الصادرات بالنسبة لأعضاء الاتفاقية؛ ووضع قيود على الانسحاب من الاتفاقية؛ واتخاذ إجراءات منع فاعلة قابلة للتطبيق قانونياً ضد الدول غير الأعضاء في الاتفاقية والجهات غير الحكومية العاملة في هذا المجال؛ والتفاوض على اتفاقية منفصلة خاصة بالمواد القابلة للانشطار؛ وتحديث أنظمة الأمن الوقائي والتدمير الخاصة بالمواد القابلة للانشطار وغيرها من المواد الخطرة؛ وتطوير القدرات المخابراتية المتعددة الأطراف.

ومن جهة الطلب، فإنه علينا أن نفهم تماماً مختلِف الأسباب التي تدعو الدول إلى السعي وراء امتلاك أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية ـ حتى نعترف بأنه غالباً لا يكون الدافع عدوانياً بالأساس؛ وإنما يتعلق باعتبارات مثل حاجات الأمن الدفاعية في تصور تلك الدول، والهيبة القومية والضغوط السياسية المحلية ـ وحتى يستجيب «المالكون» بشكل يقلل من دوافع «من لا يمتلكون» للامتلاك. ومما تضمنته هذه الاستجابات، بدورها، إعطاء ضمانات أمنية في الحالات المناسبة؛ وعدم اختيار أو تطوير المزيد من الأنواع الجديدة من الأسلحة النووية؛ وعدم تطبيق معايير مزدوجة في قبول امتلاك الأسلحة النووية من قبل بعض الدول دون أخرى؛ والتعامل بجدية في موضوع خفض التسلح؛ والالتزام الجاد بهدف التخلص من الأسلحة التي تنص عليها المادة السادسة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، «وهو أمر رفضت الالتزام به رفضاً قاطعاً كل القوى النووية الحالية، بما فيها بريطانيا وفرنسا».

أما الخطوة الرابعة والأخيرة والتي ينبغي علينا القيام بها إذا ما أردنا إعادة بناء نظام دولي قانوني فعال للقرن الحادي والعشرين، وأنا أرى أنها أهم خطوة على الإطلاق، فهي الاعتراف بالحاجة الماسة إلى مسيرة عمل أفضل في مجال تحديد التطبيق الأنجع للقواعد

والقوانين الراهنة التي تضبط استخدام القوة. وأنا لا أقصد بمسيرة العمل هنا شيئاً من قبيل الأفكار المؤسساتية المبتكرة التي يتم اقتراحها من وقت لآخر، والتي يمكن أن تبدو جذابة نظرياً، لكنها أبعد ما تكون عن الجدوى من الناحية العملية ـ ومنها على سبيل المثال اقتراح آلان بوشنان وروبرت كوهين بأن يعين مجلس الأمن هيئة مستقلة غير متحيزة تقوم بتعميم الاستخدامات الوقائية للقوة بعد الحدث، وتطبيق العقوبات إذا تبين أن الادعاءات التجريبية المتخذة مسبقاً كانت غير صحيحة[٢٧].

إن الأمر الضروري، والذي أعتبره أكثر قابلية للتحقق واقعياً، هو أن يحصل اهتمام أكبر بكثير بمجموعة المبادئ التي ينبغي مراعاتها إذا أردنا لأي قرار يقضي باستخدام القوة العسكرية ألاّ يكون قانونياً فحسب، بل يكون شرعياً أيضاً ـ وألاّ يقتصر هذا الأمر على الخطاب الأكاديمي فحسب، بل يشمل أيضاً اتخاذ القرارات العملية على أرض الواقع. إن التمييز بين القانوني والشرعي برز للمرة الأولى في هذا السياق أثناء مناقشات لجنة كوسوفو التي رعتها السويد عام ١٩٩٩، إذ ذكرت أن غزو حلف الناتو ربما كان غير قانوني، في غياب موافقة مجلس الأمن، لكنه كان شرعياً ـ عند الأخذ في الاعتبار والموازنة بين ما يقرب من أربعة عشر مبدأ تتعلق بـ «البداية» والسياق أو القرينة[٢٨].

إن هذا التمييز ـ إذا أمكنت صياغته عملياً، مع تبسيط معايير الشرعية وتوحيدها والقبول العام بها ـ لهو تمييز مهم. ففاعلية نظام الأمن الجماعي العالمي، شأنه شأن أي نظام قانوني آخر، تعتمد في النهاية، ليس على قانونية القرارات فحسب، بل على التصور المشترك لشرعيتها ـ أي أن يتم اتخاذها على أسس متينة وبينة واضحة، ولأسباب صحيحة أخلاقياً وقانونياً أيضاً. وفي حين يبدو واضحاً مدى طوباوية أن يجمع أي عمل بين كونه قانونياً بشكل تام وفقاً للقانون الدولي وأن يكون مقبولاً عالمياً على أنه شرعي «كما كان الحال، على سبيل المثال، في حرب الخليج عام ١٩٩١، يبدو من المعقول القول إن العمل العسكري الذي يعد فنياً غير قانوني، لكنه يلاقي قبولاً واسعاً من حيث شرعيته» مثل حالة كوسوفو عام ١٩٩٩ يكون ضرره أدنى بكثير من ضرر عمل يُنظر إليه عموماً على أنه غير قانوني وغير شرعي «العراق عام ٢٠٠٣».

والنتيجة الطبيعية لهذه الرؤية أنه إذا كان عمل ما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه عمل غير شرعي، فإن محاولة جعله قانونياً من الناحية الرسمية لن تفيد شيئاً في تغيير ذلك، بل في الحقيقة قد تلحق مزيداً من الأذى بسمعة الجهة التي منحته الصفة القانونية. وهذه كانت إلى حد كبير حجة فرنسا في الجدل الذي دار ويدور حول العراق. ولقد كان تجاهل مجلس الأمن وتجاوزه جملة وتفصيلاً أفضل، على سوئه، من مصادقته على عمل ينظر إليه الناس في أنحاء العالم على أنه عمل لا مسوغ له، حيث إن ذلك كان سيضرب بمصداقية مجلس الأمن عرض الحائط على نحو أكثر وأشد.

وقد تكون النتيجة الطبيعية الأخرى لهذه الرؤية هي أن الشرعية تساعد على توليد القانونية. فإذا كانت هناك ثقة عامة بأن قرارات مجلس الأمن في ما يتعلق باستخدام القوة ستُتخذ من أجل أسباب صحيحة تناصر الحق، واضعة نصب عينيها كامل التهديدات التي تؤرق البلدان الكبرى حالياً، وآخذة في الاعتبار قوة الأدلة، مع تطبيق المرحلة المناسبة للتحرك، والمعايير المدروسة المتعقلة، وعدم استخدام حق الفيتو لاتباع الأهواء الخاصة، فإن أولئك الذين يغريهم الوضع الحالي بتجاوز النظام سيقل إغراؤهم ـ أو أنهم سيتعرضون إلى خطر الوقوع في حرج أكبر إن هم فعلاً أقدموا على ذلك، وهو أمر يعادل في أهميته، ربما، تقليل إغرائهم بالقيام بذلك.

إذاً، ما هي العملية الأفضل لصنع القرارات التي أزعم ضرورة تطبيقها؟ وكيف يمكن لقضية الشرعية، بتمييزها عما يمكن تسميته بأنه قانوني، أن توضع عملياً في التطبيق؟ وما هي معايير الشرعية المناسبة التي ينبغي أن تضبط هذه القرارات؟

خمسة معايير للشرعية

إن اقتراحي واضح ومباشر وهو أن على مجلس الأمن، كلما نظر فيما إذا كان عليه أن يجيز استخدام القوة العسكرية لتطبيق سلطاته وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، عليه دائماً، وأياً كانت الاعتبارات الأخرى الداخلة في الحسبان، أن يراعي على الأقل المعايير الأساسية الخمسة التالية الخاصة بالشرعية:

١- جدية التهديد: هل الخطر الذي يهدد الدولة أو الأمن العالمي يكافئ ويبلغ درجة كافية من الوضوح والجدية، بحيث يبدو أنه يبرر استخدام القوة العسكرية؟

٢- سلامة المقصد أو الغاية: هل هناك وضوح في أن الغاية الرئيسية من العمل العسكري المزمع هي إيقاف أو الحيلولة دون وقوع التهديد المقصود، وبغض النظر عن أي أغراض ودوافع أخرى يمكن وجودها؟

٣- الحل الأخير: هل تم استنفاد كافة الخيارات غير العسكرية لمعالجة التهديد المقصود؟ وهل تتوفر معطيات معقولة للاعتقاد بأن إجراءات أقل من العمل العسكري لن تفلح؟

٤- تحديد الضرورة بقدرها: هل تم حصر نطاق العمل العسكري المزمع ومدته وشدته بالحد الأدنى اللازم لمعالجة التهديد المقصود؟

٥- الموازنة بين العواقب: هل هناك احتمال معقول لنجاح العمل العسكري في معالجة التهديد المقصود، وألاّ تكون عواقب العمل أسوأ من عواقب الإحجام عنه؟

إن الأصول الفكرية المباشرة لهذه المعايير توجد في التوصية التي قدمتها اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة سنة في تقريرها «مسؤولية الحماية»: وكان السياق هناك سياقاً محدداً «للتدخل لأسباب إنسانية» استجابة للتهديدات الداخلية، لكن ما وصفناه هناك على أنه «البداية» والمعايير «المدروسة» يمكن التعبير عنه بسهولة بالصيغة الأكثر عمومية التي أوردتها هنا. ومن الواضح أن توصيات اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة (ICISS)، بدورها تدين بشيء ما للطريقة العامة التي اتبعتها لجنة كوسوفو من قبل. وبشكل أوضح، نقول إن أصولها الفكرية الأولية توجد في التعاليم والأدبيات العريضة لنظرية «الحرب العادلة». لكن عندما نقول هذا، فإنه من الضروري جداً أن نؤكد أن المعايير التي نقدمها هنا يُقصد منها أن تعكس القيم العالمية، لا أن تكون بطريقة أو أخرى خاصة بثقافة أو دين معين. وبالقدر الذي بحثت فيه في الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع[٢]، لم أرَ شيئاً يناقض هذا الطرح. وفي الحقيقة فإن المحادثات الكثيرة التي أجريتها خلال السنوات القليلة الماضية مع زملاء لي من مختلِف المشارب الثقافية والدينية، ولا سيما الإسلام، قد أقنعتني بأنه لا يوجد شيء لديهم غير متوافق مع المبادئ المطروحة، وإنما يوجد كثير مما يدعمها.

وآمل أن تكون هذه المعايير بسيطة ووثيقة الصلة بما يكفي وملزمة بما يكفي ليطبقها صناع السياسة أينما كانوا - على المستوى الوطني كما على المستوى الرسمي - وفي أي ظرف يريدون فيه اتخاذ قرار بشأن صوابية دخول الحرب أو عدم صوابيتها. لكن اقتراحي المباشر هو أن تتم مناقشة وتطبيق هذه المعايير أو الخطوط الاسترشادية كلما أراد مجلس الأمن تحديد قراره وفقاً للفصل السابع حول ما إذا كان من المناسب استخدام العمل العسكري رداً على أي تهديد للسلم، أو خرق السلم أو القيام بعمل عدواني «من المادة التاسعة والثلاثين». ويمكن تطبيق هذه المعايير سواء كان التهديد داخلياً أو خارجياً؛ وسواء كانت القضية تتعلق «بحق الرد» أو «مسؤولية الحماية»؛ وسواء تمثل التهديد بزحف الجيوش، أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو الإرهاب أو المعارك القبلية البدائية.

كما ينبغي اعتبار هذه المعايير ذات صلة عند قيام مجلس الأمن بالنظر في كيفية الرد على عمل يدّعي الدفاع عن النفس وفقاً للمادة الحادية والخمسين، أو مسألة استخدام القوة من قبل منظمة إقليمية وفقاً للفصل الثامن. كما أن المعايير تحمل إمكانية التطبيق، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، على أي قرار يندرج في إطار الشعار «متحدون من أجل السلام»، أو أي قرار مشابه، تنظر فيه الجمعية العامة.

أنا لا أقترح دمج هذه المعايير الخمسة في ميثاق الأمم المتحدة أو في أي اتفاقية رسمية، بل إن ما أقترحه هو فقط أن يتم تبنيها، ولو على نحو غير رسمي إذا اقتضى الأمر، وأن يطبقها مجلس الأمن تطبيقاً واقعياً في مداولاته. وإذا ما لاقت التأييد العام يمكن في مرحلة ما أن تندمج في أحد قرارات الجمعية العامة. وسيؤدي هذا الأمر، بالإضافة إلى التطبيق العملي المنتظم لهذه المعايير، إلى تعزيز احتمال اعتبارها قواعد عرفية في القانون الدولي.

ومن الممكن بالطبع الخوض في تفاصيل أعمق بكثير في تنقيح ومراجعة هذه المعايير، لا سيما المعيار الأول البالغ الأهمية، والذي يطرح سؤالاً مداره: «هل الخطر الذي يتهدد دولة من الدول أو الأمن العالمي يكافئ ويبلغ درجة كافية من الوضوح والجدية، بحيث يبدو أنه يبرر استخدام القوة العسكرية؟». وقد أوردتُ سلفاً كيف أن اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة، عند مناقشة التهديدات الداخلية، رأت أن بداية «القضية العادلة» ينبغي أن تكون مقيدة بشكل صارم، بحيث يكون حد التدخل مرتفعاً وضيقاً، يقتصر على حالات القتل أو التطهير العرقي على نطاق واسع، سواء كان واقعاً أو يُخشى من وقوعه[٣].

أما حالات التهديد الخارجي والدفاع عن النفس فأكثر تنوعاً بكثير، وربما لن نجني الكثير من القيام بمحاولات لمزيد من التدقيق والتحديد. ما يهمنا هنا هو طرح السؤال والحصول على إجابة عقلانية ومقبولة. ففي كل هذه الحالات - كما تبين لنا بوضوح في أعقاب حرب العراق - نجد أن قدراً كبيراً يعتمد في نهاية المطاف على نوعية الدليل. فالسلوك الفعلي شيء، ومجرد التهديد بسلوك ما شيء آخر. وحتى نثبت التهديد، يتطلب الأمر منا تقديم دليل معقول عن الإمكانية من جهة والنية في تسبيب الأذى من جهة أخرى «وفي هذا السياق، تُعتبر حالة الغزو عبر الحدود، كغزو العراق للكويت عام ١٩٩١، أسهل الحالات للإثبات». وعلى النقيض من هذا، فإن محاولة تقديم حالة على أنها مقبولة بالاعتماد على احتمال غير وشيك الوقوع أن يقوم النظام بتوفير أسلحة دمار شامل يُحتمل أنه يمتلكها لجماعات إرهابية دولية يُحتمل أنه له علاقات معها، كحال العراق عام ٢٠٠٣، فيها من الصعوبة ما فيها.

ولقد جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة وغيره خلال السنوات القليلة الماضية إشارات إلى المنفعة الممكن تحقيقها من خلال توفير مجموعة من الخطوط الإرشادية أو المعايير من هذا النوع. وبعد إثارتها بداية من قبل المملكة المتحدة أواخر التسعينات، ثم من قبل اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة في عام ٢٠٠١، أخذت تجري بالفعل بعض المناقشات داخل أروقة مجلس الأمن حول حجج التأييد والمعارضة للخوض في هذا الطريق، على الأقل في مجال التدخل لأسباب إنسانية، رداً على تهديدات داخلية. أما فيما عدا

ذلك، فلم يتخطَّ الحوار أو المعايير أكثر من اقتراحات عريضة تورد في الهوامش والتعليقات وسطور متفرقة هنا وهناك في الخطابات. ونأمل أن يبدأ هذا الحوار باتخاذ شكل جاد الآن، وربما يكون ذلك في سياق عمل هيئة المستشارين العليا.

وأياً كانت التعديلات التي يمكن أن تطرأ على هذه المعايير الخمسة للشرعية، وأياً كان الشكل الذي يمكن أن يتم تبنيها فيه في نهاية المطاف، فإني آمل أن تكون النقطة التي تدور حولها هذه المعايير واضحة. فلا أحد يقول، وأنا أبعد ما يكون عن ذلك، إن هناك مفتاحاً سحرياً يجعلنا نتنبأ بنوع الإجابات التي سيحصل عليها من يطرح الأسئلة الخمسة التي تم اقتراحها: فالآراء ستختلف حتماً مثلما أن المصالح القومية تختلف، ومن النادر جداً ألا تؤثر المصالح في الآراء. وفي رهاننا على مداولات مجلس الأمن - أو بالنسبة لهذا الموضوع مداولات أي عملية حكومية أو رسمية - نردد ما نقوله نحن أهل أستراليا ونيوزيلندا[٣١] من أن الموضوعية ليست عادة في أول حصان تمتطيه.

لكن، وباعتباري شخصاً أمضى عدداً لا بأس به من السنين في أروقة هذه المداولات وحولها، أعتقد جازماً أن اتباع إجراءات جيدة في العملية، إن لم يؤدِّ إلى الحصول على نتائج مثالية، فإنه على الأقل يحسن هذه النتائج. وإذا ما طلب أن تتم مناقشة المعايير مناقشة نظامية، يغدو أصعب بكثير تحاشي القضايا الحرجة أو حبكها أو المراوغة والتلفيق والنفاق فيها أو مجرد تجاهلها: فزملاؤنا سيبدأون بطرح الأسئلة الأصعب، وحتى الصحافة تطرح في بعض الأحيان الأسئلة الصحيحة. وفي نهاية المطاف تظهر الحجج القوية أكثر قوة والضعيفة أشد ضعفاً، وهذه المظاهر لها أهميتها بالفعل. ولتوضيح الأمر وتجليته، نقول إن غايتنا في تبني وتطبيق هذه المعايير الخمسة للشرعية لا تتمثل في ضمان الحصول دائماً على أفضل النتائج موضوعياً، بل على تحقيق أعلى درجة من إمكانية حصول إجماع في مجلس الأمن بشأن متى يكون مناسباً خوض حرب أو عدم خوضها؛ وتحقيق أعلى درجة ممكنة من الدعم الدولي لأي قرار يتخذه مجلس الأمن؛ وتحقيق أدنى درجة ممكنة من احتمال قيام بعض الدول الأعضاء فردياً بتجاوز أو تجاهل مجلس الأمن.

وإذا ما تمكنا من تحقيق أي من هذه الأهداف، فإننا سنكون حقاً قد وضعنا أقدامنا على الطريق نحو بناء نظام دولي قانوني سيمنحنا، على الرغم من كل التحديات التي لن تنفك تقاومه، أرضية وأسباباً للتفاؤل بأنه لن يبقى مكتوباً علينا للأبد أن نكرر أخطاء الماضي، فنخوض الحرب حينما ينبغي عدم خوضها، ولا نخوضها حينما ينبغي لنا القيام بذلك - لحماية إخواننا من بني البشر من كارثة تحيق بهم. إن إعطاء حكم بشأن متى يكون من الصواب خوض الحرب؟ ومتى لا يكون كذلك؟ يكاد بالفعل أن يكون أصعب طلب يُطلَب من أي شخص يشغل منصباً عاماً رفيعاً القيام به. لكن الفرص عظيمة، وعلى المرء دائماً أن يغذي الأمل بأن القادة الصالحين، إن لم يولدوا بالضرورة صالحين، يمكن أن يصنعوا على أقل تقدير - بالإجراءات الصالحة والقوانين والمؤسسات الصحيحة التي تدعمها ●

الهوامش

٢٤- خطاب ألقي بتاريخ الثالث والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٣.

٢٥- اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول، مسؤولية الحماية، ص ٤٩، فقرة ١٤.٦ www.iciss-ciise.gc.ca

٢٦- قارن Lee Feinsten and Anne-Marie Slaughter، واجب الوقاية (The Duty to Prevent)، شؤون خارجية يناير/ فبراير ٢٠٠٤.

٢٧- Allen Buchanan & Robert O. Keohane، الاستخدام الوقائي للقوة، ٢٠٠٤.

٢٨- قرير كوسوفو، اللجنة الدولية المستقلة حول كوسوفو، برئاسة ريتشارد جالدستون وكارل ثام، أوكسفورد، ٢٠٠٠.

٢٩- راجع على سبيل المثال سهيل هاشمي: «شرح الأخلاقيات الإسلامية للحرب والسلام»، وأوليفر بي. رامزبوثام زالإسلام والمسيحية والتدخل بالقوة لأسباب إنسانية، مجلة الأخلاقيات والشؤون الدولية، المجلد الثاني عشر، ١٩٩٨. وأنا مدين لدان فكسلر، محلل بحوث مجموعة الأزمات الدولية أة لتوفيره لي هذه المراجع وغيرها.

٣٠- اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول، مسؤولية الحماية، الصفحات ٣٢ - ٣٤، الفقرات ١٨٤ - ٢٧.

٣١- نصيحة قدمها جاك لانغ، حاكم سابق لولاية نيو ساوث ويلز الأسترالية، لبول كيتنغ الذي أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء: «يا بني، إذا دخلت في أي سباق للخيول فامتطِ دوماً الحصان المسمى المصلحة الذاتية. فهو الحصان الوحيد الذي سيسعى بجد».

الفرصة سانحة لعودة العراق

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

مع بداية تهاوي قلاع المصالح الفارسية في المنطقة العربية واحدة تلو الأخرى بدءاً من البحرين مروراً بسوريا وقريباً في لبنان، فإن الفرصة باتت سانحة وفيما يبدو لانهيار قلعة المصالح الفارسية في عاصمة الرشيد أيضاً، فهي لم تكن في يوم من الأيام أقوى وأمنع من مثيلتها في سوريا التي كانت إلى وقت قريب الحصن الحصين والنموذج المثالي للمصالح الإيرانية في المنطقة، والتي نراها الآن في رمقها الأخير في ظل فقدان توازن تام للنظامين في طهران ودمشق اللتين بدأتا تشعران فعلياً بنتائج الحصار الإقليمي والدولي الشديد عليهما، وبأن أحلام الهيمنة والنفوذ الإقليمي الواسع التي كانت إلى وقت قريب «قاب قوسين أو أدنى» من التحقيق باتت اليوم من الأماني بعيدة المنال، وهذا ما استشعرته الحكومة في بغداد أيضاً والتي بادرت مدفوعة برغبة إيرانية إلى تبني مبادرة عراقية يائسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من النظام السوري، وهي المبادرة التي أثارت استغراب المحللين السياسيين لكون العراق أحوج ما يكون اليوم للمبادرات التي يمكن تحل مشكلاته الداخلية المتفاقمة والتي بدأت بالتصاعد مع أول يوم لانسحاب القوات الأمريكية من أراضيه، بدلاً من التوجة نحو الخارج لحل الأزمات الإقليمية المستعصية.

لعل البعض يراني مفرطاً في التفاؤل في شأن احتمالية ضعف النفوذ الإيراني في العراق، الذي استطاعت خلال السنوات الثماني الماضية من التغلغل فيه بشكل لافت وغير مسبوق على الصعد كافة، إضافة إلى كونها الأب الروحي لحزب الدعوة وللائتلاف الشيعي الحاكم في بغداد، وممسكة أيضاً بخيوط القوى الشيعية المعارضة الأخرى، في ظل غياب عربي وخليجي تام عن الساحة العراقية التي هي أقرب إلينا من كل قريب. ولكني أعتمد في تفاؤلي على ثلاثة عوامل:

الأول، البراغماتية الإيرانية : وهي أحد العوامل التي تثير حنق العراقيين، فطهران التي تظهر الدعم للحكومة العراقية تقوم في الوقت نفسه بدعم المعارضة، وهناك أدلة واضحة على تورطها أيضاً في دعم الفصائل المسلحة التي تقوم بنشر الدمار والخراب في ربوع العراق. ولذلك هناك قناعة تامة لدى العراقيين جميعاً - باستثناء بعض المعممين- بأن إيران لا تريد خيراً للشعب العراقي، ولا تبحث إلا عن مصالحها فقط، وليس لها ولاء أو إخلاص لأحد، وبالتالي فانقلابها على أي جهة وارد في أي وقت إن لم تنفذ هذه الجهة حرفياً المهام المكلفة بها. كما تظهر البراغماتية الإيرانية أيضاً في محاولاتها المستمرة للاستيلاء على الممتلكات والمقدرات العراقية واستغلال الضعف العراقي الحالي لفرض الأمر الواقع في قضايا حدودية متنازع عليها وهو ما يتناقض مع إعلانها الدائم احترام مصالح وسيادة العراق على أراضيه.

الثاني، موقف الشعب العراقي: وهو موقف عروبي أصيل واضح وصريح برفض التدخل الإيراني في بلادهم، فالعراقيون الذين وقفوا سداً منيعاً في وجه تصدير الثورة الإيرانية في حرب الثماني سنوات، لا يمكنهم أن يصدقوا أو ينخدعوا بالشعارات الإيرانية التي تدعي أنهم قادمون لنشر السلام ونثر الورود على رؤوس العراقيين الذين جرعوهم - بسنتهم وشيعتهم- السم الزعاف في الحرب العراقية-الإيرانية. ومن يتحدث مع العراقيين عن قرب يستطيع أن يلتمس هذا الشعور الواسع بالرفض التام للوجود والنفوذ الفارسي على أراضيهم، على الرغم من الأبواق الإعلامية والأقلام الصحفية المأجورة التي تحاول فرض الفلسفة الفارسية على الشارع العراقي.

الثالث، الوضع الإيراني المتأزم: وهو الوضع الذي ذكرنا أنه ليس في أحسن حالاته خصوصاً بعد امتداد أحداث «الربيع العربي» ووصولها إلى مناطق النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، إضافة إلى الحصار الدولي الخانق والمتزايد على الاقتصاد الإيراني المتداعي أصلاً، والذي أدى بإيران إلى محاولة استعراض قوتها العسكرية في مضيق هرمز والتهديد بإغلاقه إذا ما تعرضت إلى أي حصار اقتصادي إضافي، وهو الأمر الذي يعكس فعلياً الضعف الإيراني، فالتلويح بإغلاق مضيق هرمز هو تلويح بمحاولة انتحار، ولا يقدم على هذه الخطوة إلا اليائس الضعيف والذي فقد كل قدرته على المناورة والمقاومة، وهو ما يعكس فعلياً ضعف وتزعزع الوضع الإيراني الذي يعاني أيضاً أزمات داخلية وغلياناً شعبياً لم يهدأ ويخمد إلا بقوة النار والحديد. وبالتالي يمكن القول إن ضعف إيران وانشغالها بظروفها الداخلية والخارجية الصعبة ومواجهتهما المقبلة مع الغرب سيجعلانها أقل اهتماماً بالشأن العراقي، كما أن دعمها للفصائل الموالية لها سيقل بشكل ملحوظ مع تصاعد الأزمات الإيرانية الخانقة.

وتأسيساً على ما سبق يمكننا أن نستنتج أن الأوضاع الحالية تعد مثالية لخلاص العراق من القبضة الفارسية وعودته إلى مكانته الطبيعية في قلب أمته العربية، وعلى الدول العربية وفي مقدمتها الدول الخليجية أن تثبت أنها بالفعل حريصة على العراق وشعبه الأصيل، وأنها قادرة على إزالة أي فكرة سلبية عالقة في ذهن الشعب العراقي، وأنه يستحق مبادرة عربية أو خليجية تستنهض لها الهمم والإمكانات لنفض غبار الاستعمار الأمريكي والفارسي عن عراق الحضارة، وإعطائه الفرصة هذه المرة للاختيار والانتخاب من دون ضغوط إقليمية حاقدة، فمن يريد أن يكسب العراق لا بد أن يكسب الشعب العراقي الذي يتميز بعاطفته الشديدة وذكائه الحاد

* مدير تحرير مجلة «آراء»

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

WWW.grc.net

المعرفة للجميع

Knowledge for All